١٥.١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع خوان مارتينيز-أليير
فولوديمير شيلوخين

السوسيولوجيا المغربية ومنتدى الجمعية الدوليّة لعلم الإجتماع
عبد الفتّاح الزّين
عبد اللطيف كداي
ادريس الغزواني
كوثر اللبداوي

العلوم المفتوحة
فرناندا بيغل
إيونجونغ شين
جاي ماهن شيم
آنا ماريا سيتو
ساريتا البغلي

رؤى نظريّة
غابرييل كيسلر
غابرييل فومارو

قسم مفتوح

- هايتي: غسق دولة
- النزاعات المتعلقة بالاستخراجيّة "الخضراء" في الأمريكتين.
- رابطات علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية
- علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوقات الأزمات واللّا يقين

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ١٥ - أبريل ٢٠٢٥
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

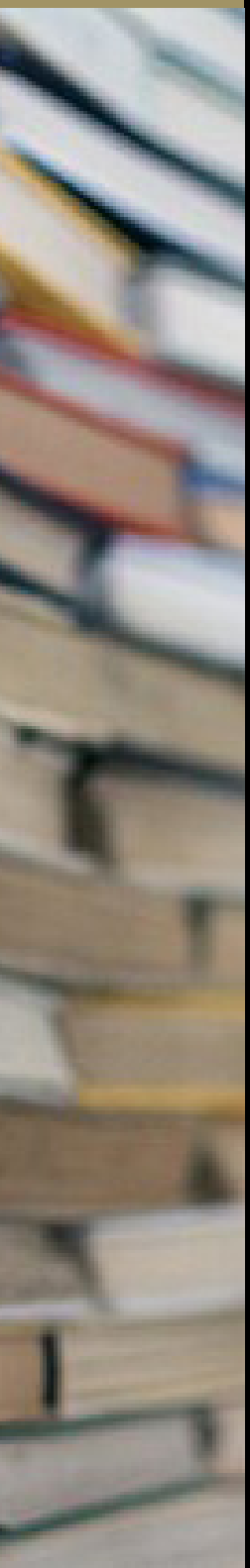

> الافتتاحية

ستهل نشرية حوار كوني بمقابلة مع دجوفري بلايرز الرئيس الحالي للجمعية الدولية لعلم الإجتماع الذي تمّ انتخابه في المؤتمر الدولي العشرين في ملبورن. يشاطرنا بلايرز في هذا القسم الثابت من « حديث في علم الإجتماع»بعضا من إسهاماته في دراسة الحركات الاجتماعية و آراءه بشأن السوسيولوجيا الكونية ووجهة نظره حول العالم المعصر و دور السوسيولوجيا.

تحتفل نشريّة حواركوني (Global Dialogue - GD) هذه السنة بمرور خمسة عشر عامًا على تأسيسها. كانت البداية بأسلوب يدوي، مدفوعةً بزخم استثنائي من مايكل بوراوي الذي كتب في افتتاحيته للعدد الأول من النشريّة في سبتمبر ٢٠١٠: « نطمح أن تُصبح هذه النشرية مركزًا لتبادل الأفكار داخل جماعتنا العلميّة العالميّة.. « وبحلول نهاية سنة ٢٠١٤، وعقب المؤتمر العالمي الثامن عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) في اليابان، تحوّلت حوار كوني من مجرّد نشرة إخبارية إلى مجلة دورية. ومع مرور الوقت، تطورت المجلة من إصدار بأربع لغات إلى سبع عشرة لغة، مدمجة المقالات الرقمية في أربعة أعداد ، ثم ثلاثة سنويًا، مع اكتسابها لتصميم أكثر مهنية. لقد أسهمت لولا بوستيل وأوغست باغا إسهامًا جوهريًا و لعبا دورا بارزا في بلوغ هذا الإنجاز بجهدهما الدؤوب وسعيهما المستمرّ، الذي انخرطا فيه منذ انطلاق النشريّة في نسختها الأولى.

ومع نهاية ٢٠١٧، كتب مايكل بوراوي تاريخًا موجزًا لنشريّة *حوار كوني في افتتاحيته* للعدد ٧,٤، والتي أحثّ على قرائتها. تسلّمت بعده بريجيت آولنباخري وكلاوس دورّ هذا الارث ، وسعيا إلى ترسيخ مكانة حوار كوني. حيث سعيا على مدار خمس سنوات من تولّيهم مسؤوليّة هذا المشروع إلى تنويع محتوى المجلة مع الحفاظ على منظورها المنفتح والنقدي والتعدّدي.

ثمّ تولّيتُ سنة ٢٠٢٣ رئاسة التحرير رفقة كلّ من كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليس. قمت بتحديد ثلاث تحدّيات مركزية ألا وهي بناء سوسيولوجيا عمومية وكونيّة انطلاقًا من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) ومن خارجها أيضًا إضافة إلى إعادة هيكلة تنظيم الأقسام التحريرية للنشرية وتثبيتها، و كذلك إعادة تعريف استراتيجيات الاتصال والنشر.

لقد أحرزنا تقدمًا ملحوظًا في عدة محاور، إلا أن هناك العديد من التحديات التي ما تزال قائمة وتنتظر معالجتنا. وسيشكّل كل من الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس *حوار كوني* والمنتدى الخامس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، الذي سيُعقد في الرباط في الفترة من ٦ إلى ١١ يوليو المقبل، فرصة مناسبة للمضي قدما في هذا السعي. ستتناول صفحاتنا هذه السنة بعض التحديات الأساسية التي تواجه علم الاجتماع العمومي والكوني. كما سنفتح حوارات متعددة مع جميع الراغبين في الإسهام في هذا المشروع. ففي ظل الاضطرابات العالمية الراهنة، ينبغي أن تتبوأ نشرية حواركوني دورًا فاعلًا في تقديم استجابات شاملة للأزمات، من خلال بناء جسور تواصل بين واقعيات وثقافات أكاديمية متنوعة، واقتراح بدائل فكرية وسياسية مستنيرة.

يقدّم القسم الأول من هذا العدد نظرة شاملة حول علم الاجتماع في المغرب، ويتناول من بين مواضيع أخرى مأسسة علم الاجتماع في المغرب، والتوتر بين المدارس السوسيولوجية الاستعمارية والأجنبية وبروز «المدرسة المغربية لعلم الاجتماع»، بالإضافة إلى بعض من أهم المؤلفين والقضايا ذات الصلة في النقاش الوطني، والاتجاهات في الممارسة الاجتماعية. وقبل انعقاد منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) المزمع عقده في الرباط في الفترة من ٦ إلى ١١ يوليو المقبل أوصي بالاطلاع على هذه المقالات التي أعدها كل من عبد الفتاح الزين، عبد اللطيف الكيداي، إدريس الغزواني، وكوثر اللبداوي، إلى جانب القسم الخاص بعلم الاجتماع في منطقة المغرب الكبير، المنشور في عام ٢٠٢١ ضمن العدد ١١,٣ من مجلة *حوار كوني*.

أما القسم التالي، فيدعونا للتفكير في علم الاجتماع العمومي والعالمي من خلال عدسة العلم المفتوح. وقد أشرفت على تحريره فرنندا بيغل، التي شغلت منصب رئيسة اللجنة الاستشارية لليونسكو بشأن العلم المفتوح، ويضم تأملات أساسية حول العلاقة بين العلم المفتوح، والإدماج، والتعددية الثقافية (فرنندا بيغل)؛ وخصوصية العلم المفتوح في سياقات ثقافية مختلفة (أويجين شين وجاي-مان شيم)، وإمكانات فك ارتباط العلم عن منطق السوق (آنا ماريا سيتّو)، واتجاهات العلم المواطني، المنفتح على الحوار مع العلم المجتمعي، والعلم التشاركي، ومشاركة الجمهور في العملية العلمية (ساريتا ألباغلي)؛ وأخيرًا العلاقة بين العلم المفتوح، والرعاية، والعدالة الابيستسميّة (إيسمايل رافولس).

كما يسعى اثنان من أبرز علماء الاجتماع في الأرجنتين، غابرييل كيسلر وغابرييل فومارو في قسم الآفاق النظرية من النشريّة الإجابة عن سؤال كيف يمكن دراسة الاستقطاب السياسي، من خلال تقديم إطار مفاهيمي ثريّ ومستند إلى دراسات تجريبية في أمريكا اللاتينية.

أخيرًا وليس آخرا ، يبدأ القسم المفتوح بتحليل واضح للعالم الهايتي جان ماري تيوذات Jean-Marie Théodat حول المنطق الكامن وراء الأزمة الراهنة في الدولة الكاريبية. حيث تقوم ماريانا والتر ويانيك دينيّو وفيفيانا هيريرا فارغاس برسم ٢٥ حالة نزاع مرتبطة بالاستخراج الأخضر في الأمريكتين وتحليلهما. أمّا المقالتان الأخيرتان حول علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية فتنطوي على عرض ميغيل سيرنا لحالة الجمعيات السوسيولوجية في أمريكا اللاتينية، وإعلانًا أقرّه اجتماع الجمعية اللاتينية لعلم الاجتماع (ALAS) في مؤتمرها الأخير الذي انعقد في نوفمبر ٢٠٢٤ في جمهورية الدومينيكان.

تابعونا في الأعداد القادمة للمزيد من المستجدات.

فلتستمرّ مسيرة نشريّة *حوار كوني*. كلّ التحية والتقدير لمن أسهم في جعلها منبرًا حيًّا للفكر والنقاش!

برينو برينغل، رئيس تحرير حوار كوني

ملاحظة: حين كان هذا العدد قد أُنجز بالكامل بلغنا — بكل أسى — نبأ الرحيل المفجع لمايكل بوراوي. لقد فقدنا ليس فقط أحد أبرز علماء الاجتماع في عصرنا، بل أيضًا صوتًا عالميًا ملتزمًا بالسوسيولوجيا العمومية، ومؤسسًا شغوفًا لنشرة الحوار العالمي. فقدناه كإنسان استثنائي، عرفناه بكرمه، وروحه الودودة، والتزامه العميق بالعدالة والمعرفة. وإذ نودّعه بقلوب مثقلة بالحزن، نعده بأن يبقى حضوره حاضرًا في ما نكتب وننشر. سنُهدي العدد القادم إلى ذكراه، وفاءً لإرثه الفكري والإنساني.

> فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينو برينغل

محرران مساعدان: كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليز

محرر مشارك: كريستفر إيفنز

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: مايكل بورروای، كلاوس دوري،بريجيت أولينباخر

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، فطيمة الرضواني، (تونس) صفوان الطرابلسي (تونس)

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، دانتي مارخيوسوس

بنغلاديش: حبيب خندكر، خير شودري، بيجوي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد شهيد الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، ياسمين سلطانة، صلاح المأمون، إكرام الكبير رانا، فارحين أكثر بويان، خديجو خاتون، عايشة صدّيق حميراء، عارفون رحمان، إستياق نور محيط، مخضّد شاهيم إكثار، سوريًا أكثار، عالم الغير كبير، تسليمة نصرين

البرازيل: فابريسيو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مينديز

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: رشمي جين، رنا راكاش، مانيش ياداف

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، سيد محمد مطّلبي. إلهام شوشتاريزاد

كازاخستان: أيجل زايروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسبابيفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف

بولندا: ألكساندرا بيرناكا، آنا تورنر، جوانا بيدناراك، مارتا بلاجيسننسكا، أوسولا ياريكا

رومانيا: رالوكا بوبسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، بيانكا ميخايلانا، ديانا موغا، لويز نوستور،ماريا فلاسيانو

روسيا: إيلينا جدرافوميسولوفا، داريا خلودوفا

تايوان: ووان - جو لي، تاو - يونغ لو، يو - ون لياو، يي - شو هوانغ، شين - ينغ شين، زي هاو كيرك، مارك يي - وي لاي، يون - جو لين، يون هسون تشو

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

في قسم «الحديث في علم الاجتماع» (Talking Sociology)، يتحدث فولوديمير مع جوان مارتينيز أليير عن سيرهي بودولينسكي والتحوّل البيئي في النظرية الاجتماعية.

يتناول القسم الموضوعي «علم الاجتماع المغربي ومنتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» موضوعات مثل التوتر بين المدارس السوسيولوجية الاستعمارية والأجنبية، وظهور «مدرسة مغربية في علم الاجتماع».

يسعى نص القسم المعنون بـ«المنظور النظري» للإجابة على سؤال: كيف ندرس الاستقطاب السياسي، وذلك من خلال الاستناد إلى دراسات ميدانية مستمدة من واقع أمريكا اللاتينية.

المصدر لصفحة الغلاف: مارتن فوريل، ويكيميديا كومنز

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

بودولينسكي والتحول البيئي في النظرية الاجتماعية

مقابلة مع جوان مارتينيز-أليير

بقلم فولوديمير شيلوخين، أوكرانيا ٥

> علم الاجتماع المغربي ومنتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ٢٠٢٥

إضفاء الطابع المؤسسي على علم الاجتماع في المغرب

بقلم عبد الفتاح الزين، المغرب ٨

إعادة النظر في علم الاجتماع المعاصر في المغرب

بقلم عبد اللطيف كدّي وادريس الغزاوني، المغرب ١٢

علم الاجتماع في المغرب وعلم الاجتماع العام

بقلم كوثر اللبداوي، المغرب ١٦

> العلم المفتوح

مجال الانفتاح والشمولية المتنازع عليه

بقلم فرنندا بيغل، الأرجنتين ١٨

جدلية العلم المفتوح:

ثلاث سنوات منذ توصية اليونسكو

بقلم أونجونغ شين وجاي-مان شيم، كوريا الجنوبية ٢١

إلغاء الطابع التجاري عن العلم: هل هو يوتوبيا؟

بقلم آنا ماريا سيتو، المكسيك ٢٣

العلم المواطن وأجندة حقوق جديدة

بقلم سارتا ألباغلي، البرازيل ٢٦

إعادة التفكير في العلم المفتوح:

نحو رعاية من أجل الإنصاف والشمولية

بقلم إسماعيل رافولس، هولندا/إسبانيا ٢٩

> رؤى نظريّة

الاستقطاب والصراع السياسي:

رؤى من أمريكا اللاتينية

بقلم غابرييل كيسلر وغابرييل فومارو، الأرجنتين ٣٢

> قسم مفتوح

هايتي: أفول الدولة

بقلم جان-ماري ثيودات، هايتي/فرنسا ٣٥

رسم خرائط النزاعات المتعلقة بالاستخراج «الأخضر» في الأمريكتين

بقلم ماريانا والتر، إسبانيا، يانيك دينيو، المكسيك، وفيفيانا هيريرا فارغاس، كندا ٣٨

خريطة موجزة للجمعيات السوسيولوجية في أمريكا اللاتينية

بقلم ميغيل سيرنا، أوروغواي ٤٢

علم اجتماع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في أوقات الأزمات وعدم اليقين

بقلم الجمعية السوسيولوجية لأمريكا اللاتينية (ALAS) ٤٥

«يجب إعادة النظر في مفهوم العلوم المفتوحة والترويج لها

لكي تخدم هدف تحقيق العدالة المعرفية»

إسماعيل رافولس

> بودولينسكي والمنعرج الإيكولوجي في النظريّة الإجتماعيّة

مقابلة مع خوان مارتيناز-أليير

خوان مارتينيز أليي، ٢٠٠٩. المصدر: ويكيميديا كومنز

سيرهي بودولينسكي (Podolynsky) (١٨٥٠-١٨٩١) أحد أكثر علماء الإجتماع الأوكرانيين المبتكرين في القرن التاسع عشر. على قدر ما كان تأثيره فعّالا بقدر ما هو لم يحظَ بالبحث والتمحيص. نتساءل هل كان أولاً وقبل كل شيء محرضًا ثوريًا أم باحثًاداهية متعمّق النظر أم كان مجنونًا ؟ و لقد كان لدراهومانوف التعاون مع بودولينسكي لكن نأى بنفسه وفي الآن ذاته عن هذا الفوضوي المرهف العواطف. لقد أدرجه ميخاييلو هروشيفسكي وميخساتا شابوفال Mykhailo Hrushevsky وMykyta Shapoval ضمن مؤسّسي علم الإجتماع الأوكراني. كما روّج فلوديمير فارنادسكي Volodymyr Vernadsky أوّل رؤساء الأكاديميّة الأوكرانيّة للعلوم لأفكاره التي ألهمت مؤلّفين و كانت ذات أهميّة بالغة في استلهام خوان مارتيناز-و أليير (Joan Martínez-Alier) الباحث الإجتماعي الكاتالوني ذي الصيت العالمي ومؤسّس الإقتصاد الإيكولوجي والإيكولوجيا السياسيّة والذي أرست أفكاره أساس ما يعرف بمدرسة برشلونة. نال البروفيسور مارتينيز أليير مارتينيز-أليير جائزة بلزان Balzan ، أحد أكثر الجوائز المرموقة في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في أوروبا، إضافة إلى جائزة هولبرغ Holberg، والتي غالبًا ما تقارن بجائزة نوبل في مجال العلوم الاجتماعية. وكان مارتينيز- أليير قد أورد تحدث في كلتا المحاضرتين اللتين ألقاهما حين لحظة منحه هذه الجوائز عن سيرهي بودولينسكي.

كان من المقرر أن يقدم البروفيسور مارتينيز-أليير تقريرًا مخصصًا لسيرهي بودولينسكي، لكن الظروف لم تسمح بذلك. وقد حلّت هذه المقابلة، التي أجراها فولوديمير شيلوخين Volodymyr Shelukhin من قسم الهياكل الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية في جامعة كييف (أوكرانيا)، محلّ ذلك التقرير. تم إعداد المقابلة في إطار مؤتمر «كلاسيكيات محتملة: ملغاة، منسية، ومُكتشفة في تاريخ علم الاجتماع الأوكراني» *Potential Classics: Superseded, Forgotten, and Uncovered in the History of Ukrainian Sociology*" (٥-٦ يونيو ٢٠٢٤)، الذي نظمته المجلة الأوكرانية لعلم الاجتماع SVOIE وكلية علم الاجتماع في جامعة تاراس شيفتشينكو الوطنية Taras Shevchenko National University of Kyiv في كييف (الجامعة الأم لألما ماتر سيرهي بودولينسكي). وقد ضمّ المؤتمر، الذي يُعدّ الأول من نوعه في أوكرانيا، باحثين من داخل البلاد وخارجها، مع تركيز خاص على تاريخ علم الاجتماع الأوكراني.

فولوديمير شيلوخين (ف.ش): بدأ وعيك بسيرهي بودولينسكي من خلال كتاب لفولوديمير فيرنادسكي Volodymyr Vernadsky ، لكن كيف استرعى هذا الكتاب اهتمامك؟ فمن غير المألوف إلى حد ما أن يقرأ باحث في العلوم الاجتماعية كتابًا عن الجيوكيمياء.

جوان مارتينيز-ألبير (ج.م.أ): كنت قد نشرت في مجلّة *The Journal of Peasant Studies* في الفترة الممتدّة بين ١٩٧٩- ١٩٨٢ سويّة مع عالم الإقتصاد البيئي الإسباني خوسيه مانويل ناريدو José Manuel Naredo (بالإسبانية، والكاتالونية، ثم بالإنجليزية في شرحًا لتحليلات بودولينسكي في علم الطاقة الزراعة. وقمتُ بإعداد جدول يلخص الأرقام (بالكيلو سُعر حراري kilocalories بوصفها مدخلات ومخرجات) التي تضمّنها مقال بودولينسكي. قرأتُ لاحقًا كتاب *La Géochimie* لفيرنادسكي (١٩٢٤) سنة ١٩٨٦، حين اعدادي لكتابي الموسوم الاقتصاد البيئي (١٩٨٧) . و كان صديقي جاك غرينيفالد، الفيلسوف الفرنسي وعالم الإبستمولوجيا والمؤرخ البيئي، قد لفت انتباهي لهذا الكتاب، وللصفحات التي ألّفها فيرنادسكي عن الطاقة والإنتروبيا، وكذلك لنصف الصفحة التي خصصها للإشادة ببودولينسكي.

ف.ش: ما هي المصادر التي استخدمتها أثناء دراستك لإرث بودولينسكي إلى جانب كتاب فيرنادسكي؟ لقد كان بودولينسكي مسكوتا عنه و منسيًا إلى حد كبير في سبعينيات القرن الماضي، ولم يُنشر أهمّ مقالاته بالإنجليزية إلا سنة ٢٠٠٤.

ج.م.أ: كان مقال بودولينسكي الذي كتبه سنة ١٨٨٠ عن الطاقات في الزراعة الطاقيات الزراعية قد نُشر بالإيطالية، وبالألمانية (التي كنت متمكّنا من قرائتها)، إلى جانب اللغة الروسية في مجلة Slovo، وربما بالأوكرانية كذلك، والتي لا يمكنني قراءتها دون مساعدة. وترجم المقال بعد سنوات طويلة إلى الإنجليزية. فثمة اصدارات مختلفة قليلة من نفس المقال.

ف.ش: وهل كنت على دراية بدراسة رومان سيربين Roman Serbyn حول هذا الموضوع حين انطلاقة أبحاثك عن إرث بودولينسكي؟

ج.م.أ: نعم، كنتُ على دراية بعمل رومان سيربين، وقد تواصلنا بالمراسلة منذ سنوات طويلة. بودولينسكي كتب، بطبيعة الحال، عن التاريخ الاقتصادي الأوكراني؛ فقد كان جزءًا من ثلّة من المثقفين الأوكرانيين المعارضين لروسيا القيصرية. في روسيا، كان على مقربة من بيوتر لافروف Piotr Lavrov ، الذي كان من التيار «النارودنيكي»؛ وهو تيار سياسي مؤيد للفلاحين ومعارض للقيصرية. كما التقى بودولينسكي بماركس شخصيًا، ولو لفترة وجيزة. وكان سنة ١٨٨٠، يعيش في المنفى في مدينة مونبلييه Montpellier درس الطب في بريسلاو (فروتسواف حاليًا) وفي زيورخ. إنّه لأمر مؤسف حقًا أنه كان مريضًا وتوفي شابًا. كان مقربًا من جماعة «نارودنايا فوليا». لكنه كان، في رأيي، قوميًا أوكرانيًا. تحمل الجامعات الأوكرانية في كييف ولفيف اسم ميخايلو دراهومانوف Mykhailo Drahomanov وإيفان فرانكو Ivan Franko– وهؤلاء كانوا أصدقاء بودولينسكي ومصدر إلهامه.

ف.ش: كان سيرهي بودولينسكي بطريقة ما مفكّرًا خارج السرب في القرن التاسع عشر. حيث كان تركيزه على الطبيعة والعلاقات الزراعية في عصر التصنيع، والسكك الحديدية، والمحركات البخارية يبدو نوعا ما تقليديّا.

ج.م.أ: نال بودولينسكي تعليما متميّزا في مجال العلوم. كان بفضل ذلك قادرًا على كتابة مقاله حول الطاقيات الزراعية.حيث كان يتابع عن كثب الأبحاث المتعلقة بالطاقة مستشهدا في أعماله بباحثين مثل موليشوت Moleschott وكلوزيوس, Clausius بالإضافة إلى قدرته على حساب مقدار الطاقة الشمسية التي تتحول إلى طاقة عبر عملية البناء الضوئي، وكيفية تنامي هدا المقدار (في اعتقاده) حين يسخّر جهد البشر والحيوانات في الزراعة. لقد كانت الفائضية[1] (أو ما أسماه Mehrarbeit بالألمانية، في رسالة أرسلها إلى ماركس سنة ١٨٨٠). غير أنّ جلّ الإنتاج كان يتم بشكل طبيعي، دون تدخل الإنسان (إنتاج بالمعنى الفيزيائي، ويُقاس بالسُعرات الحرارية (كيلو كالوري)). كان كلّ ذلك أمرا مستحدثا سنة ١٨٨٠. وقد نُشرت مقالات بودولينسكي بعدة لغات في أوروبا، بما في ذلك في المجلة الماركسية Die Neue Zeit، غير أنّ المؤلفين الماركسيين لم يُبدوا اهتمامًا كبيرًا بها إذ لم تكن لهم كتاباتفي علم الطاقة الزراعيّة.و حيث شرع بعض العلماء الإيكولوجيين بعدها بكثير (مثال ديفيد بيمينتل David Pimentel وهوارد تي. أودوم Howard T. Odum في سبعينيات القرن الماضي) بالكتابة عن الطاقات البيئية في الاقتصاد البشري، وعن معدل العائد الطاقي في الزراعة (نسبة الطاقة الداخلة إلى الحقل مقارنة بطاقة المحصول). أعتقد أن: هذه المسألة في غاية الاهتمام راهنا في الاقتصاد البيئي.

ف.ش: لقد أولى بعض الكتّاب الماركسيين التقليديين تفسيرك لإرث بودولينسكي وصلته بالماركسية عين الشكّ حجتهم الرئيسية في ذلك أن بودولينسكي لا يمكن تفسيره بوصفه جزءا من تحوّل إيكولوجي في العلوم الاجتماعية لأنه كان يرى الطبيعة مجرد مزيج معقّد من الموارد بنظرة استهلاكية للطبيعة. كيف ترد على هذا النقد؟

ج.م.أ: لقد قرأ ماركس وإنجلز في الفترة ما بين ١٨٨٠ و١٨٨٢ (توفي ماركس أوائل سنة ١٨٨٣)، نسخًا من مقالات بودولينسكي حول علم الطاقة الزراعيّة. لكن لم يروا أهمّية تلك المسألة في دراسة المجتمع والاقتصاد. وكما كتب إنجلز لماركس، كان بودولينسكي قد حاول تحليل الاقتصاد من منظور فيزيائي، وكان ذلك، في نظر إنجلز، أمرًا مجانبا للصّواب. من الباحثين الماركسيين أو بعضهم من يعتقد أن إنجلز معصوم من الخطإ. فأنا لا أوافقهم الرأي.

ف.ش: برأيك ماهي النظريات المعاصرة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والمجالات المرتبطة بهما التي قد تتوافق مع منهج بودولينسكي؟

ج.م.أ: كان بودولينسكي متقدماً على عصره و ذلك بتطويره نموذجا لإنتاج الكتلة الأحيائية استناداً إلى أرقام واقعية من الإنتاج ومدخلات الزراعة، معبراً عنها بوحدات الطاقة، أي بالكيلو سُعر حراري لكل هكتار. حيث يتعلّق الكيلو سُعر حراري من جهة بالمدخلات (البناءالضوئي بالإضافة إلى جهد الإنسان والحيوان، وكذلك البذور، والأسمدة، وفي الوقت الحاضر النفط، وما إلى ذلك...) ومن جهة أخرى بالمخرجات. حيث يستهلك الإنسان البالغ ما بين ١٨٠٠ و٢٥٠٠ كيلو سُعر حراري يومياً. و بالعودة إلى ما أشار إليه فيرنادسكي في كتاباته سنة ١٩٢٤: نورد «فهم بودولينسكي طاقيات الحياة وحاول تطبيق النتائج التي توصّل إليها في دراسة الاقتصاد». بمعنى آخر، نظر إلى الأيض الاجتماعي في الزراعة، وكان ممكنا تطبيق النموذج الذي كان قد صاغه على الاقتصاد ككل. لقد تميّز بودولينسكي كونه مؤسسا لعلم الطاقة الزراعيّة والاقتصاد البيئي. و لكن تطور مجال أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية، وأيضاً أبحاث الطاقة وتاريخ الاقتصاد والعلوم الإجتماعيّة بمنأى ، إلى حد ما وبشكل منفصل عن رؤاه و أفكاره (لأنه توفي في سن مبكرة نسبياً، وأيضاً لأن العلماء الماركسيين كانوا على دراية بأعماله دون تقديرها ، يعود ذلك إلى الملاحظات السلبية التي قدّمها إنجلز في مراسلاته مع ماركس، والتي نشرت لأول مرة سنة ١٩١٩). لكن لم يغب بودولينسكي عن البال. حيث قدّمه مقالي الذي نشر سنة ١٩٨٢ سويّة مع ناريدو في مجلّة *The Journal of Peasant Studies* وكتابي سنة ١٩٨٧ للمدرسة الجديدة من الاقتصاديين البيئيين و جعلته ذائع الصيت لديهم ولدى علماء الأنثروبولوجيا البيئية. نقيس مثال روي رابابورتRoy Rappaport الذي نشر سنة ١٩٦٨ كتابًا عن علم الطاقة الزراعيّة (وأيضًا النظام الاجتماعي والدين) حول مجموعة بشريّة في بابوا غينيا الجديدة، وهم التسمباگا مارينغ Tsembaga Maring. قرأت الكتاب سنة ١٩٧٢، قبل إدراكي لمقال بودولينسكي وردة فعل إنجلز.

<<

في الواقع، كنت أقدّم دروسا حول الطاقة والزراعة حتى قبل أن ينشر هوارد تي. أودوم وديفيد بيمينتل مقالاتهما وكتبهما حول هذا الموضوع بعد سنة ١٩٧١.
أخلص هنا إلى أنّ مقاربة بودولينسكي ذات الصلة الوثيقة بالمجالات المتنامية للعلوم الاجتماعية البيئية وتاريخ البيئة. و مع ذلك يتوجّب علينا ادراك أن مصطلحات مثل «الطاقيات الزراعية»، «الأيض الاجتماعي»، «طاقيات الحياة»، «قانون الإنتروبيا»، و»العملية الاقتصادية» تظلّغير مُدْركة تقريباً لدى الاقتصاديين وعلماء الاجتماع التقليديين..

ف.ش: أوافقك الرأي، لا تزال تلك المصطلحات مجهولة.،خلافا لمفهوم الإنتروبيا الذي تستخدمه مجموعة محدودة من علماء الاجتماع المستوحاة أفكارهم من الساينرجيتيك. أسألك: هل هم مدركون لأفكار بودولينسكي؟

ج.م.أ: لست على دراية بالساينرجيتيك. عليك بقراءة كتاب نيكولاي رويغن Nicholas Georgescu-Roegen الموسوم *The Entropy Law and the Economics Process* (١٩٧١) (١٩٧١) حيث أشار لاحقا إلى بودولينسكي. ليس في هذا الكتاب بل في مقال له سنة ١٩٨٦ بعنوان The Entropy Law and the Economic Process in Retrospect .

بحلول سنة ١٩٨٦، كان جورجيسكو-روجن، الذي التقيتُ به عام ١٩٧٩ لعدة أيام في برشلونة، قد قرأ عملي مع ناريدو حول بودولينسكي، وكان أيضًا على دراية بالمسودات الأولى من كتابي الاقتصاد البيئي الصادر سنة ١٩٨٧. ومن هنا تعرّف على بودولينسكي. للإشارة، فإن معظم المعلومات المتعلقة بنظرية بودولينسكي حول الطاقيات الزراعية، وردود فعل ماركس وإنجلز، وتلقّي فيرنادسكي لها، مشروحة في كتابي الاقتصاد البيئي (١٩٨٧، الطبعة الجديدة: ١٩٩٠).

ف.ش: يُركّز مشروعك البحثي الحالي على النزاعات البيئية في مختلف أنحاء العالم. كما اكتسب الغزو الروسي المستمر لأوكرانيا بُعدًا بيئيًا هائلًا. وعلى الرغم من أنك لم تدرس بعد السياق الأوكراني بشكل مباشر، هل يمكنك تقديم بعض النصائح العامة لأوكرانيا حول كيفية التعامل مع هذه التحديات البيئية الجديدة؟ وهل من الممكن بناء اقتصاد متنامٍ يكون في انسجام مع الطبيعة والتفكير البيئي؟

ج.م.أ: بالتأكيد نسعى من خلال الامبادرة الجماعيّة أطلس العدالة البيئية العالمي (EJAtlas) إلى توضيح وجود العديد من النضالات المحلية من أجل العدالة البيئية. إذ يعني النمو الاقتصادي أحيانًا تدمير البيئة، عبر التلوّث مثلا..يواجه المناضلون ضمن هذه الحركات، أعداء مشتركين (على سبيل المثال، شركات التعدين الكبرىلقد قرأت مؤخّرا عن شكاوى في صربيا ضد شركة «زيجين» الصينية بسبب تعدين النحاس وصهره في مدينة بور Bor. وتوجد مئات الصراعات المماثلة. وغالبًا ما تكون هذه الشركات شركات عابرة للحدود. كما هو الحال في صربيا، قدّم الناس العاديون الناس البسطاء، مؤخرًا دعوى ضد شركة «ريو تينتو» بسبب مشروعها لتعدين الليثيوم. يجب أن ينأى النمو الاقتصادي، في جميع البلدان، عن تدمير البيئة. وسينطبق الأمر نفسه على أوكرانيا حين احلال السلام في البلد. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى
فولوديمير شيلوخين غلى بريده الإلكتروني volodymyr.shelukhin1991@gmail.com

[١] يُقصد به مقدار العمل الذي يؤديه العامل ويتجاوز ما هو ضروري لتغطية تكاليف معيشته أو ما يُعادل أجره. هذا الجزء الإضافي من العمل لا يحصل العامل مقابله على أجر، بل تستولي عليه الطبقة الرأسمالية كـقيمة فائضة. Surplus Value . المترجمة

> إضفاء الطابع المؤسسي على علم الاجتماع في المغرب

بقلم **عبد الفتاح الزين**، سوسيولوجي ، رئيس فضاء الوساطة و مؤسس الهيئة المغربية للسوسيولوجيا ومنسقها الوطني

المصدر:مغاربية، عبر Openverse.

تـ صحيح أن السوسيولوجيا في الغرب قد ظهرت في سياق الثورة الصناعية كوسيلة من وسائل الهندسة المجتمعية بعد الاختلالات التي لوحظت في النسيج الاجتماعي للبلدان والتي تأثرت بهذه الثورة. وعلاوة على ذلك، كانت هذه المعرفة محل جدل وتفكير فيما يتعلق بغايتها ومنهجيتها ومقارباتها وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، فقد تطورت من وضعية الفكر الاجتماعي إلى وضعية العلم؛ حيث أطلق عليه الأنجلوسكسونيون - خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[١] - اسم" Societology/ Sociétologie"، بينما اعتمد الفرنكفونيون (بفرنسا على الخصوص) وغيره من الأوروبيين اسم" السوسيولوجيا = Sociologie/Sociology". وظل هذا الاسم رائجًا منذ ذلك الحين.

وإذا كانت عملية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا العلم في هذه المناطق السوسيوثقافية قد تمت على هذا النحو، فإن ظهوره وإضفاء الطابع المؤسسي عليه قد خضع لسيرورة مختلفة في بلدان الجنوب وخاصة في المغرب، المنطقة التي تهمنا في هذه الدراسة. هذه السيرورة التي نود شرحها ليس الهدف منها التشكيك في هذا العلم بل تنوير القارئ حول الرهانات التي كانت السوسيولوجيا موضوعها ولا زالت، وكذلك التحديات التي يُطلب من السوسيولوجيين في المغرب أن يتصدوا لها بمساهمة سوسيولوجيين آخرين والذين يؤمنون بأنهم يعيشون تحت «سلطة المعرفة» وليس تحت «معرفة السلطة».

> سيرورة مأسسة السوسيولوجيا في المغرب: فترة ما قبل الحماية

لا يخفى على القراء أن المغرب كان موطنًا لأعلام ساهموا في تقدم العقلانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ابن رشد/ابن رشد ١١٢٦ - ١١٩٨) وفي الفكر الاجتماعي (ابن خلدون ١٣٣٢ - ١٤٠٦)[٢]. غير أن السوسيولوجيا، بصفتها «علم المجتمع» ومعرفة علمية، دخلت المغرب لأغراض الاحتلال، بهدف تفكيك المجتمع المغربي وإعادة تركيبه وفق هندسة مفروضة باسم مهمة حضارية لأنه بلد كان يُنظر إليه على أنه متخلف! إبان تلك الفترة؛ حيث كان المغرب يتوفر على كل عوامل القابلية للاستعمار التي استغلتها أوروبا لوضعه تحت الحماية الفرنسية بعد مفاوضات مؤتمر الجزيرة الخضراء، بعد أن قامت ببتر أراضيه الصحراوية لصالح إسبانيا في مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥)؛ إذ جلست القوى الاستعمارية الأوروبية حول طاولة المفاوضات لتقاسم القارة الإفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة، وفي الوقت الذي أرادت فيه فرنسا فرض حقها في احتلال المغرب على الدول الأوروبية الأخرى، أرسلت جواسيسها ومتعاونيها[٣] من كل حدب وصوب لجمع كل معلومة من شأنها أن تنير لها الطريق حول الوضع في البلاد وتركيبة المجتمع المغربي، بهدف وضع ما أسميته «نظرية السيطرة» التي سهلت احتلال المغرب وفرض الحماية. وتوجت كل هذه الأعمال بتأسيس بعثة المغرب في عام ١٩٠٤، والتي قامت منذ ذلك الحين بنشر الأرشيفات المغربية *Archives Marocaines* بشكل دوري ثم مجلة العالم الإسلامي *La Revue du Monde Musulman* . وفي عام ١٩١٤، بعد فرض الحماية على المغرب قسراً وبالاتفاق مع المقيم العام، تم إصدار نشرة ثالثة بالتعاون مع إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة المعلومات، تحت اسم «مدن وقبائل المغرب».

> سيرورة مأسسة السوسيولوجيا في المغرب: فترة الحماية:

خلال هذه الفترة، تم تأطير السوسيولوجيا والمحتديات الاجتماعية والإنسانية ذات

>>

الصلة برؤية سياسية للسيطرة؛ حيث العلوم الاجتماعية اعتبرت معارف تخدم المهمة الحضارية التي كانت دول الاحتلال، فرنسا وإسبانيا في هذه الحالة، قد انتزعتها لنفسها وأرادت فرضها على البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الحماية (١٩١٢-١٩٥٦)، لم يُسمح إلا لعدد قليل من الباحثين غير الفرنسيين بإجراء أبحاثهم في «المغرب الفرنسي». ومع ذلك، تسامحت السلطات الإسبانية مع وجود باحثين من جنسيات أخرى. وعلاوة على ذلك، كان معظم منتجي المعرفة السوسيولوجية والاجتماعية عموما من أطر «سلطة الحماية»[٤] . فقد كانوا مراقبين مدنيين وعسكريين وكبار المسؤولين الإداريين وغيرهم، أما المغاربة فكانوا ممنوعين من ذلك. ومن كان يُسمح له بذلك، فقد ظلوا في وضعية مخبر (أو مساعدين في أفضل الأحوال).

تبين وضعية هذه الدراسات[٥] أن السوسيولوجيا كان تُمارس في المغرب كأداة للاختراق والإخضاع قائمة على جمع المعلومات والاستخبارات لفهم البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد ومواردها. ومع ذلك، فإن الفروق الدقيقة بين مجالات الممارسة تدفعنا إلى التعامل معها على النحو التالي:

> علم اجتماع "المغرب الفرنسي"

كانت السوسيولوجيا الفرنسية - في هذه الفترة - تنافح عن الدوركايمية، وفي الوقت نفسه، تبنى تصورها للواقع المغربي حول ثنائية تغذي الصراع والعداء بين المكونات المغربية بهدف «فرق تسد». وهكذا، تمت تعبئة هذه المعرفة ليس فقط خلال فترة التهدئة[٦] التي استمرت ٢٧ عامًا، بل أيضًا حتى الاستقلال.

وقد أنتجت هذه الازدواجية كيانات متجانسة وصفتها الأدبيات المسماة «أكاديمية» على النحو التالي:

وقد تم سكب هذه الثنائيات في كيانات إدارية. ونتيجة لذلك، تم تصور العمود الأول على أنه منطقة للمراقبين المدنيين، والثاني يدار من قبل المراقبين العسكريين وفق منظور ترابي سياسي شكّلت فيه المنطقة المدنية «المغرب النافع» والأخرى مجرد «مغرب غير نافع»(؟!).

وفضلت سوسيولوجيا «المغرب الفرنسي» المعمِّر كرأس حربة في فرد هذا الانتداب الدولي الذي أرادت فرنسا تحويله إلى استعمار؛ حيث لم تحل سلطة المقيم العام محل سلطة السلطان بل إنها حاولت إفراغها من محتواها تجاوزها عبر مراسيم وزارية، كما حدث عند «إضراب الطابع السلطاني» الذي أفضى إلى عزل السلطان الشرعي، والذي كانت الحركة الوطنية قد أطلقت عليه اسم «الملك» في إشارة إلى الإصلاح المنشود. وفي هذا السياق، تحدثت بعض الأقلام الفرنسية عن «مجتمع ناقص التحليل» وليس متخلفاً!

أما من حيث المنهجية، فقد حاولت هذه السوسيولوجيا اعتماد أساليب البحث وتقنيات جمع البيانات المعتمدة آنذاك. لكن المشكلة كانت تكمن في التفسير والتأويل. ففي معظم الأحيان، كان جمع المعلومات يعتمد على التأمل، وكان المرجع في التفسير والتأويل مجتمع المنشأ (فرنسا). وينم ذلك عن وجود مركزية عرقية لا على مستوى إعداد المفاهيم والمناهج، ولكن أيضا في العمل الميداني، وكذا في الاستنتاجات.

> "علم الاجتماع الإسباني" في المغرب

تصرفت إسبانيا في منطقة نفوذها بنفس الطريقة التي تصرفت بها فرنسا. وقد اعتمدت في ذلك على المعلومات التي قدمتها ما يسمى بالبعثات العلمية ومصادر أخرى من المخبرين، مع فكرة أساسية تتمثل في التمييز بين الواقع الاجتماعي والسياسي والإقليمي للمنطقة الخليفية وبين أراضيها المغربية المحتلة: سبتة ومليلية والصحراء وغيرها.

وقد تمحورت المعرفة السوسيولوجية الإسبانية حول مفهوم «الأفريقانية» africanismo الذي يحيل على «الصدمات» السوسيوتاريخية المغربية-الإسبانية (الأندلس، ومعركة أنوال، والحرب الأهلية على وجه الخصوص) والتي أصبحت مرجعية إيديوثقافية ضد المغرب وبأشكال مختلفة. وهو ما يعني أن الثقل الاجتماعي للماضي، بين البلدين، حال دون بلورة «موضوعية إرادوية» في المقاربة الإسبانية للمغرب، والتي أعاقتها «الرسالة الحضارية» المزعومة!

ويمكننا أن نستنتج أن «النفعية الأولية» في العمل السوسيولوجي الإسباني وما شابهه لم يكن هدفها بناء مجال دراسي أو حتى تخصص بل كانت واجبا مشوبا بنزعة إنسانية دينية. وباختصار، كانت مهمة وعمل يجب إعادة النظر فيهما، حتى وإن فشلا في مكان

كيانات ثنائية		ملاحظات
العرب	البربر	ينعتون اليوم بالأمازيغ. وقد تم الاعتراف بهذا المكون المغربي في دستور ٢٠١١.
الشرع (التشريع الإسلامي)	القانون العرفي	يعتبر هذا الأخير أحد أشكال التشريع الإسلامي. ولئن كان لليهود المغاربة تشريعاتهم التلمودية، فإن بعض القوانين العرفية يقتسمونها مع المغاربة رغم كونهم أهل ذمّة. ومنذ الاستقلال، أصبحوا مواطنين كاملي المواطنة إسوة بباقي المغاربة. وفي الدستور الحالي تم التنصيص على اليهودية كأحد روافد الهوية المغربية. وعلاوة على ذلك، فإن مستشار الملك يهودي (أندريه أزولاي والد أودري أزولاي، المديرة العامة الحالية لليونسكو، بصفتها مواطنة فرنسية[٧])!
بلاد المخزن (بلاد خاضعة للحكم المركزي)	بلاد السيبة (بلاد متمرة (ضد الحكم المركزي	يجب التمييز - في التاريخ المغربي - بين السيبة (= الانشقاق، التمرد، الانتفاضة) والمطالبة بالعرش. وعلاوة علىذلك، لم تكن السيبة يوماً ما تشكك في السلطة الدينية للسلطان بصفته «أمير المؤمنين» .بل كانت موجهة ضد سلطته السياسية

آخر!

> علم الاجتماع من بلدان أخرى تم ممارسته في المغرب

اهتم عدد قليل من السوسيولوجيين من بلدان أخرى بالمغرب أو بالأحرى سُمِح لهم بالقيام بأعمال ميدانية هناك، خاصة منذ عام ١٩١٢. وكان معظم هؤلاء الباحثين يقيمون في طنجة (التي أعلنت منطقة دولية).

ومع ذلك، كان هناك باحث فنلندي واحد هو إدوارد فيسترمارك، الذي قضى بعض الوقت في المغرب بين عامي ١٨٩٨ و١٩٣٩. وكان السبب الرئيسي في نجاح رحلاته هو علاقته بصديقه سيدي عبد السلام البقالي (شريف منطقة جبالة)، الذي وفر له الحماية في جميع رحلاته. وكذلك فعل كارلتون كون الذي نشر كتاب «قبائل الريف» عام ١٨١٧، والذي أعيد نشره في عام ١٩٦٦. وقد اعترف بحسن الضيافة والتفاهم ودرجة التعاون العالية من لدن الإسبان والمجتمع المدروس.

وإذا ما أخذنا هؤلاء الأجانب من آفاق مختلفة لتوضيح مساهمة هذه السوسيولوجيا المتعددة الأصول واللغات، فإنما لإظهار فرادة هذه الرؤية الغربية المركزية، والتي كانت تعني أن الأنثروبولوجيا (وكذا الإثنولوجيا) مورست باعتبارها «سوسيولوجيا خارجية/برّانية»، بينما كان يُنظر إلى السوسيولوجيا، بما هي كذلك، على أنها «أنثروبولوجيا داخلية/جوانية».

> وضع السوسيولوجيا في مغرب الاستقلال:

منذ الاستقلال، تم تبني السوسيولوجيا في المغرب بطريقة مفارقة. فمن جهة، اعتبرتها النخبة المستنيرة قطيعة مع التقاليد الثقافية المشرقية ومفتاحا للحداثة، تهدف إلى فهم علل المجتمع وتشخيصها بشكل أفضل من أجل تجاوزها نحو مجتمع أفضل. ومن ناحية أخرى، كان ينظر إليها من جانب السلطة على أنها علم مزعج[٨] .

وعلى الرغم من أن تعاون المغرب مع اليونسكو أدى إلى إنشاء معهد العلوم الاجتماعية (١٩٦١) إلا أن إغلاقه في عام ١٩٧٠ جاء على خلفية أحداث مؤسفة كانت نتيجة طبيعية لسنوات الرصاص[٩] التي عاشها المغرب. وبمجرد إغلاق معهد الدراسات الإسلامية، تم دمج السوسيولوجيا في قسم الفلسفة وعلم النفس، مع تخصص في السوسيولوجيا ابتداءً من السلك الثاني من الإجازة (٤ سنوات)، ودبلوم دراسات عليا في السلك الثالث ثم دكتوراه الدولة كتتويج في هذا التخصص. وقد تم تعريب هذا التخصص مثل جميع مقررات العلوم الإنسانية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ولمواجهة صعود الفكر النقدي ومضامينه الاجتماعية والسياسية ذات الميول اليسارية، تم إبعاد السوسيولوجيا لصالح الدراسات الإسلامية التي تم افتتاح شعب لها في كليات الآداب والعلوم الإنسانية الإحدى عشر بمختلف جهات المغرب.

> الإرث الكولونيالي:

على الرغم من ذلك، تم قبول السوسيولوجيا كإرث شامل في المغرب. وقد تبنى الباحثون المغاربة هذا الإرث من خلال إخضاعه لـ «نقد مزدوج» (ع. الخطيبي) يستهدف الأطروحات الخاطئة التي تدعم نظرية الهيمنة والمناهج والتقنيات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، ناهيك عن طريقة معالجتها واستخدامها لدعم استنتاجات أو بناءات لا تعكس الواقع المجتمعي. ولم يكتفِ هذا الحوار بالتركيز على العمل المتعلق بالمغرب بل ذهب إلى الحقل الإبستمولوجي والمعرفي الأساسي للعلوم الاجتماعية.

وهكذا، فقد كان للانقسامية كمثال نصيبها من النقد (ب. باسكون، أ. توفيق، ع. حمودي، إلخ.)، كما كان لأنماط التحليل الأخرى التي كانت في أوجها! لقد تم إدماج الإنتاج الكولونيالي وليس الاستعماري في أعمال المغاربة. وكان هذا النقاش أكثر ديناميكية وحيوية مع المدرسة الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، لم يحظ الإرث الإسباني بتحليل كافٍ (أو حتى تم تجاهله)! وكان ذلك نتيجة للسياسة الفرنكوفونية التي اتبعها المغرب.

> دخول الأنجلوساكسون:

سجل السوسيولوجيا الأنجلوسكسونية دخوله الرسمي إلى المغرب مع الاستقلال. وقد كان ذلك من خلال الاهتمام بالبلد تحت دوافع بأهداف جيواستراتيجية. لكن ذلك لم ينتقص بأي حال من الأحوال من جودة العمل الأكاديمي للباحثين من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان وفيرا، إلى درجة أن المغرب أصبح مختبرًا للبحث والانغماس الميداني [١٠] للراغبين في التخصص في العالم العربي، والإسلام، والتنوع الثقافي ... وما إلى ذلك.

وتميز الأنجلوسكسونيون بعملهم الجماعي عبر أجيال من الباحثين؛ حيث كان الرواد يرسلون تلاميذهم ويصبح هؤلاء الرواد أساتذة ويحل محلهم تلاميذهم ... وهكذا أصبح بعضهم مراجع للآخرين. وقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من المعارف التي توجد خلف الأبواب المغلقة ورائجة فيما بينهم، والتي لا يمكن للمغاربة الوصول إليها بسبب اللغة والنشر، وقبل كل شيء بسبب الرقابة. ولم يشارك خريجو أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها في نشر هذه الأعمال، سواء من خلال الترجمة أو النقد إلا في الآونة الأخيرة. وينطبق ذلك على أقسام اللغات والآداب الأخرى داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ويُستثنى من ذلك قسم اللغة الفرنسية وآدابها الذي شارك في هذا النقاش مع الفرنسيين. وبفضل المسالك التي تم إرساؤها مؤخرا بين الشعب، وحتى بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، تم إثراء السوسيولوجيا وأصبحت مادة مغذية للتخصصات الأخرى.

أما اليوم، فهي مُنفتِحة على مختلف الإنتاجات الأجنبية في المغرب، خاصة منذ إعادة تأسيس السوسيولوجيا في أواخر الثمانينيات، من خلال افتتاح شعب جديدة في جميع كليات الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب. فقبل ذلك، لم يكن بالإمكان التخصص في السوسيولوجيا إلا في كليتي الآداب والعلوم الإنسانية بكل من الرباط وفاس. والأكثر من ذلك، كان يُنظر إلى دراسة السوسيولوجيا على أنها نزعة يسارية.

> ظهور «مدرسة مغربية في السوسيولوجيا»: المعوقات والمكتسبات

لقد أعطتنا هذه المحطات التاريخية لمحة موجزة عن سياق نشأة «المدرسة المغربية للسوسيولوجيا»، والتي أنتجت بلغات متعددة، وإن بشكل أساسي باللغتين العربية والفرنسية. وقد بدأت الكتابة السوسيولوجية باللغتين الإنجليزية والإسبانية في تحقيق نجاحات في ظل سعي الباحثين المغاربة إلى فتح آفاق جديدة في سعيهم للتكوين والتوظيف.

> تَمَلُّك معاق:

إذا كانت هذه المدرسة المغربية للسوسيولوجيا قد عُرِفت بغنى المواضيع التي عالجها وطورها السوسيولوجيون المغاربة أو أعادوا النظر فيها من قضايا أدبياتية وإبستمولوجية أو حتى إعادة بناء الموضوع؛ فإنه من المثير للاهتمام الحديث عن تجديد البحث ليس فقط على المستوى المنهجي بل أيضا لفتح تخصصات جديدة في السوسيولوجيا، على غرار سوسيولوجيا الهندسة المعمارية مثلا. وهذا، كصدى للتطور الدولي للسوسيولوجيا.

أمام هذه الدينامية، شهدت المأسسة معوقات ليس فقط على مستوى الظروف السوسيوسياسية المذكورة أعلاه فحسب بل وأيضا على مستوى حكامة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لم تحظ باهتمام كبير ليس فقط بسبب العزل الذي عانت منه السوسيولوجيا على وجه الخصوص ومعظم التخصصات حتى نهاية التسعينيات، ولكن أيضا بسبب نقص الموارد المالية، فإن لم تكن غير كافية أو أسيء تدبيرها، فهي ناقصة الاستغلال بشكل عام. علاوة على ذلك، لم يكن للعديد من برامج التمويل العام للبحوث الاجتماعية والإنسانية تأثير يذكر على النهوض بهذه البحوث. كما أن التمويل الخاص لم يواكب ذلك، وخاصةً مع الفراغ الأدبياتي والقانوني في النشاط البحثي من حيث التكوين أو الخبرة أو الاستشارة أو البحث على الخصوص. فحتى بعض الشراكات، في مجالات محددة، التي تم وضعها بين بعض الجهات الوزارية لا تزال في الأدراج.

> عملية تنشيط إرادوية:

شكل عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية مجموعات مصالح من خلال جمعيات داخل الجامعة أو خارجها. وقد تمكنوا من الاستجابة للطلب الاجتماعي، سواء في مجال التكوين أو تقديم الاستشارة أو الخبرة. وقد وجد الطلاب في ذلك فرصة كبيرة لتطوير مهاراتهم تحت إشراف أساتذتهم المحترفين. ومن الأمثلة على ذلك مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية (CERSS)، وفضاء الوساطة Espace Médiation espacemediation.org، والمرصد الجهوي للهجرة (ORMES)، إلخ.

وفي ظل الإصلاح الجامعي الأخير، تم إنشاء عدد من المختبرات في إطار الإصلاح، لكن هذه المختبرات أعاقها هيكلها البيروقراطي، وتدبيرها المالية المركزي، والتوترات حول تمثلها الأكاديمي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت من تنشيط الحياة الجامعية بأنشطتها المتنوعة وتوفير إطار للتبادل بين الجامعات في الداخل والخارج.

وللتعويض عن هذه المعوقات، تم إطلاق مبادرات مختلطة من قبل باحث أو أكثر، في شكل فعاليات رائدة مثل: اليوم الوطني للسوسيولوجيا (وهو حدث سنوي متنقل تنظمه الهيئة المغربي للسوسيولوجيا MSI)، وربيع العلوم الاجتماعية (بشراكة بين جامعة الأخوين وكلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط) ... واتخذت هذه المبادرات المختلطة شكل عمل جامعي موازي وحتى منفتح على الجامعة. وساعدت هذه الأنشطة في انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمدني وحتى السياسي، وشكلت هذه الأنشطة منتديات غير رسمية للتبادل والتطوير؛ حيث يمكن أن تلتقي فيها أجيال مختلفة من الباحثين ومن خلفيات مختلفة، وكذلك الباحثين الشباب (الماستر والدكتوراه).

> الآفاق والانفتاح على ما هو دولي:

انطلاقا من هذا العرض، تجدر الإشارة إلى أن تاريخ السوسيولوجيا في المغرب لا يمكن أن يستند إلى لغة واحدة؛ إذ تم إنتاجها بلغات متعددة، سواء من حيث المتون الببليوغرافية أو من حيث التأليف أو حتى على مستوى الكتابة وغيرها. وبفضل هذا التعدد اللغوي، كانت السوسيولوجيا في المغرب في منأى عن الاتجاهات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل: العروبية و/أو الأسلمة. فهي علم يحتاج إلى أن يُمارس وفق أطره النظرية، وفي الوقت نفسه العمل على تحريره من هيمنة المركزيات بمختلف أنواعها في احترام للأخلاقيات المعرفية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تم بناء الجسور مع مختلف مؤسسات التعليم العالي والتكوين الخاصة بالتدريس الجامعي من خلال الدبلومات المشتركة، مما ساعد على خلق مزيج أقوى مع انفتاح أكبر على الإنتاج الأنجلوساكسوني، وإتاحة الفرص للسوسيولوجيين وغيرهم من الباحثين في العلوم الاجتماعية لإثراء هذه المدرسة المغربية الصاعدة. كما أتاح هذا التدويل للعالم الأكاديمي والبحثي الفرصة لعدد من السوسيولوجيين للانتقال نحو مؤسسات في دول الخليج، إما كمهاجرين أو للإقامة الموسمية بل وللنشاط في شبكات ممولة من طرف هذه الدول. وقد ساعدت هذه الفرص على رفع مكانة المدرسة المغربية للسوسيولوجيا وربطها ليس فقط مع دول الخليج بل مع بقية دول العالم.

مع إعادة هيكلة الممارسة السوسيولوجية داخل الهيئة المغربية للسوسيولوجيا؛ وريث الشبكة المغربية للسوسيولوجيا، وسنوية اليوم الوطني للسوسيولوجيا، تنظم السوسيولوجيا في المغرب نفسها مع النهوض «بالمدرسة المغربية للسوسيولوجيا»، في مسؤولية أمام تاريخها كرافد من روافد تاريخ السوسيولوجيا الكونية مع محاولة العمل على إرساء حوار دولي يحيل على «سلطة المعرفة» بدل احتكام هذا العلم إلى «معرفة السلطة».

وباختصار، فإننا نعتزم من خلال تنظيم المنتدى العالمي الخامس للسوسيولوجيا في الرباط (المغرب) من ٦ إلى ١١ تموز/يوليو ٢٠٢٥، الاحتفاء بالتنوع مع احترام الأخلاقيات، بحيث لا تتأثر السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية بالنفعية وغيرها من أشكال السلطة التي لا علاقة لها بالحقل العلمي بشكل عام، وذلك من خلال الاعتراف بالحرية الأكاديمية وحصانة الباحث. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى عبد الفتاح عزين abdelfattahezzine@hotmail.com

١ Craig Calhoun, Sociology in America: An introduction. In *Sociology in America: A History*. Edited by C. Calhoun. An ASA continental Publication, Chicago, USA, 2007.

٢ A. Ezzine, La sociologie au Maroc : L'état des lieux de l'enseignement et de recherche. Conférence inédite à l'Instituto de Estudos da África – UFPE, Brésil. A paraître dans mon livre *La sociologie au Maroc : les défis du pouvoir du savoir*

٣ انظر على سبيل المثال
Auguste Moulières, *Le Maroc inconnu*. 1ère partie : Exploration du Rif, 1895 + 2ème partie : Exploration des Jbalas, 1899. France
Vicomte Charles de Foucauld, *Reconnaissance au Maroc* (1883-1884). Challamel, Paris, 1888

٤ C'est le cas d'Edouard Michaux-Bellaire, Jacques Berque, Robert Montagne, etc. Notons que l'un des rares sociologues de l'époque issu de l'université est Charles Le Cœur ; un disciple de Marcel Mauss. Malheureusement, Il reste méconnu par les sociologues marocains. Comité de l'Afrique française, *La pacification du Maroc* (1907-1934). Paris, 1936

٥ A. Ezzine (Sous la direction), *Les Sciences humaines et sociales au Maroc : Etudes et arguments*. Publications Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Rabat, 2 Vol. arabe + français, 1998

٦ Comité de l'Afrique française, *La pacification du Maroc (1907-1934)*. Paris, 1936

٧ La question de la transnationalité démontre une identité ouverte et une inclusion sociale dynamique, qui fait des Marocains du monde un fer de lance dans la politique étrangère

٨ A. Ezzine, Sciences humaines et sociales au Maroc : L'institutionnalisation et les pratiques, Le cas de la sociologie. In *Les actes des Colloques International en sciences humaines et sociales/ Un état des lieux*. Sous le Haut patronage de S. M. le Roi Mohamed VI, en commémoration du cinquantenaire des de l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Publ. IURS, 2012

٩ أنشأ المغرب، في عهد الملك محمد السادس، هيئة الإنصاف والمصالحة، (CNDH | IER) في إطار العدالة الانتقالية لحل الخلافات السياسية وتنقية الأجواء من أجل انتقال سياسي سلس. وللاستفادة من هذه التجربة، أطلقتُ وزملائي «برنامج سنوات الرصاص المعرفية والثقافية» لإعادة الاعتبار للفكر النقدي وضمنه السوسيولوجيا والمحتديات ذات الصلة.

١٠ وتبقى حالة كليفورد كَيرتز وطلابه مثالا للدراسة.

> مدخل لإعادة التفكير في السوسيولوجيا المعاصرة بالمغرب: المجالات، المقاربات، والمناهج

بقلم **عبد اللطيف كداي وادريس الغزواني**، جامعة محمد الخامس بالرباط

المصدر: مينو أندرياني، ٢٠٢٣، عبر iStock

تواجه الدراسة الشاملة للتيمات ومناهج الفكر السوسيولوجي في المغرب عدة تحديات، حيث يعد ضعف اهتمام الباحثين بهذه المواضيع وقلة الوثائق المتعلقة بالبيانات السوسيولوجية أهم هذه التحديات. هذا إضافة إلى غياب المراجعات النقدية للأطروحات، وندرة مراجعات الكتب المنشورة، وضعف المراجع الموضوعاتية، وندرة أوراق المؤتمرات.

علاوة على ذلك، واجهت السوسيولوجيا المغربية منعطفات عدة كان أهمها الطابع الوطني للسوسيولوجيا المستقلة بعد الاستعمار، حيث تأثرت سنوات التأسيس لـ «السوسيولوجيا الوطنية» بأعضاء هيئة التدريس المغاربة في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة وخضعت لصراعات سياسية قطبي اليسار والملكية. ونتيجة لذلك، كان من الصعب التمييز بين أدوار العالم السوسيولوجي، وعالم النظرية السوسيولوجية، والسياسيين المشتغلين في الحقل السوسيولوجي. وتعلق المنعطف الثاني بالسؤال حول ما يشكل السوسيولوجيا المغربية والسوسيولوجيين المغاربة، حيث لم يكن موضوع مهنة السوسيولوجي موضوعًا بارزًا في النقاش الأوسع حول الثقافة والمفكرين والعلوم الاجتماعية والإنسانية في الأوساط الأكاديمية المغربية (Kidai, El Ghazouani, & Rhazzali, ٢٠٢٤, p. ٦١٠)

بناء على هذا، تسعى هذه الورقة إلى إعادة التفكير في السوسيولوجيا المغربية المعاصرة، بما في ذلك مواضيعها، ومقارباتها، ومناهجها، هذا إضافة إلى التحديات التي تواجهها حاليا. تنطلق الورقة، أولا، من بحث تطور هذا المجال داخل الوسط الأكاديمي المغربي، محددة الأدبيات السوسيولوجية التي تم إنتاجها عن المجتمع في الفترتين الاستعمارية وما بعدها. على الرغم من أن الفترة الاستعمارية تُعتبر محفزًا لتطوير السوسيولوجيا في المغرب، فإن جيلًا جديدًا من السوسيولوجيين سعى لاستعادة المجال بهدف تفكيكه وتجاوز قيود الخطاب الاستشراقي حوله. بدلاً من ذلك، حاولوا تأسيس سوسيولوجيا وطنية موجهة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع خلق إرث سوسيولوجي للأجيال المستقبلية. ثانيًا، تقدم الورقة المواضيع الرئيسية للبحث السوسيولوجي في المغرب، إلى جانب المقاربات والمناهج السائدة ودورها في تطور هذا المجال. ثالثًا، تختتم الورقة بفحص بعض التحديات الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى معالجة في مجالنا التداولي المغربي.

> لمحة عامة عن السوسيولوجيا المغربية

عكست الدراسات السوسيولوجية التي أجريت حول المغرب النقاشات السياسية التي كانت سائدة خلال حقبة ما بعد الاستعمار. ويمكن أن نفسر ذلك

بالتوجهات السياسية الواضحة لنسبة كبيرة من السوسيولوجيين الذين تأثروا بمحمد جسوس، الذي كان عضوا في حزب الإتحاد الاشتراكي بالمغرب. تحولت الخصومات السياسية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، نحو السوسيولوجيا، مما أدى إلى إغلاق معهد علم الاجتماع في الرباط عام ١٩٧٠. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه أصبح مركزًا ورمزًا للتفكير النقدي بين طلاب الجامعة والأكاديميين، وبالتالي كان نقديًا ويساريًا من وجهة نظر الدولة (Kidai, El Ghazouani, & Rhazzali, ٢٠٢٤, p. ٦١٠).

على صعيد النماذج النظرية، اتسمت الستينيات والسبعينيات بهيمنة النظرية الماركسية. فقد سعت السوسيولوجيا في تلك الفترة إلى دراسة المجتمع من وجهة نظر شمولية. وتميزت دراسة بول باسكون ل «الحوز» والمجتمع المغربي عمومًا باستخدام مفاهيم شمولية كالبناء الاجتماعي، ونمط الإنتاج، والمجتمع المركب، والطبقات الاجتماعية، ومستويات الواقع الاجتماعي، وما إلى ذلك. (باسكون، ١٩٨٣؛ الخطيبي، ٢٠٠٢). كما تجلت هذه النظرة الشمولية للمجتمع في دراسات سوسيولوجية أخرى، حيث أنتج عبد الكبير خطيبي نصًا عن التراتبية الاجتماعية، بينما وظف عبد الله حمودي (١٩٧٧) مفهومي الدراسة المندمجة والتنمية المندمجة. لكن تأثير هذه المقاربة الشمولية أصبح، فيما بعد، موضع تساؤل بشكل تدريجي (Rachik & Bourqia, ٢٠١١).

> الازدهار في أواخر القرن العشرين والتحول الحضري

يذهب عبد الرحمن رشيق إلى أن أوائل التسعينيات شهدت طفرة ملحوظة في البحوث السوسيولوجية حول المواضيع المتعلقة بالمرأة والأسرة والشباب والتنشئة الاجتماعية في المغرب، خاصة من خلال إسهامات باحثات مغربيات مثل فاطمة المرنيسي، وعائشة بلعربي، وغيثة الخياط، وفاطمة الزهراء أزرويل، وربيعة الناصري، ورحمة بورقية، ومحمد طلال. وقد برزت هذه المواضيع بالتزامن مع تصاعد الخطاب حول القيم والحركات النسائية، فضلاً عن الاهتمامات الأوسع نطاقًا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه، يشير رشيق إلى أن البحث في المواضيع المتعلقة بالمدن المغربية يمثل اهتمامًا ثانويًا للسوسيولوجيين المغاربة، حيث ترتبط المواضيع المهيمنة في السوسيولوجيا الحضرية بمدن الصفيح والأحياء الفقيرة، والتوسع الحضري، والسياسة الحضرية، والعقار، والنقل. من هنا، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أعمال كل من فرانسواز بوشانين، ومحمد الناصري، وعبد الغني أبو هاني، ومحمد بنعطو، وعبد الرحمن رشيق، وعبد الله لحزام، وعزيز العراقي كأمثلة توضيحية. كما تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الدراسات قد أجريت باللغة الفرنسية (Rachik A ، ٢٠١٢).

> تناول القضايا المعاصرة

علاوة على ذلك، هناك العديد من الباحثين في السوسيولوجيا، وعلى رأسهم المختار الهراس ورحمة بورقية وإدريس بنسعيد وأحمد شراك وعبد الرحيم العطري، الذين شملت أبحاثهم سوسيولوجيا الثقافة وسوسيولوجيا القيم والسوسيولوجيا القروية وسوسيولوجيا الأسرة. وقد أسهم هؤلاء الباحثون إسهامًا ملحوظًا في ظهور جيل جديد من علماء الاجتماع المغاربة على مدى العقدين الماضيين، باستثناء العطري، حيث تجرى معظم هاته الأبحاث باللغة العربية.

من جهة أخرى، يتناول الجيل الجديد من السوسيولوجيين المغاربة الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية في أبحاثهم قضايا معاصرة تتعلق بالدين والمرأة والشباب والهجرة. ومن أبرز هؤلاء الباحثين نجد مثلا فاضمة أيت موس، التي تدرس الهويات الجماعية والحركات الاجتماعية، والعلاقات بين الجنسين وأوضاع المرأة، والتحولات الاجتماعية والسياسية، والشباب والهجرة. وهشام آيت منصور، الذي يدرس الفقر. يؤكد هذا المعطى أن الباحثين المغاربة منفتحون على اللغة والثقافة، الشيء الذي يدل على أن دراسة المجتمع المغربي ذات صلة بالمجتمع العالمي ويمكن أن تعكس الظواهر والتغيرات العالمية. فإسهامات الدراسات السوسيولوجية التي أجريت بلغات مختلفة ضمن السياق المغربي في إنتاج نظريات ونماذج ومقاربات تستند إلى نتائج ملموسة تعد إسهامات مهمة.

> قيود أطروحات الدكتوراه

يشمل المجال الأوسع للدراسات السوسيولوجية في المغرب أطروحات الدكتوراه. قد تركز هذه الأطروحات على خمسة عشر مجالًا بحثيًا، بما في ذلك الأسرة والتنظيمات والفضاء والاندماج والعلاقات الاجتماعية والهشاشة والفقر والشباب والتعليم والشبكات الاجتماعية والحراك والتغير الاجتماعي والعمل والدين والتحضر والتاريخ الاجتماعي والصحة والعالم القروي. إن سوسيولوجيا الشغل والتغير الاجتماعي والتنمية والثقافة هي المجالات الأربعة التي تركز عليها غالبية أطروحات الدكتوراه. ومع ذلك، لم تساهم هذه الأطروحات في تطوير النظريات السوسيولوجية من خلال تقديم مناهج ومفاهيم سوسيولوجية جديدة، الشيء يديم العجز المنهجي ويعيق تأسيس السوسيولوجيا كحقل بحثي منفصل. كما لا تُدمج نتائج معظم أطروحات الدكتوراه في القراءات النقدية لأنها أطروحات غير منشورة في غالبيتها (Kidai, El Ghazouani, & Rhazzali, ٢٠٢٤).

> إعادة تعريف الممارسات الاجتماعية للأبحاث طويلة الأمد

على الرغم من الأهمية الواضحة للسوسيولوجيا بالنسبة للدولة وتوقع مساهمة السوسيولوجيين في تحليل التغيرات الكبرى التي تؤثر على المجتمع المغربي، إلا أن مشاركتهم لا تزال محدودة. يتضح ذلك من خلال لجميع أبحاث العلوم الاجتماعية المنشورة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦ (Cherkaoui, ٢٠٠٩). ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك محدودية التمويل، وعدم وجود إطار قانوني لتحفيز الباحثين، وغياب مجلة متخصصة في السوسيولوجيا. وفي ظل غياب سياسة عامة للبحث العلمي، فإن ممارسة البحث السوسيولوجي تقوم أساساً على المبادرة الفردية أو «الشبكات الفردية»، وتتم خارج المؤسسة الجامعية في بعضها.

الأنكى من ذلك، تستجيب الأبحاث الحالية في قضايا التنمية (الفقر، التهميش والإقصاء، الصحة، البيئة) للمطالب السياسية والاجتماعية أكثر من استجابتها للمشاريع البحثية طويلة الأمد، الأمر الذي لا يشجع على تراكم المعرفة العلمية.

> سياسة التعميم

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه السوسيولوجيا المغربية هو إعادة بنائها على أسس جديدة من شأنها أن توفر قوة دفع جديدة للتعليم العالي والإنتاج العلمي. ومن الضروري أن يتم تحديد ممارسة السوسيولوجيا بدقة أكبر من حيث توجهاتها البحثية، سواء في السياق الوطني أو على نطاق أوسع في السياق الدولي. وإذا ما كان الاتجاه هو تكثيف البنيات البحثية، فإن هناك خطر أن تصبح هذه البنيات، في غياب تعريف واضح لأهداف البحث والالتزام بالدقة العلمية، خالية من المضمون. لذلك لا بد من تسهيل التواصل الأساسي بين السوسيولوجيين، وضمان تداول المعلومات وتنسيق الدراسات وتقييمها من أجل التخطيط للمستقبل العلمي لهذا التخصص.

وهناك تحدٍ آخر مهم يتعلق بالمسألة اللغوية في المغرب. يمكن إرجاع عملية التعريب السوسيولوجيا إلى أوائل السبعينيات، وهي تمثل منظورًا سياسيًا أوسع نطاقًا له آثاره على جميع تخصصات العلوم الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يمكن فهم تعريب العلوم الإنسانية على أنه إشارة إلى البعد الثقافي للمجتمعات في العالم العربي والإسلامي. في ثمانينيات القرن الماضي، انقسم الجدل بين علماء الاجتماع العرب حول مسألة خصوصية مجتمعاتهم. وقد وضع هذا النقاش أولئك الذين اعتبروا أن السوسيولوجيا في العالم العربي يجب أن تساهم في علم «كوني» ضد أولئك الذين يرون أنه لا يمكن للعلوم الإنسانية والاجتماعية أن تدعي الكونية (Ben Salem, ٢٠٠٤, p. ٩١). في المغرب العربي، ولا سيما في الجزائر وتونس، أدى هذا الوضع إلى انقسام بين السوسيولوجيين الناطقين بالعربية وأولائك الناطقين بالفرنسية، الذين يسعون إلى أجندات بحثية متباينة ويعالجون مواضيع مختلفة.

يبدو أن سياسة التعريب في المغرب لم تؤت النتائج المرجوة منها. وكما يفترض الخبراء في مجال الدراسات اللغوية في المغرب العربي، فإن هذا الإخفاق قد يعزى إلى الهدف الأول المتمثل في تمكين الأطفال المغاربيين من إتقان لغة ثقافتهم المكتوبة، أي اللغة العربية الفصحى، وفي الوقت نفسه إتقان لغة أجنبية. ومع ذلك، يبدو أن الأغلبية لم تحقق بعد أيًا من هذين الهدفين (Moattassime, ١٩٩٣, p. ١٦٨). وقد تلقى الجيل الأول من السوسيولوجيين المغاربة تكوينهم ضمن التقاليد السوسيولوجية الغربية، وتأثروا بالنماذج العلمية التي تم تطويرها في أوروبا، وحرصوا على الانخراط في النقاش النظري والمنهجي للمجتمع الدولي. ومع ذلك، من المهم أن نعترف بأن وضع الأجيال الشابة يدعو للقلق. نتيجة لأوجه القصور في السياسات اللغوية، تعد هذه الأجيال الناشئة معزولة للأسف عن المعرفة المتراكمة في مجالات اهتمامتها، وعن المجال العلمي «العابر للحدود» الذي كان للمغرب الناطق بالفرنسية إمكانية الوصول إليه بشكل كلي. وفي الوقت نفسه، فإنهم يعيدون النظر في الطرق، وإن لم تكن «تقليدية» بطبيعتها، (Roussillon, ٢٠٠٢, p. ٢١٦). إن هذا التباين بين الجيل الجديد ومصادر المعرفة السوسيولوجية يمكن أن يشكل تحدياً لمستقبل الممارسة السوسيولوجية في المغرب واندماجها في النقاش العلمي للمجتمع الدولي.

> التحديات التي تواجه طلبة الدكتوراه في السوسيولوجيا

تشمل السوسيولوجيا مجموعة واسعة من المجالات التي تدرس السلوك الإنساني والمجتمع والثقافة. إلا أن تدريس هذا العلم في المغرب مرّ بمجموعة من المراحل، لعبت فيها السياسة دورًا حاسمًا بالنظر إلى أن غالبية من تخصصوا في هذا المجال ينتمون إلى اليسار السياسي. من هنا، يمكن أن يواجه طلبة الدكتوراه في السوسيولوجيا داخل الجامعات المغربية، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، العديد من التحديات. ويمكن أن تؤثر هذه التحديات على تقدمهم الأكاديمي والبحثي. (انظر الرسم البياني الأول)

تظهر النتائج أن طلبة الدكتوراه في السوسيولوجيا يواجهون العديد من التحديات في تكوينهم، حيث يمثل حاجز اللغة أحد أهم التحديات بنسبة ٩١٪، تليه جودة الإشراف على الأطروحات بنسبة ٨٥٪، ثم البيروقراطية الإدارية بنسبة ٤٥٪، والبنى التحتية البحثية بنسبة ١٦٪، ومحدودية التمويل بنسبة ٣٨٪، ومحدودية الفرص متعددة التخصصات بنسبة ٢٧٪ .

يمكن أن يكون حاجز اللغة وجودة الإشراف من التحديات الكبيرة التي قد يواجهها طلبة الدكتوراه في المغرب أو في أي بلد آخر، حيث تعتمد أغلب برامج الدكتوراه بالمغرب عادةً باللغة الفرنسية أو العربية باستثناء الدراسات الإنجليزية. فبالنسبة للعديد من الطلبة، خاصة أولئك الذين سبق لهم الدراسة بلغة أخرى أو

التحديات التي تواجه طلاب الدكتوراه في علم الاجتماع

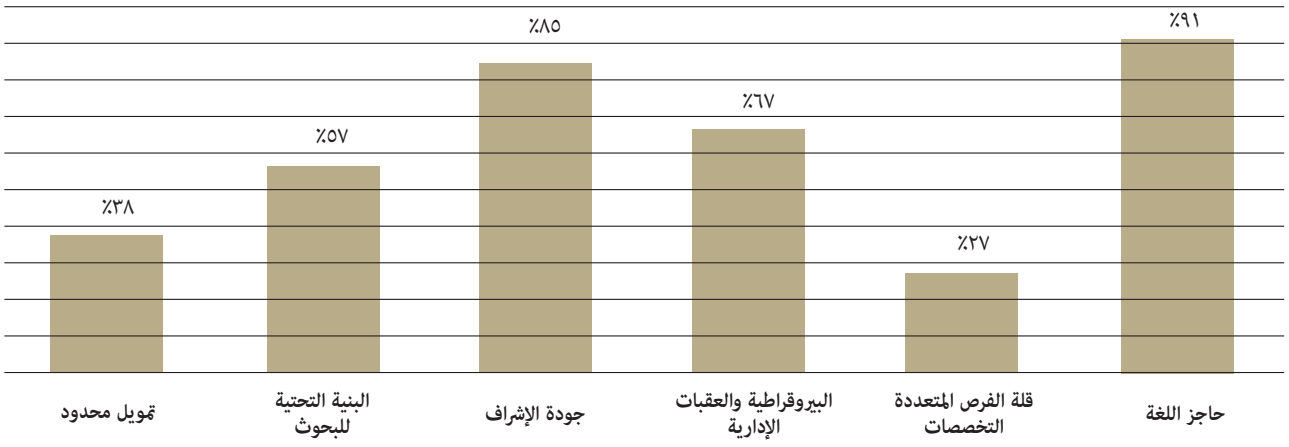

الرسم البياني الأول: تحديات تكوين الدكتوراه في السوسيولوجيا
المصدر: البحث الميداني

لديهم كفاءة محدودة في هذه اللغات، يمكن أن يكون حاجز اللغة عقبة كبيرة، كما يمكن أن يؤثر ذلك على قدرتهم على فهم المواد المدرسة وكتابة الأوراق البحثية والتواصل الفعال مع أقرانهم والأساتذة المشرفين.

قد يواجه الطلبة الذين يسعون لإجراء أبحاث في مجالات متخصصة صعوبة في العثور على مشرف مناسب، مما قد يؤثر على جودة التوجيه الذي يتلقونه، كما يمكن أن تختلف جودة الإشراف على الدكتوراه بشكل كبير. فقد يتلقى بعض الطلبة توجيهات جيدة، بينما قد يواجه البعض الآخر مشكلات مثل عدم تفاعل المشرفين في الوقت المناسب، أو التفاعل المحدود مع المشرفين، أو عدم التوافق بين الاهتمامات البحثية. وقد يؤثر ذلك على تقدم أبحاثهم وجودتها.

ويمكن أن تختلف تكوينات طلبة الدكتوراه في السوسيولوجيا داخل الجامعات المغربية نظرا لعوامل مختلفة، بما في ذلك جودة أعضاء هيئة التدريس، والمناهج الدراسية، وخبرات التدريس، والتوظيف. (انظر الرسم البياني الثاني)

تشير النتائج إلى وجود تصورات سلبية فيما يتعلق بالالتحاق بسلك الدكتوراه بين بين طلبة السوسيولوجيا، حيث يؤكد ٥٥,٥٪ من المشاركين أن محتويات البرامج ضعيفة، بينما يرى ٤٥,٥٪ منهم أن فرص التوظيف والتطور المهني ضعيفة جدا.

بالإضافة إلى ذلك، يرى ٣٩,٥٪ أن تجربة التدريس ضعيفة جدًا، بينما يرى ٤٣,٥٪ أنها ضعيفة. من ناحية أخرى، يرى ٣٥٪ من المشاركين أن جودة هيئة التدريس جيدة نسبيًا، بينما يرى ٢٥٪ منهم أنها ضعيفة.

وبشكل عام، فإن معظم الطلبة غير راضين عن تكوين الدكتوراه في السوسيولوجيا، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح الجديد الذي تبنته الوزارة من خلال إعداد ميثاق جديد للرسائل الجامعية إلى تحسين هذه البرامج بما يخدم مصلحة الطلبة والجامعة ككل.

> خاتمة

بناء على ما سبق، شهدت السوسيولوجيا المغربية تحولات جوهرية وواجهت تحديات كبيرة. فثمة فجوة لغوية بين السوسيولوجيين الذين يكتبون باللغة العربية وأولئك الذين يكتبون باللغة الفرنسية، مما أدى إلى وجود مجال بحثي مهم، الشيء الذي شجع جيلا جديدا من السوسيولوجيين الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية ويسعون إلى تجاوز الانقسام القائم في الاهتمامات البحثية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى عبد اللطيف كدّيّ abdkidai@gmail.com

تصورات طلاب الدكتوراه المتدربين في علم الاجتماع

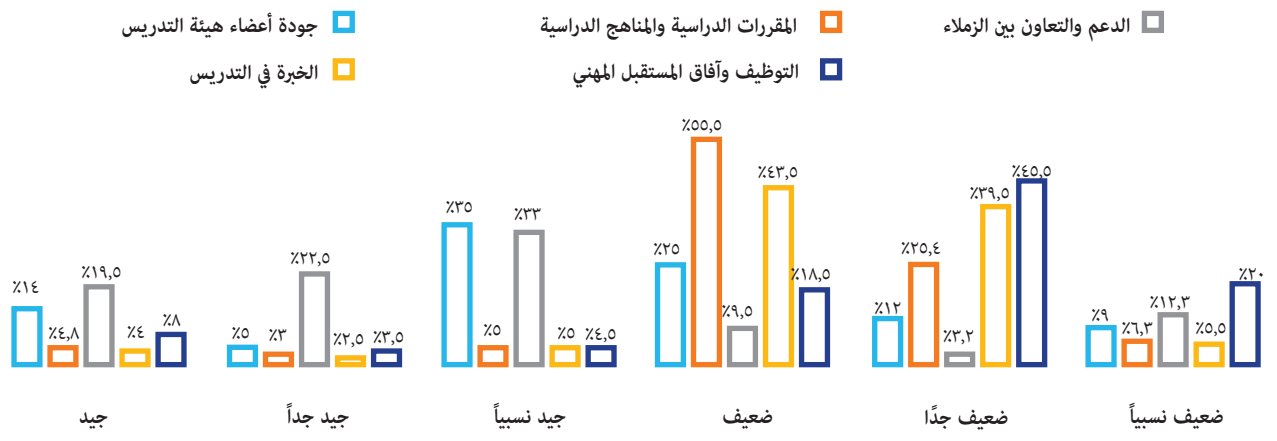

الرسم البياني الثاني: تمثلات الطلبة حول التكوين بسلك الدكتوراه في السوسيولوجيا
المصدر: البحث الميداني

> السوسيولوجيا بالمغرب والسوسيولوجيا العامة

بقلم: **كوثر اللبداوي**، أستاذة في علم الإجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله،

المصدر: سوزي هازلوود، ٢٠١٧، عبر Pexels

ثلت تصفية الاستعمار وتخليص السوسيولوجيا من كل أثر للإيديولوجيا الإثنومركزية، أحد رهانات مغرب ما بعد الاستعمار. بعيدا عن سؤال التيمات وكرونولوجيا تطو السوسيولوجيا بالمغرب، تركن هذه المقالة إلى تعقب تشكل هويتها بالنظر إلى اللحظة الكولونيالية وإلى السوسيولوجيا العامة، ومساءلة رهانات تحريرها من النزعة الغربية.

لا يتعلق الأمر إذن، بتقديم خطاطة جنيالوجية للسوسيولوجيا بالمغرب، ولا بتقديم لمحة عامة وشاملة بل بالوقوف عند نقط الانعطاف الحاسمة لتاريخها نحو بناء الذات السوسيولوجية. ويسمح الوقوف عند هذه المساحات المعرفية بتحليل ديناميات الاتصال والانفصال بين تطور السوسيولوجيا بالمغرب والسوسيولوجيا العامة.

> افتكاك السوسيولوجيا بالمغرب عن الكولونيالية وإعادة التفكير فيها

مثل بروز السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بالغرب مفتاحا للحركات المهدة للكولونيالية، والتي مكنتها من وضع استراتيجية سياسية لضبط الأهالي، وذلك من منطلق كون المعرفة العلمية هي قوة غير عسكرية، قليلة الكلفة وضامنة لرقابة أكبر على البلد المستعمَر. وبالتالي، فإن السوسيولوجيا وإن كانت تتطلع إلى تغيير العالم، فإنها كانت موجهة بتجاذبات إيديولوجية ضمنية.

من الناحية التاريخية والسياسية، يرتبط المغرب بعمق بالاستعمار الذي يقسمه إلى ثلاث لحظات مفصلية: المغرب ما قبل الاستعماري، المغرب المستعمَر منذ ١٩١٢، مغرب الاستقلال ابتداء من سنة ١٩٥٦. لذا فإن توصيف السوسيولوجيا قبل استقلال المغرب بكونها إيديولوجية وكولونيالية، يفرض حذرا إبستيمولوجيا ويسمح بالنظر لنشأة هوية سوسيولوجيا المجتمع المغربي باعتبارها منزوعة الكولونيالية.

تتميز الأدبيات السوسيولوجية الكولونيالية بالمغرب بتراكم مهم، كانت فيه مساهمة الضباط من حيث المونوغرافيات والأبحاث الميدانية المعمقة قيمة للغاية. وقد تمت مأسسة هذه الأبحاث عن طريق «البعثة العلمية»، «شعبة سوسيولوجيا الشؤون الأهلية» «فمعهد الدراسات العليا المغربية» التي راكمت متنا «مرجعيا» للأجيال اللاحقة من السوسيولوجيين، الذين ما فتئوا يقومون بالعودة إليها معززين قراءتها بالنقد والحذر الإبستيمولوجي، وذلك إيذانا بميلاد سوسيولوجيا وطنية منعتقة من الإيديولوجيا الكولونيالية.

مسكونة بإرادة التحرر من الماضي الكولونيالي، نحت السوسيولوجيا منحى أمبريقيا وتسلحت بالدقة المنهجية، اللذان تدل عليهما الشخصية السوسيولوجية الرمزية لباسكون. لقد كان فهمه للمجتمع المغربي قائما على إرادة تغييره من خلال البحث الإجرائي (Tozy, ٢٠١٣)، الذي يشف عن قدرة على إبداع المفاهيم والتي جعلت سوسيولوجيا المجتمع المغربي تستقل في تصورها لنمط الإنتاج عن الماركسية التي كان لها صدى واسع إبان سبعينات القرن الماضي. لقد بين باسكون من خلال مفهوم «المجتمع المركب» أن العديد من أنماط الإنتاج (قبَلي، رأسمالي، إلخ.) من شأنها أن تتعايش دون أن تكون الحدود الفاصلة بينها نهائية بالضرورة.

لقد تشكلت السوسيولوجيا الناشئة بتوجيه من الفعل العمومي وتمويلات المنظمات الدولية، لذا، طغت عليها الدراسات القروية والنسائية. وبينما انتصر الآباء المؤسسون للمنظور الشمولي الذي تجسده الماركسية على الخصوص، فإن الأجيال اللاحقة للباحثين اتجهوا نحو حصر السوسيولوجيا في نطاقات محددة (Rachik, Bourqia, ٢٠١١).

>>

لقد انبثقت سوسيولوجيا المجتمع المغربي مفتكّة من النزعة الكولونيالية مع رواد صنعوا لأنفسهم خطوط انفلات من المعرفة الاستعمارية وإيديولوجياتها. وقد كانت في مساعيها لتحقيق هويتها، تراهن على إعادة التفكير في «النحن الاجتماعي» وإعادة بناء كوات معرفية حول المجتمع المغربي.

> التملك العلمي «للنحن الاجتماعي»

تمثلت المهمة الرئيسة لسوسيولوجيا المغرب المستقل في استثارة تغيير العالم لفائدة الطبقات الشعبية. وقد ناضلت من أجل أن تتسلح بالمسافة اللازمة إزاء النزعة الكولونيالية وتكون فعالة ونشطة من الناحية السياسية لفائدة الفئات المستَغلة.

بينما تندرج السوسيولوجيا الوطنية ضمن منظور الطلب الاجتماعي، ظلت الأنثروبولوجيا، خلافا لها، وفية للبحث عن فهم المجتمع. لقد انكبت الأدبيات الأنثروبولوجية بعد الاستقلال على مراجعة نظيرتها الكولونيالية وتعبأت لولوج أفضية بحثية دينية وسياسية، وذلك بغية التملك العلمي «للنحن الاجتماعي»(نفس المرجع السابق).

وإذا كان تاريخ السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بالمغرب حديثا، فإن المراجعة النقدية ونزع الكولونيالية لا يعنيان مسح الطاولة عن الإرث الذي خلفته الأدبيات الكولونيالية. إذ بالرغم من كونها مخترقة بالنزعة الأوروبية، إلا أن هذه الأخيرة توفر أرشيفات أمبريقية قيمة حول الإنسان، العلاقات الاجتماعية، الديناميات القبلية، إلخ.

على مستوى آخر من البناء العلمي للأنثروبولوجيا بالمغرب، لا يعني الوعي بالتباين الإبستيمولوجي بين الأنثروبولوجي الغربي، بل وحتى الكولونيالي، والأنثروبولوجي المحلي؛ لا يعني تباينهما على مستوى الألفة إزاء المجتمع المغربي. ذلك أن الثاني نفسه يمكن أن يستشعر الغرابة إزاء هذه الأخيرة مادامت لا تجاربه المعيشة متطابقة مع المجتمع موضوع البحث، ولا التاريخ الخاص بهذا الأخير مدركا بسهولة من قِبله.

صحيح أن الغرابة ليست هي نفسها في الحالتين، فبينما الأولى أنطولوجية، مسكونة بالإيديولوجيا الكولونيالية وتهتدي بالمخيال الذي يرى المستعمَر بمثابة «وحش»، «بدائي»، «متأخر حضاريا»، إلخ.؛ فإن الثانية إبستيمولوجية بالأساس، تسترشد بإرادة إنتاج معرفة محلية مبنية على أساس علمي وصالحة لتغيير المجتمع.

وحتى يفلت السوسيولوجي والأنثروبولوجي «المحليان» من الدوكسا والبداهات الفورية، فإنهما هما نفسهما يتبنيان، إذن، الاستعداد الذي يسميه ألفريد شوتز «غرابة المألوف» (Lafontaine, ٢٠١٨). إن هذه الانعكاسية تجاه علاقة كل من الأنثروبولوجي المحلي والأنثروبولوجي الكولونيالي بالمجتمع موضوع الدراسة من شأنه أن ينتج غيرية إبستيمولوجية إيجابية تجاه الأدبيات الكولونيالية. أي أن الحدود بين بين هذين النوعين من الأدبيات، تظل إذن نفّاذة، طالما أن عملية إعادة بناء سوسيولوجيا علمية بشأن المجتمع المغربي، تتطلب هذه العلاقة الديالكتيكية التي لا تهدأ، بين الكولونيالية ونزعها.

> من أجل سوسيولوجيا ذات منظور مفتكّ من النزعة الغربية

بالرغم من أن السوسيولوجيا الوطنية شاءت أن تُقِيم إبستيمولوجيًّا قطيعة مع الفكر الكولونيالي مع الحفاظ على غيرية إيجابية إزاءه، إلا أنها ظلت متصلة بالسوسيولوجيا العامة، فقد ظلت على غرارها علما نوموطيقيا للاجتماعي: قادرة على تعميم المفاهيم وإرساء قوانين حول الحياة الاجتماعية. لكن بأي معنى يمكن القول إنها لن تتحرر إلا عن طريق إنتاج المعارف المفتكة من النزعة الغربية؟

لقد تحقق الانتقال من الكولونيالية نحو نزعها عن طريق تعبئة البارادايغم السوسيولوجي «تغيير العالم» لصالح المواطن (#المستعمِر) والبارادايغم الأنثروبولوجي «النظر من الداخل» (الخارج). ولم يتحقق لا بناء «النحن الاجتماعي منظورا إليه من قِبَلنا نحن أنفسنا»، ولا انعتاق سوسيولوجيا المجتمع المغربي، نتيجة لذلك، دون إبداع منهجي ونظري، ولا انعكاسية أنطولوجية وإبستيمولوجية عميقة.

على أن الخطاب الإبستيمولوجي الخاص بنزع الكولونيالية عن المعارف، يضع موضع نقاش تلك العلاقة القائمة بين السوسيولوجيا المحلية، وبين السوسيولوجيا العامة غربية النشأة، مع ما يعنيه ذلك من هيمنة الشمولي على المحلي.

وبالفعل، فإن الاستجابة لرهان الافتكاك من النزعة الغربية، يدعو السوسيولوجي بالمغرب، كما ببلدان الجنوب، للانخراط ضمن منظور غير غربي ومناوئ للهيمنة من حيث العلم والنموذج الحضاري. إن افتكاك السوسيولوجيا من النزعة الغربية، يعني إذن، أن تكف لا عن أن تكون كولونيالية فحسب، بل وحتى مهيمَن عليها تحتل موقعا أدنى.

إن تعدد الاجتماعي من شأنه أن يفضي إلى انبثاق معارف محلية جديدة تتمتع بالمصداقية بالمعنى الذي يجعلها بديلة للشمولي المهيمِن. علاوة على ذلك، طالما أن الميدان الأمبريقي بالمغرب ما يزال خصبا، فإن إنتاج سوسيولوجيا محلية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية، السياسية والسوسيو-ثقافية، من شأنها أن تجعلها تفلت من الاستلاب وتنتج فضاء معرفيا محليا يجعلها تنخرط ضمن خط الانفلات من الهيمنة الغربية. على أن هذا لا يعني العزلة، بل تطوير بيمعرفيةٍ تتموقع بين المحلي والشمولي وتأسيس سوسيولوجيا بوسعها أن تعزز روابط جديدة بين هذين السلمين.

على سبيل الختم، يمكن القول إن فعل نشأة السوسيولوجيا ليس حدثا اكتمل وانتهى مع الآباء المؤسسين والرواد الأوائل، بل هو حدث يتجدد باستمرار لا لمواكبة تطورات المجتمعات فحسب، بل وحتى للإنصات للنقاشات الإبستيمولوجية ذات الصلة، لاسيما تلك الخاصة ببلدان الجنوب. لذا يتعين على سوسيولوجيا المجتمع المغربي أن تساير الاثنين حتى تشكل هويتها، تُؤرضِنَ المفاهيمَ وتُؤقلِمَ النظرياتِ، تتملكَ البارادايغمات وتؤسسَ لنفسها كوة سوسيولوجية عابرة للأوطان ومساهمة في التراكم الكوني والبيحضاري الخلاق للمعرفة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلىكوثر اللبداوي kawtar.lebdaoui@gmail.com

المراجع:

Lafontaine, S. (2018). L'étrangeté du familier: pour un renouvellment de la théorie du monde social d'Alfred Schütz. *Nouvelles perspectives en sciences sociales*, 13(2), 145-183

Rachik, H., & Bourqia, R. (2011). La sociologie au Maroc. Grandes étapes et jalons thématiques. *SociologieS*

Tozy, M. (2013). Paul Pascon: un pionnier de la sociologie marocaine. *SociologieS*

> المجال المتنازع عليه للانفتاح والشمولية

بقلم: **فرنندا بيغيل**، «المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية» CONICET ومركز دراسات تداول المعرفة، جامعة كويّو الوطنية، الأرجنتين.

المصدر: جاك كيتا، ٢٠١٨، عبر iStock

اعتمد المجلس في القمة الافتتاحية للتقدمية الدولية المنعقدة في سبتمبر ٢٠٢٠، البيان التالي:

حظيت خلال سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بشرف ترؤس اللجنة الاستشارية لليونسكو UNESCO Advisory Committee التي أعدت مسوّدة التوصية بشأن «العلم المفتوح» والتي تم اعتمادها في المؤتمر الواحد والأربعين (٤١) لليونسكو في نوفمبر ٢٠٢١. و سرعان ما أظهرت المناقشات الخبراء الثلاثين الأعضاء في اللّجنة و الممثّلين لمناطق مختلفة من العالم، تعقيد فكرة الانفتاح في سياق التفاوتات الاقتصادية والتكنولوجية والأكاديمية والاجتماعية في العالم. إذ تتغير تحديات الانفتاح العلمي بشكل هائل من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، نظرًا للتفاوتات الواسعة في تطوير البنية التحتية الرقمية، ولكن أيضًا من الغرب إلى الشرق، داخل كل منطقة، وحتى داخل البلد نفسه وهياكله الداخلية المتفاوتة.

لقد مثّل النّفاذ المفتوح إلى المنشورات العلمية أكثر أبعاد «العلم المفتوح» تطورًا في وقت إعداد التوصية. حيث بدء تنامي الشواغل العامة حول هذه القضية بسبب جائحة كوفيد-١٩. كما أشارت عدة دراسات تناولت عمليّة التوازن الذي دامت ٢٠ سنة منذ «مبادرة بودابست للنّفاذ المفتوح(BOAI)، لقد نشأ النفاذ المفتوح والمتاح للجميع كنوايا نبيلة لكنه تطور إلى واقع يشوبه الخلل. كانت للصالح الخاصة في قطاع نشر الأكاديميات لا سيما ناشري المجلات المرموقة (مثل المجلات ذات معامل التأثير المرتفع (فوق ١٠-٢٠) ذوافع عميقة للتحول إلى نموذج تمويل هجين ، حيث أن اشتراكاتهم - على الرغم من تكلفتها -ظلّت مستمرة، مع ازدياد طلبات تقديم المخطوطات بشكل يفوق قدرتهم على النشر. وقد طغت ديناميكية تحول المجلات العلمية التي نشأت في عمليّة النفاذ المفتوح أو المجلات الضخمة التي تطلب رسوماً عالية بشكل متزايد لمعالجة المقالات (APC) على الإنجازات التي بلغتها حركةالنّفاذ المفتوح.

في هذا السياق، يتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لجميع الخبراء المشاركين في هذا النقاش الفكري الغني في كيفية توسيع الانفتاح العلمي مع تعزيز التنوع والتعددية الثقافية. سأعرض في ما يلي النقاش المفاهيمي الذي عرضتُه مؤخرًا في مؤتمر العلوم والتكنولوجيا والابتكار في برلين كإطار عمل لسلسلة من الخرائط البينيّة التي قمت بإعدادها لقياس مدى تقدمنا نحو علم منفتح وشامل، أو ما إذا كان الإقصاء هو من يكسب المعركة.

> التوترات بين الانفتاح الشامل والانغلاق الإقصائي

ثمّةمسارات مختلفة نحو العلم المفتوح، تتعايش أحيانًا رغم تعارضها على المستوى العالمي، فالصراع بينهما لا يحدّد فقط بدرجات الانفتاح أو الانغلاق، بل تتعلق أيضًا بثنائية الشمولية مقابل الإقصاء. يوضح الشكل ١ توليفات مختلفة ضمن هذا الحيّز الخلافي، وقد تم تنظيمها بطريقة على نحو ما يحدده بورديو لخصائص أي حقل معرفي معيّن. نلاحظ خصائص الانفتاح

>>

على الجانب الأيمن، بينما تظهر خصائص الانغلاق على الجانب الأيسر. ولكن تتّضح أمامنا عند دمجه مع المحور العمودي وقراءته من المركز بطريقة أكثر عملية من نقطة تقاطع المحورين، أربعة أرباع. حيث تظهر الشمولية الإقصائية في الجزء العلوي من الأرباع العلويّة ، مدفوعةً بفاعلين تجاريين أو من خلال التفاوتات التقليدية في النظام الأكاديمي العالمي. أما في الأرباع السفليّة، وخلافا للعلويّة تسود درجات عالية من الشمولية، ولكن ضمن قيود مختلفة على الانفتاح نتيجة لقضايا تتعلق بالسيادة أو الحماية التي تحتاجها لمجموعات التابعة.

الشكل ١ - محاور الشمولية والانفتاح

> تحليل وفق الأرباع: تنظيم الفضاء تبعًا لأقطاب متقابلة

عند تحليل الفضاء وفق الأرباع، يتبين أنه منظّم وفق أقطاب متقابلة؛ يتمثّل أوّلها في الإقصاء والانغلاق، والذي تقوده دور النشر التجارية الكبرى المهيمنة على منظومة النشر المتمثلة بمنصات Scopus وClarivate. . يفضي تزايد تركّز خدمات النشر الأكاديمي، إلى جانب استمرار هذه الجهات في السيطرة على حيّز هائل من مصداقية المجتمع الأكاديمي، إلى هيمنة هذا القطاع من حيث القيمة العالمية في تقييم الأبحاث.

ونتيجة لذلك، يزيد انحياز هذه القواعد البيانية البنيوية العالمية من تعميق إقصاء جزء هائل من النتائج العلمية التي تُنشر خارج المجلات ذات «التأثير العالي»، أو بلُغات غير اللغة الإنجليزية، مما يهمّش تنوع النشر العلمي bibliodiversity وعلى عكس هذا الانفتاح الجامع/ الشمولية، تحتاج هذه الدور التجارية إلى تقديم سلع وخدمات حصرية تُتيح الوصول إلى «قيمة التميّز العالمي»، و التي تعرّف بأنّها نادرة بطبيعتها واستثنائية.

أما الربع العلوي الأيمن، فيُنظَّم وفقًا لشروط الانفتاح الرئيسة، مثل التشغيل البيني (interoperability) وبقيّة مبادئ[1] FAIR الأخرى: القابلية للإيجاد، والإتاحة، وقابلية إعادة الاستخدام. لكنّه يؤدي إلى إقصاء

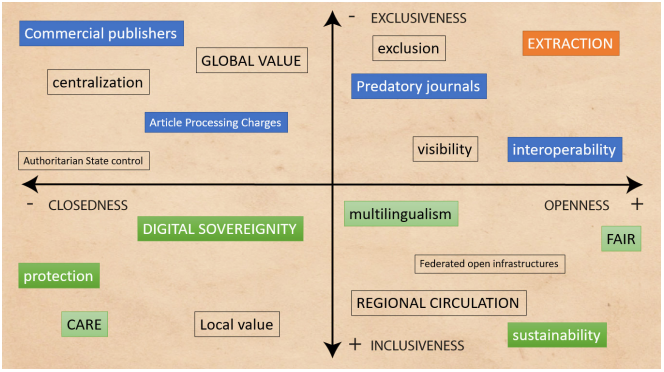

الشكل ٢ - مجال الشمولية والانفتاح

حادّ ضمن إطار نموذج الأعمال «الذهبي»، حيث تتحمّل المجلات ذات النّفاذ المفتوح عبئ تكاليف النشر وذلك بنقل العبء المالي على حساب الباحثين الأفراد المنضوين إلى مؤسسات لا تستطيع تحمّل تكاليف اتفاقيات «القراءة والنشر» (Read & Publish agreements).

تتعارض الشمولية المفتوحةالمبيّنة في الربع السفلي الأيمن في الشكلين ١ و ٢، مع الانغلاق الحصري. حيث شكّلت المنصات والمواقع الإقليمية للنشر مثل Latindex و SciELO و Redalyc و Biblat و AJOL المحركات الرئيسية لهذا المسار في الوصول المفتوح، إذ فرضت هذه المنصات شروطًا للمجلات ذات الجودة العالية بعدّة لغات. ونظرا إلى أن الهيرارشيّات القائمة في العالم الأكاديمي تُخصص قيمة محدودة لهذه المجلات، قد يكون العلم المفتوح الشمولي محدود المرئيّة ويقتصر على الانتشار الإقليمي. ومع ذلك، فإنه يجسد جهدًا حاسمًا للحفاظ على التعدد الثقافي وتعزيز الحق البشري في العلم.

كما نلاحظ في الربع السفلي الأيسر الانغلاق الشمولي وهو قطب يتميز بتداول محدود للمعرفة، تُقدَّر قيمته في الغالب على المستوى المحلي. قد نرى هنا مخرجات علمية تُنشر في مجلات غير محكّمة، وعديدا من مبادرات إدارة المعلومات العلمية ومنصات رقمية أُنشئت دون استخدام معرفات رقمية ، إضافة إلى تجارب مماثلة عدّة أخرى. خلال المناقشات التي عُقدت في اللجنة الاستشارية لليونسكو حول العلم المفتوح، تم مناقشة مخاطر الانفتاح فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية المجتمعات التابعة و معارف السكّان الأصليين أو المعلومات العلمية المعرضة للاستغلال في ظل علاقات القوة غير المتكافئة حيث كان جوهر النقاش قائما على : فتح كل ما هو ممكن، وإغلاق فقط ما هو ضروري. ومع ذلك، مثّل هذا النقاش أمرا أساسيًا ليس فقط للحماية ولكن أيضًا لاحترام حقوق الجماعات الأصلية في السيادة الذاتية على معارفها الأصلية.لقد نشأت مبادئ CARE[2] في خضم هذا الصراع، وتمثل اليوم واحدة من أهم مجموعات التوجيهات للتحول نحو الانفتاح الشمولي: الفائدة الجماعية، والحق في تقرير المصير المعرفي ، والمسؤولية، والإيتيقا.

يمكن أن تنشأ النزعة إلى الانغلاق نتيجة الحاجة إلى حماية الجماعات التابعة أو المعلومات العلمية التي قد تكون عرضة للاستغلال، كما يمكن أن تستخدمها حكومات الدول للدفاع عن سيادتها الرقمية. ومن منظور ديمقراطي، قد تكون هذه التدابير ضرورية لحماية البيانات الشخصية للمواطنين والمصالح الاقتصادية للشركات المحلية في اقتصاد قائم على المعلومات. لكن يتمّ تبنّي ، فيتم تبني هذا المفهوم في الأنظمة الاستبدادية للحد من حرية البحث الأكاديمي وفرض التحكّم الاجتماعي في المواطنين.

وكما يتّضح، تكشف هذه الديناميكيات أن التوترات المتعلقة بتطوير علم مفتوح وشامل لا تقتصر على السياسات الوطنية أو التفاوت في الموارد المادية أو المصالح التجارية، بل تلعب حوكمة البيانات دورًا محوريًا في المشاريع العالمية المتنازع عليها بشأن دمج المنصات الرقمية. ففي حين تُروَّج البنى التحتية المركزية المفتوحة على أنها أكثر كفاءة، لكن تُثار نقاشات معمّقة حول المزايا والعيوب المرتبطة بالبنى التحتية المفتوحة ذات الطابع المركزي.وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن البنى التحتية الفيدرالية تُمثل مسارًا أكثر شموليّة وديمقراطية.

> الجهات الفاعلة في ديناميكيات الشمولية والإقصاء

يتوجّب على كل مسار نحو انفتاح شموليّ تجاوزُ عقبتين هيكليتين. إحداهما مرتبطة بالموارد المادية والأخرى برأس المال الرمزي الكامن في الممارسة العلمية. تتمثّل العقبة الأولى في التفاوتات العالمية التي تكرّسها الفجوة الرقمية، إضافة إلى مخاطر الاستغلال التي يُحدثها الانفتاح العلمي،

>>

والتي تهدد المجتمعات البحثية غير المهيمنة، والتي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية لضمان المرئيّة ونيل الاعتراف. أمّا العقبة الثانية، فتنشأ من الصراعات المتزايدة بين منطقَي التسليع وإزالة التسليع في النشر الأكاديمي والمعلومات العلمية. إذ تتجاوز هذه الصراعات التوتر التقليدي بين نمطي «الماس» و«الذهب». يعود ذلك إلى تشكّل معايير الاعتراف والتميّز بين العلماء أصلا ضمن نظام تفوّق قامت دور النشر التجارية بصياغته. وعليه، تظلّ إمكانية إحداث تغيير فعلي مرتبطة في النهاية بحل التباينات الناتجة عن عوامل متشابكة ومعقدة والتي تنبع من عوامل متعددة الأسباب.

تمثل أمريكا اللاتينية دائرة نشر مفتوح الوصول بديلة، مع مجلات «الماس»[٣] diamond journals التي تُدار مجتمعيًا وتنطلق من مبدأ العلم بصفته منفعة عامة. ومع ذلك، يظلّ «الدور السائد» محتفظا بمعظم قناعات الباحثين الدوليين حول التأثيرات الأدائية للمجلات عالية التأثير، مما يمنعهم من تغيير مسارات انتشار أبحاثهم خشية فقدان الاعتراف. لقد بذلت شبكات مثل Redalyc، SciELO وLatindex جهودًا هائلة لتحقيق مزيد من المرئيّة والتأثير، بينما تدعم الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة هذا النظام الإقليمي. ومع ذلك، يقلّل التقييم الأكاديمي الذي تحدده هذه المنظمات نفسها من قيمة هذه المجلات، مما يؤدي إلى شكل من أشكال الاغتراب الذي لا يزال دون حل.

تواجه الشمولية تواجه تحديات كبيرة من الإقصاء يدفعها أصحاب المصالح التجارية من الشركات الاحتكارية التي تسعى إلى تركيز السلع المربحة ودمج البنى التحتية ضمن أنظمة مغلقة. تُبوضّح الشكل ٣ بعض الأمثلة لهذه الشركات في الربع العلوي الأيسر. في المقابل، تضمن تضمن البنى التحتية المفتوحة تمامًا في الربع العلوي الأيمن والتي تمتثل لمبادئ FAIR، مثل OpenAlex، المرئيّة، لكنّها تظلّ محدودة من حيث الشمولية بسبب توفر المُعرّفات الدائمة (PIDs) مثال DOI و ORCID وغيرها...[٤]

في الأرباع السفلية لهذا المجال المتنازع عليه، يمكننا ملاحظة تعزيز فكرة ارتباط الشمولية ارتباطًا وثيقًا بتعدد اللغات والتعددية الثقافية في العلم. ومع ذلك، فإن بعض منصات النشر الشاملة تعاني من حدود ذات الصلة

الشكل ٣ - تموضع الجهات التجارية وممارساتها ضمن المجال المتنازع عليه

بتوفر البيانات الوصفية في سياق الوثائق المفهرسة ضمن خدماتها، كما أن غياب المُعرّفات الدائمة يقلل أيضًا من رؤية هذه الإنتاجات المفهرسة ذات الجودة. قد تتصادم الحوكمة المستقلة مع الانفتاح غير المقيد مع تقدمنا نحو الامتثال الكلّي لمبادئ CARE، والشمولية العالية للمجموعات السكان الأصليين، وحماية معارفها. وقد تعني السيادة الرقمية من جهتها درجات معينة من الانغلاق.

يحتوي الربع السفلي الأيمن على أفضل الأمثلة على الانفتاح الشامل. تعتبر منصات النشر والمخازن الإلكترونيّة في أمريكا اللاتينية أطرافًا معنية ذات أهمية في المسارنحو ارساء نظام بحثي عادل. تكمن قوتها الرئيسية في استثمارات الحكومات العامة في البنى التحتية ضمن اتفاق عام على تعريف العلم بوصفه منفعة عامة. فمنطقة امريكا اللاتينيّة منطقة متنوعة تتبنى سياسات علمية مختلفة وأساليب حوكمة لأنظمة المعلومات العلمية التي تتعايش ضمن بيئة نشر غير تجارية. تعطي التجربة المهمة في البنى التحتية الفيدرالية مثل LA Referencia وتقنيتها المحلية المنطقة دورًا حاسمًا في الانتقال العادل إلى العلم المفتوح الشامل.

تبرز هذه التوترات المفاهيمية والعملية في الوقت الذي يشهد فيه النظام تحولًا كبيرًا وراء توسع المجلات الكبرى والالتزام بالمراجعة السريعة fast-track peer review التي تُغَشّي التفاعل الأصلي بين المجتمع العلمي المعني والجمهور المحدد للمجلة. إن تجانس وأتمتة إدارة التحرير تزيح المحررين عن اتخاذ القرارات الأكاديمية القيادية. يبدو أن أزمة محتملة في الشرعية قد تنشأ من التأثيرات المنتشرة للوصول المفتوح التجاري، مما يضعنا أمام فرصة محتملة. أعتقد أنه لا مجال لتغيير الجذري إلا من خلال نقد عميق لمفهوم «التميّز» في إطار إصلاحات سياقية و«محددة» في أنظمة تقييم الأبحاث. بالفعل،يستلزم السعي نحو الانفتاح الشامل إعادة تحديدجودة البحث، مبنيّة على أفق متعدد اللغات للعلم بوصفه منفعة ثقافية مشتركة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى فرنندا بيغيل fernandabeigel@gmail.com

[١] تشمل مبادئ findability, accessibility, and reusability. FAIR المترجمة

[٢] تشمل مبادئ CARE : Collective benefit, Authority to control, Responsibility, and Ethics. المترجمة

[٣] «مجلات الماس (diamond journals)» تشير إلى المجلات التي توفر الوصول المفتوح المجاني لجميع الأطراف، بما في ذلك الباحثين والقراء، وهي تُدار غالبًا من قبل المجتمع العلمي نفسه. المترجمة.

[٤] أمثلة على المعرفات الدائمة تشمل: DOI رقم الهوية الرقمية للأشياء، ORCID رقم تعريف الباحث الفريد، ARK رابط مستمر، Handle نظام تعامل المعرفات.

> ديالكتيك العلم المفتوح:
ثلاث سنوات على توصية اليونسكو

بقلم **إيونجونغ شين**، معهد سياسة العلوم والتكنولوجيا (STEPI)، كوريا الجنوبية، و **جاي ماهن شيم**، جامعة كوريا، كوريا الجنوبية

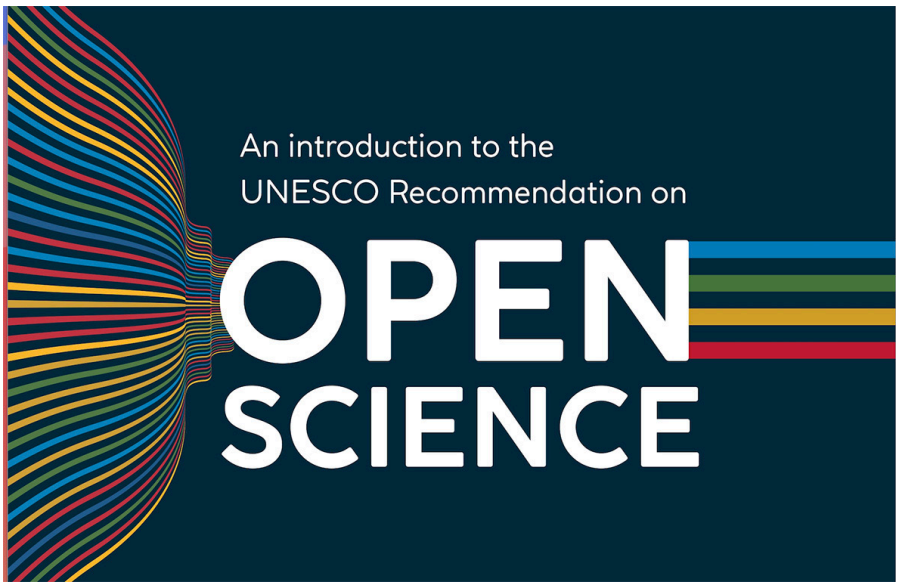

المصدر: اليونسكو، ٢٠٢٢

> «العلم المفتوح» والمثال الميرتوني

أشار عالم الاجتماع روبرت ميرتون، الذي كان ناشطًا في منتصف القرن العشرين، إلى ما يُعرف اليوم بـ«العلم المفتوح» من خلال معاييره للممارسة العلمية المثالية والتواصل داخل المجتمع العلمي. فقد وضع ميرتون معايير تُلزم العلم بأن يكون كونيًا في اكتشافاته (الموضوعية) وبنيته المؤسسية (الوصول الحر إلى المعرفة). ووفقًا لهذه المعايير، يُشجَّع المجتمع العلمي على إنتاج معرفة عالمية من خلال مناقشة الحقائق المكتشفة بشكل جماعي، والتحقق منها علنًا، بغض النظر عن هويات العلماء الفردية، أو الفوارق الجغرافية، أو السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعملون فيها.

ومع ذلك، فإن المعايير العملية للعلم المفتوح، التي تم تصورها ونقدها ومراقبتها ضمن الجماعة العلمية العالمية على مدى عقود منذ وضع ميرتون لهذا الإطار المفاهيمي، تختلف إلى حد كبير عن معاييره النظرية الإلزامية، ما يعكس تعقيدات تطبيق هذه المبادئ في الواقع العلمي.

على مدى العقود الأخيرة، عانى الباحثون من تصاعد التوجه نحو التسويق العلمي والمنافسة الشديدة بين الأقران داخل الجماعة العلمية. وقد دفع هذا السياق العديد من الباحثين إلى الاحتفاظ بأفكارهم ونتائجهم داخل دوائر مغلقة، بدلًا من مشاركتها بحرية مع أقرانهم في المجتمع العلمي الأوسع.

في الآن ذاته، وفي المقابل، أسهم التقدم التكنولوجي الرقمي وتوسّع الوصول إلى الإنترنت في نشر المنشورات العلمية والمواد البحثية أمام الجمهور بشكل أكثر سهولة وفي الوقت المناسب، مما مكّن أصحاب المصلحة المعنيين من الوصول إليها بكفاءة أعلى.

في ظل هذه الحركة المزدوجة، كما اقترح كارل بولاني، برز واقع أن العلماء بصفتهم أفرادا، فضلاً عن الجماعات العلمية المحلية والوطنية والإقليمية، يشكلون مجموعات غير متجانسة فيما يتعلق بالمعايير العملية للعلم المفتوح.

ورغم أن المثل الأعلى للعلم المفتوح الذي وضعه ميرتون لا يزال قائمًا وصالحًا، فإن واقع العلم المفتوح ليس مجرد ظاهرة تاريخية جامدة، بل هو بالضرورة متعدد الأصوات ومتعدد الأبعاد، يتميز بسيرورة ديالكتيكية تتخللها الطعون وتشكّلها بنى معرفية وممارسات متباينة ومتغيرة.

استجابةً لهذا التداخل متعدد الطبقات في مفهوم العلم المفتوح، حشدت منظمة اليونسكو قدراتها لعقد الاجتماعات وبدأت حوارات عالمية شاملة بين أعضائها البالغ عددهم ١٩٣ دولة. وفي عام ٢٠٢١، أصدرت اليونسكو التوصية بشأن العلم المفتوح، سنة ٢٠٢١ . تؤكد هذه التوصية من جهة على حق الكونية وضرورة الحفاظ عليها، وفي الوقت نفسه تعترف بالتنوع المحلي والإقليمي بوصفه عنصرا أساسيا لا غنى عنه في تنفيذ مبادرات العلم المفتوح. فمن ناحية، تُجدّد التوصية الاعتراف العالمي بقيم العلم المفتوح التي تُمكّن من إتاحة المعرفة، وتدعو إلى مساعي جماعية عالمية لتفعيل ممارسات العلم المفتوح داخل الجماعات العلمية وخارجها على حد سواء.
<<

ومن ناحية أخرى، تُسلط التوصية الضوء على أهمية التنوع عند تطبيق مبادئ العلم المفتوح، وتدعو إلى احترام نظم المعرفة متعددة الثقافات واللغات، مما يعكس التزام الجماعة العلمية العالمية بالمثل الأعلى للكونية الذي حدده ميرتون.

إلا أن التوصية تعترف أيضًا بأهمية التنوع وقيمة السياقات المحلية حول العالم، وتدعو إلى مناصرتها، معتبرةً أن تعزيز الكونية لا يجب أن يكون على حساب التعددية الثقافية والمعرفية، بل يجب أن يُبنى على احترامها و تضمينها .

> التطورات في كوريا الجنوبية

انقضت ثلاث سنوات على اعتماد توصية اليونسكو بشأن العلوم المفتوحة، وخلال هذه الفترة يمكن رصد مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى إبراز خصوصيات ممارسات العلوم المفتوحة في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية). وعلى خلاف بعض الدول التي تبنّت سياسات أو خططاً وطنية شاملة في هذا المجال، لا تمتلك كوريا الجنوبية حتى الآن إطاراً وطنياً متكاملًا يغطي مختلف جوانب العلم المفتوح. ومع ذلك، شهد العقد الماضي ما لا يقل عن أربع مبادرات بارزة، ترافقت مع الحراك العالمي الرامي إلى صياغة أجندة موحّدة للعلم المفتوح.

أولا، عززت وكالات التمويل الحكومية تدابير السياسة العامة لتعزيز الوصول إلى نواتج البحوث الممولة من القطاع العام والاستفادة منها. ويستند ذلك إلى المنطق البسيط القائل بأن الجمهور يجب أن يستفيد من الاستثمار العام. أدى تفشي جائحة COVID-١٩، على وجه الخصوص، إلى تسريع الجهود الاستباقية للقطاع العام لتبادل البيانات البحثية لمكافحة طوارئ الصحة العمومية وحماية المنافع العامة. على الرغم من أن مشاركة بيانات COVID-١٩ غير المشروطة لم تعد قيد التنفيذ، إلا أن سياسات الوصول العام المطبقة على مخرجات البحوث الممولة من القطاع العام لا تزال سارية.

ثانيا، تم تسهيل إدارة البيانات البحثية ومشاركتها من خلال نمو البحوث القائمة على البيانات أو البحوث بمساعدة الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي). استثمرت الشركات الخاصة والحكومة الكورية والوكالات العامة في البيانات والموارد لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ظهرت منصات البيانات العامة التي تقدم خدمات لجميع التخصصات العلمية في كل من القطاعين العام والخاص. كما ازداد عدد مراكز البيانات الخاصة بالمجال (في البحوث الحيوية، وعلوم المواد، وعلوم البيئة، وعلوم الأرض، وفيزياء الطاقة العالية، وأبحاث الصحة العمومية، وما إلى ذلك) والمستودعات المؤسسية وطورت قواعد ومعايير خاصة بالتخصص وتركز على المؤسسة.

ثالثا، تكيفت المؤسسات الأكاديمية والمكتبات باستمرار مع المشهد العالمي المتطور للنشر المفتوح. مع قيام المزيد من الباحثين في جميع أنحاء العالم وكذلك في كوريا الجنوبية بنشر أوراقهم عبر المجلات الدولية ذات الوصول المفتوح، هذا ويتم ممارسة ضغط أكبر على المكتبات المحلية للتكيف. إذْ يطلب منهم إعادة النظر في النماذج الحالية للاشتراك في المجلات الدولية واستكشاف طرق بديلة (مثل الاتفاقيات التحويلية) لموازنة تكاليف الاشتراك الحالية مع رسوم النشر ذات الوصول المفتوح. أصبحت المجلات والمؤتمرات «المفترسة» - التي تهيمن عليها المصالح التجارية بشكل لا لبس فيه - تحديا آخر للنهوض بالنشر المفتوح. تمر صناعة النشر الأكاديمي بلا شك بتحولات، مما يدفع المجتمعات الأكاديمية إلى إعادة التكيف. ومع ذلك، تختلف المعلومات المتاحة والمخاطر المحتملة المرتبطة بهذه التحولات عبر التخصصات والقطاعات والمناطق الأكاديمية، مما يؤدي إلى سلوكيات نشر متباينة.

رابعا، أصبح العلماء المواطنون والمجتمعات المحلية والأشخاص العاديون مشاركين أساسيين في العملية العلمية. مشاركتهم ومساهمتهم بارزة بشكل خاص في علوم البيئة وعلم الفلك وأبحاث الصحة العمومية. تؤدي وجهات النظر والاهتمامات الجديدة التي أدخلتها الجهات الفاعلة العلمية الناشئة إلى مسارات جديدة لتطوير المعرفة. وفي الوقت نفسه، تؤدي هذه المسارات حتما إلى توترات وسط حالة من عدم التجانس. يواجه الميل إلى الحفاظ على المعارف الذاتية المتأصلة في السياقات المحلية تحديا من خلال الدعوات إلى تدوين هذه المعرفة ونشرها خارج السياقات المحلية إلى جماهير أوسع. وبالمثل، فإن المعيار الراسخ لحماية الهويات الفريدة لأولئك الذين شملهم الاستطلاع يقابله مطالب بوضع استثناءات لأغراض البحث.

> جدلية العلم المفتوح

لكي يكون أي شيء حقيقيا وموجودا، تنصح الحكمة الظاهراتية في علم اجتماع المعرفة بضرورة أن يكون لها تمثيل مثالي وأن يتم بناؤها في ديالكتيك من أنواع ملموسة وعدم تجانس غالبا ما تكون منفصلة. بنفس الروح، تتناول هذه المقالة بإيجاز العديد من التطورات المتميزة في الديالكتيك الكوري للعلم المفتوح. كما أن كل منها حركة منفصلة محصورة في سياقات محددة. وحدهم المراقبون التاريخيون من سيكونون قادرين على رؤية ما سيصبحون عليه خلال السنوات القادمة. اعتمادا على المسار الذي يتبعونه، سيصبح المثال النموذجي للعلم المفتوح لروبرت ميرتون ملموسا وحقيقيا. كما يمكننا، على طول الطريق بأكمله، أن نتأكد من أن العلم المفتوح قادم إلينا في كل هذه التفاصيل. نحن نشجع الناس فقط على إيلاء اهتمام أكبر للتطورات الحالية والمستقبلية في بلدان مثل كوريا الجنوبية. وستكون عمليات إعداد التقارير الوطنية المقبلة لليونسكو، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٥، منبرا قيما لتقديم جدلية حية للعلم المفتوح من كل بلد. علاوة على ذلك، سيتطلب الأمر دراسات معمقة في العلوم الاجتماعية لهذا الديالكتيك لتقدير الديالكتيك العالمي الناشئة للعلم المفتوح والكشف عن المهام المحددة التي نواجهها. ■

توجه جميع المراسلات إلى إيونجونغ شين على ejshin@stepi.re.kr

> ازالة سلعنة العلم، هل هي ايتوبيا؟

بقلم **آنا ماريا تشيتو**، الجامعة الوطنيّة المستقلّة في المكسيك، المكسيك

المصدر: صور استنادًا إلى صور من Freepik

تعدّ «سلعنة العلم» commercialization of science وفقا لما أشار إليه كلّ من ميروفسكي Mirowski وسينت Sent، ظاهرة غير متجانسة تتعذّر الإحاطة بها ضمن تعريف مبسّط، نظرًا لتعدّد أوجهها وتباين تجلياته ، وهو يجعل كثيراً من النقاشات المعاصرة بشأنها غير مُرضية أو غير مُقنعة. ويُعزى هذا الوضع المؤسف في المقام الأول إلى تعريف العلم ذاته، والذي يتراوح بين العلم بوصفه منظومة معرفية قائمة أو مؤسسة قائمة، إلى العلم بوصفه عملية أو نتاجا لتلك العملية. وعليه،يكتسي السؤال الذي يطرحه عنوان هذه المقالة أبعادا متعدّدة خارج إطار النقاشات الأوسع حول المعرفة والسّلطة.» فإن السؤال الذي يطرحه عنوان هذه المقالة له أبعاد متعددة ويستدعي مقاربة متعددة الجوانب. أمّا المقاربة التي سيتمّ تناولها في هذا السياق، فهي بطبيعتها جزئية وغير مكتملة، وتركّز على التوجّه نحو سلعنة العلم بوصفه خيطا ناظما مشتركا.

> لمحة تاريخية

تُظهر السجلات التاريخية أن التجارة كانت قوة دافعة مهمة في إنتاج المعرفة واستخدامها ونشرها، حتى قبل أن تُصاغ العلوم أو تُسمّى بهذا الاسم. فقد استفاد تطوّر العلوم بوصفها بناءً أوروبيًا إلى حدٍّ كبير من معارف الأقاليم البعيدة، سواء عبر الملاحة أو الاستعمار أو الغزو. وما إن تُنزَع هذه المعارف من سياقاتها الأصلية، حتى تُدرج ضمن المتن العلمي، وتصبح – وهذا الأهم – مصدرًا للربح الاقتصادي. لقد ساهمت تجارة التوابل والنباتات الطبية وغيرها من المنتجات الطبيعية القادمة من الجنوب الاستوائي، مساهمة كبيرة في ترسيخ القوة الاقتصادية لأوروبا على مدى قرون.

كما تُظهر السجلات التاريخية أن المعرفة يتمّ إنتاجها وتداولها على امتداد العالم عبر العصور. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، شبكات المعرفة التي أنشأها الطبيب البرتغالي اليهودي غارسيا دا أورتا Garcia da Orta الذي اشتهر بأعماله الواسعة«*Colóquios dos simples e drogas da Índia* حول الاستخدام الطبي للفواكه والأعشاب الآسيوية، الفصول التسعة والخمسون من عمله المعقد والضخم والتي نُشرت لأول مرة في غوا[1] سنة ١٥٦٣. لقد شكلت علاقات دا أورتا مع أطباء البلاط الهنود والعرب والفرس والأتراك، وكذلك مع المسافرين الذين أبحروا إلى الصين وإندونيسيا وسواحل شرق إفريقيا، مصدرًا غنيًا للمعلومات. غير أن دا أورتا لم يكن رجل علم فقط، بل كان أيضًا رجل أعمال، عمل على الترويج لبيع النباتات الطبية والأحجار الكريمة وتصديرها إلى أوروبا. وقد تُرجمت الفصول التسعة والخمسون من عمله الضخم والمعقّد وجرى تداولها في أوروبا في نسخ مختصرة، ركزت على اختيار الأنواع الأكثر فائدة من الناحية الطبية والتجارية. وليس من المستغرب أن يُصوَّر، منذ القرن التاسع عشر، بوصفه «عالِمًا عظيمًا» و «رائد الطب الاستوائي.»

للإشارة لم تتوقف حركة انتقال المعرفة من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي منذ رحلات الاستكشاف والغزو في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وقد أدى ذلك أيضًا إلى تسليع منتجات هذه المعارف، مما فصلها عن جذورها الأصلية.

> انشاء آلة التمويل

لا تزال التفاوتات التاريخية في تداول المعارف قائمة حتى اليوم. ففي عصر العولمة، نُسهم نحن جميعًا، في الشمال العالمي كما في الجنوب العالمي، وبدرجات متفاوتة في إنتاج العلم كما هو قائم اليوم: وهو بنية معرفيّة مُشرعنةٌ سياسيًا واقتصاديًا، تُغذّيها جماعة دولية متنامية من المتمرّسين القائمين. ومع ذلك، تظلّ التفاوتات قائمة. حيث تكتسي المساهمات العلمية الوافدة من الجنوب العالمي قيمة تجارية منخفضة، ولا تثير اهتمام السوق كثيرًا. فمن جهة، فنادرًا ما تُستخدم منتجاتنا العلميّة في تطبيقات ذات قيمة اقتصادية داخل بلداننا و غالبا ما لا يعيرها الممارسون في الشمال العالمي اعتبارا من جهة أخرى.

بايجاز، يخضع علمنا إلى حد كبير لمنظومة بيدها القوة والمال والوسائل لتحديد أي من العلوم ذات شأن «يهمّ»في زوايا انشغالنا و هي منظومة شديدة التأثّر بمبادئ الإدارة الصناعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والمستوحاة من نماذج الكفاءة التايلورية. تُعدّ سلعنة المنتوجات العلميّة، والنشر العلمي، و«العملة» الأساسية فيه—أي عامل التأثير (Impact Factor)— نتائجل طبيعية لتصنيع المشروع العلمي.

فلنتذكّر أن بروز نموذج النشر التجاري انطلق حين استيلاء الشركات الخاصة على المجلات العلمية التي كانت تصدرها الجمعيات العلمية، والتي ظلّت الناشر الأبرز في النصف الأوّل من القرن الماضي. حيث سلّمت تلك الجمعيات الإدارة التحريرية والإدارية للناشرين التجاريين، وكانت أحيانًا تتلقى مقابلًا ماليًا لدعم أنشطتها. وقد أدرك الناشرون القيمة السوقية لهذه الفرصة، بوصفها نموذجًا تجاريًا مربحًا، بل و «آلة تمويل دائمة» وفق توصيف روبرت ماكسويل[2] Robert Maxwell، وتوصّلوا حينها إلى اتّفاق طموح.

يتولّى العلماء بموجب هذا النموذج، جميع الأعمال الجوهريّة إذ لا يقتصر دورهم على إنتاج المحتوى - أي المادة الخام - بل يبذلون غاية الجهد فيتولي مهام التحرير وتحكيم مخطوطاتالمرلّفين الآخرين. وفي السنوات الأخيرة، توسّع هذا النموذج ليشمل أيضًا تنسيق المخطوطات وإعدادها للطباعة. فبعد أن كانت تُسلَّم «جاهزة للتصوير» قبل عصر الإنترنت، باتت الآن تُرفَع «جاهزة للتحميل» على منصات المجلات. فهل لصناعة النشر طلب المزيد؟ إذ ليس في الامكان أحسن مما كان.

> لمحة عن الوضع الراهن

كان من المؤكد أن هناك مزيدًا من التطورات على وشك الحدوث.إذ رافق تجارية إنتاج البحث العلمي إنشاء خدمات بيبليومترية و خدمات علمية مقياسية (Scientometric services) والترويج لها بوصفها مؤشرات لـ «الأداء الجيد» (لكل من الأفراد والمؤسسات). وقد ساهم ذلك في التوسع المستمر للنشاط العلمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، لم يقترن هذا التوسع، المدفوع بالأعمال التجاريّة و المركّز على الإنتاجية، بتطوّر مماثل في جودة العلوم وأهميتها بل يشير بعض المحللين إلى حالة ركود. وهذا ينطبق بشكل خاص على البحوث الأساسية التي تدعم التطبيقات داخل مجالات العلوم وخارجها، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة الجوهرية لفهم العلوم وتطويرها. علاوة على ذلك، سمحت السوق التي أوجدتها الحوافز البيبليومترية، إضافة إلى اعتماد النموذج«الذهبي» في الوصول المفتوح لحفنة من الشركات الكبرى بتشكيل احتكار عبر الوطني يتحكم في حوالي ٧٥٪ من الأوراق البحثية المنشورة. وحيث تقوم هذه الشركات الآن بابرام اتفاقيات تجارية على المستوى المؤسسي أو الوطني، بأسعار تتزايد سنة بعد سنة في تجاوز لمعدل التضخم والقدرات المالية للمؤسسات الأكاديمية.ممّا يؤدي إلى استنزاف كبير في المالية العامة.

من الأهميّة الادراك أنّ بروز هذه الشركات الكبرى الربحية في مجال النشر الأكاديمي لا يُعد فشلًا في المنظومة العلمية المهيمنة، بل هو بديل دعّمته هذه المنظومة ذاتها لاستدامة هيمنتها. وإذا كنا نبحث عن جهة نلقي عليها اللوم، فعلينا توجيه أنظارنا إلى النظام القائم على هيمنة السوق، ذلك النظام الذي تسلل إلى معظم مجالات النشاط البشري وحرّفها عن مسارها بإعادة تشكيلها وفق منطقه الخاص، ولا سيما مجال الإبداع الإنساني.

فهل من تفسير، في مجال الفن مثلًا، أن يقوم رائد أعمال شاب أمريكي من أصول صينيّة بدفع ٦,٢ مليون دولار أمريكي مقابل «عمل فني» لا يتعدى كونه موزة مثبتة على الحائط، فقط ليأكلها خلال مؤتمر صحفي بهدف «صناعة التاريخ»؟

> المعرفة بوصفها منفعة عامة

يبيّن هارت Hardt ونيغري Negri في تحليلهما للخصائص الجديدة للرأسمالية، كيف أن الإرث المشترك أو «المشاعات» - أي ما ينتمي إلى البشرية كلّها - قد تمت محاصرتها من قبل السوق والأنظمة المالية. وتشمل هذه المشاعات الهواء، والماء، وثمرات الأرض، وكل ما تمنّ به علينا الطبيعة كما يشمل أيضًا نتائج الإنتاج الاجتماعي، مثل المعارف، واللغات، والمعلومات. و اعتبارأنّ هذه الأخيرة نتاج اجتماعيّ، فإنها تعود ملكيتها لنا جميعًا. ومع ذلك، فقد حرمت سلعنتها الغالبية العظمى من الناس من النفاذ إليها.

تعدّ المعرفة العلمية منفعة عامة طالما أنّ فرص النفاذ الهائل إليها لا تُقلّل من قيمتها للأحد. بل، على العكس، فإنها تُغنينا جميعًا. ومن حيث المبدأ، يتوجّب على المعارف أن تكون رفيعة الجودة وموثوقا بها حتّى تحظى الأنشطة العلمية ومنتجاته بالدعم المجتمعي الواسع-لكن يبدو هذا المثل الأعلى ، في الواقع، بعيد المنال.

لا تميّز إلينور أوستروم Elinor Ostrom حين تناولها لمسألة ادارة هذا الارث المشترك للموارد الطبيعية وغير المادية، مثل المعارف. فهي تجادل في الحالتين اختلاف قدرة الأفراد على ادارة الموارد وفق إمكانيات الجماعة واستعداد ها لحوكمة ذاتها من خلال تبنّي مجموعة من الاتفاقات وقواعد ا للعبة .

> إعادة إنتاج نظام النشر العلمي خارج المنطق التجاري بما يضمن الحفاظ على الملكية المعرفية والتحكّم المجتمعي في سُبل الوصول المفتوح والتوزيع

على المجتمعات الأكاديميّة واستلهاما من أراء أوستروم، إبراز استعدادها لادارة ذاتها وتحديدا لاستعادة التحكّم في عمليّة نشر منتجات المعرفة. تقف أمريكا اللاتينية في هذا السياق مثالًا جيدًا للعالم، حيث تَنشر مؤسسات أكاديمية غير ربحية معظم مجلاتنا العلمية. ما نحتاجه هو أن تقوم السياسات العامة بتصحيح الممارسة المتناقضة التي تفضل المنشورات التجارية، ومنع مجتمعاتنا المنتجة للمعرفة العلمية، التي يتم تمويلها من الموارد العامة للدول، من الاستمرار في الاستجابة لإملاءات والاحتكار النشر التجاري.

تدعو الحاجة راهنا إلى أنّ تصحّح السياسات العامة الممارسات المتباينة المتمثلة في تفضيل المنشورات التجارية و أن تمنع مجتمعاتنا المنتجة للمعرفة العلمية، الممولة من موارد الأمّة العامة من الاستمرار في الاستجابة رهن إشارة إملاءات احتكار القلة للنشر وطوع بنانها.

ما انفكّ النشر المجاني لكلّ من المؤلفين والقراء الممارسة السائدة في أمريكا اللاتينية منذ فترة سبقت صرح مصطلح «الوصول المفتوح الماسي» في الشمال العالمي والذي اعتُمد في الجنوب العالمي. تضمن هذه الممارسة احتفاظ الأكاديميا بملكية المعرفة التي تنتجها وتتحكّم في نشرها، و ذلك من خلال تحديد القنوات وتوفير فرص إتاحتها.

قد تكون مهمّة نزع الطابع التجاري عن العلوم مهمّة عسيرة، إذ سيرتهن ذلك، من بين أمور أخرى، بتحولات جسيمة في العقليات بشأن القيمة الاجتماعية و غايات العلوم. أما نزع الطابع التجاري عن مهنة النشر، و هو جزء من المشكلة، فهو أكثر واقعية، رغم أنه في حاجة إلى تضافر جهود صانعي السياسات والجماعة العلمية. شرعت بعض المؤسسات في اتّخاذ أولى الخطوات في الاتجاه الصحيح من خلال إلغاء الاشتراكات في دور النشر الكبرى ربحيّة الأهداف أو تغيير معايير التقييم الأكاديمي. وليست تلك الخطوة إلّا أوّل الغيث. ■

توجّه كل المراسلات إلى آنا ماريا تشيتو، على ana@fisica.unam.mx

[1] غوا (Goa) ولاية صغيرة تقع على الساحل الغربي للهند، وتطل على بحر العرب. كانت مستعمرة برتغالية منذ أوائل القرن السادس عشر حتى عام ١٩٦١، ولهذا تُعد من المناطق القليلة في الهند التي تأثرت بشكل كبير بالثقافة والعمارة الأوروبية، وخاصة البرتغالية. تُعرف اليوم بتنوعها الثقافي والديني. وهي أيضاً المكان الذي نشر فيه غارسيا دا أورتا كتابه الشهير «Colóquios dos simples e drogas da Índia» عام ١٥٦٣، والذي يعتبر من أوائل المؤلفات الأوروبية عن الأعشاب والنباتات الطبية الآسيوية

[2] عبارة «آلة تمويل دائمة» التي استخدمها روبرت ماكسويل تعني أن نموذج النشر التجاري في المجال العلمي أصبح مصدرًا مستمرًا للتمويل والربح للناشرين. وفقًا لهذا التوصيف، تدرّ المجلات العلمية أرباحًا ثابتة وملموسة على مدى طويل، مما يجعلها أشبه بآلية أو «آلة» تدير بشكل مستمر عملية جمع الأموال من خلال بيع المجلات وفرض الرسوم على الباحثين مقابل نشر أبحاثهم.

> العلم المواطني

وجدول أعمال جديد للحقوق

بقلم **ساريتا ألباغلي**، المعهد البرازيلي للمعلومات في مجال العلوم والتكنولوجيا (IBICT) ومعهد العلم المواطني، البرازيل

المصدر: TL Furrer، ٢٠١٧، على iStock.

شهد العِلم المواطني توسعًا ملموسًا خلال العقدين الأخيرين، حيث بات يحتل موقعًا بارزًا في السياسات العمومية لعدد متزايد من الدول، كما تم إدماجه في أجندات العديد من المنظمات الدولية. ويتقاطع هذا الحقل مع مجالات معرفية وممارسات قريبة مثل العِلم المجتمعي، والعِلم التشاركي، ومشاركة الجمهور في البحث العلمي، مما يدلّ على طبيعته التعددية والمنفتحة على مقاربات متداخلة.

يتّسم العِلم المواطني بتنوع مفاهيمه ومنهجيّاته وموضوعاته، كما أنه يظلّ مصطلحًا تعدديّ الدلالات، يختلف في تفسيره وتعريفه تبعًا للفاعلين المعنيين به، ولمواقعهم المؤسسية أو المجتمعية، ولدوافعهم وأهدافهم وسياقاتهم الثقافية والسياسية. وبفعل هذا التعدد، يغدو العِلم المواطني ممارسة سياقية بالأساس، تتشكّل معانيها ووظائفها بحسب الظروف المحلية وشروط الإنتاج المعرفي في كل حالة.

وقد ينشأ العِلم المواطني إما بوصفه مشروعًا علميًا يسعى إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية في البحث، أو كمبادرة جماعية أو قاعدية تعبّر عن حاجات مجتمعية، وقد تطلب لاحقًا دعمًا أو اعترافًا من المؤسّسات الأكاديمية أو الفرق البحثية.

> الآفاق البراغماتية والديمقراطية

من المفيد، منذ البداية، طرح جملة من الأسئلة الإطارية التي تُوجّه فهمنا للعِلم المواطني وتحدد رهاناته الأساسية: العِلم المواطني من أجل ماذا؟ ولصالح من؟ وقبل كل شيء، تحت أي شروط؟

في هذا السياق، يمكن تمييز منظورين رئيسيين يوجّهان مشاريع العِلم المواطني، وهما منظوران لا يُعدّان بالضرورة متعارضين، بل قد يُنظر إليهما باعتبارهما متكاملين في بعض السياقات.

يتمثل المنظور الأول، الأكثر براغماتية، في توظيف العِلم المواطني كأداة لتعزيز فعالية البحث العلمي، من خلال تعبئة غير المتخصصين للمشاركة في جمع البيانات، وأحيانًا في تحليلها، بما يسمح بخفض التكاليف وتوسيع نطاق التغطية البحثية.

>>

فمع تصاعد الحاجة إلى بيانات ضخمة ومتنوعة موزعة جغرافيًا، بات من الصعب، في كثير من الحالات، الاعتماد الحصري على الفرق العلمية المحترفة. وهكذا يُوظَّف العِلم المواطني كحل عملي لتجاوز بعض القيود التقنية والبشرية التي تواجه المشاريع العلمية واسعة النطاق.

من جهة أخرى، يُستدعى مفهوم العِلم المواطني لإبراز المعارف ووجهات النظر المتنوعة الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية، بهدف إدخال رؤى جديدة إلى الحقل العلمي وتقديم مساهمات مبتكرة تسهم في حل المشكلات وتحفيز الابتكار الاجتماعي. ويُجسد هذا التصور منظورًا أكثر ديمقراطية للعلم المواطني، يتطلّب احترام إيقاع الإصغاء البطيء وفتح آفاق حوار مرن بين أنماط المعرفة المختلفة. كما يتضمن هذا النهج مقاربة تشاركية تصاعدية (من القاعدة نحو القمة)، فضلاً عن تبني منهجيات تعاونية تُمكّن من إنتاج معرفة تشاركية ذات بعد اجتماعي وسياسي، ما يعيد توزيع السلطة في إطار عمليات الإنتاج المعرفي

> المأسسة والتنوّع

يُعدّ ضمان استدامة مشاريع العِلم المواطني على المدى الطويل أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا الحقل، لا سيما في ظل تنوع وجهات النظر والمقاربات. فمن جهة، يتطلب الأمر الاعتراف الرسمي بالعِلم المواطني وإدماجه ضمن معايير التقييم العلمي وأنظمة التمويل، بحيث تُتاح له فرص الدعم والمكافأة على حد سواء. ومن جهة أخرى، من الضروري الحذر من نماذج المأسسة التي قد تفرض معايير صارمة تحكم ما يُعتبر مشروعًا ضمن نطاق العِلم المواطني، إذ يمكن لذلك أن يقيد تنوع هذا الحقل ويحد من انفتاحه وقدرته على الابتكار والتجديد.

في ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى إفساح المجال لفهم العِلم المواطني كمفهوم ومسار قيد التشكل والتطور المستمر، لا ككيان جامد أو نمط محدد وثابت.

ولا تُطلق جميع المبادرات التي تقع ضمن هذا الطيف على نفسها بالضرورة تسمية «العِلم المواطني»، غير أنها مع ذلك تُعدّ جزءًا من هذا الحقل المعرفي والاجتماعي.

وفي سياق أمريكا اللاتينية، تبرز خبرات متراكمة وثرية في المناهج والمقاربات التشاركية في مجالي البحث والتعليم، كما يشهد على ذلك الإرث الريادي لكل من عالم الاجتماع الكولومبي أورلاندو فالس بوردا والمربّي البرازيلي باولو فريري

تحظى مبادرات العِلم المواطني في البرازيل باهتمام متزايد منذ نهاية العقد الأول من القرن الحالي، حيث شهد هذا المجال نموًا ملحوظًا في التنظيم والتنسيق. ففي عام ٢٠٢١، تم تأسيس الشبكة البرازيلية للعلم المواطني (RBCC)، التي تضم اليوم أكثر من ٤٠٠ مشارك من مختلف القطاعات. وفي أبريل ٢٠٢٢، أطلق المعهد البرازيلي للمعلومات في العلوم والتكنولوجيا (IBICT) منصة «سيفيس» (Cívis) للعلم المواطني، والتي استقطبت حتى الآن أكثر من ٢٠٠ مبادرة ومشروع في أمريكا اللاتينية، تشكل البرازيل أكثر من نصفها.

تتميز مبادرات العِلم المواطني في البرازيل بتنوّعها وثرائها، إذ تشمل مشاريع تستهدف أفرادًا يشاركون في الأنشطة العلمية كهواية أو ترفيه، كما في حالات مراقبة الطيور عبر منصة «Wikiaves». كما توجد مجتمعات محلية تضررت من كوارث اجتماعية وبيئية، تقوم بجمع البيانات بدعم من فرق جامعية، بهدف الدفاع عن حقوقها البيئية والاجتماعية، كما في مبادرة «Que Lama é Essa» (ما هذا الوحل؟). بالإضافة إلى ذلك، تعتمد العديد من المشاريع على العِلم المواطني في أنشطة حماية البيئة، مثل مبادرة «التغيير الأزرق»، التي تركز على صون جودة البيئات البحرية والساحلية، إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى التي تعكس التنوع والانتشار الواسع لهذا المجال.

> العلم المواطني كأحد أشكال العلم المفتوح

يُعد العلم المواطني جزءًا من حركة العلم المفتوح. لكن ما هو مطروح هنا لا يقتصر على البُعد الكمي للانفتاح، أي مجرد توفير الوصول إلى المعرفة، بل يتعدّاه إلى البُعد النوعي: أي نوع من المعرفة نرغب في إنتاجه؟ — وهذا يتطلب انفتاحًا على تعدد وجهات النظر. يعني ذلك أن تتجاوز ممارسات ومنهجيات العلم المواطني مجرد الالتزام بمبادئ وبروتوكولات الوصول المفتوح والبيانات المفتوحة. من الضروري الأخذ بعين الاعتبار تفاوت المواقع والتراتبيات بين الفاعلين المتنوعين المشاركين في هذه المبادرات. لذا، فإن البيانات المفتوحة تتطلب ما هو أكثر من الالتزام بمبادئ العدل، أي أمكانية العثور عليها، وسهولة الوصول إليها، وقابليتها للتشغيل البيني، وإعادة الاستخدام. بل ينبغي أيضًا الانتباه إلى مبادئ الرعاية التي اقترحتها الشعوب الأصلية، والتي تشمل: المنفعة الجماعية، والسلطة في التحكم، والمسؤولية، والأخلاقيات. ويجب، كلما كان ذلك مناسبًا، اعتماد بروتوكولات الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة، وضمان وجود آليات لإعادة نتائج البحث إلى المشاركين، وتوفير أدوات لتقاسم الفوائد بشكل عادل ومنصف.

تُعدّ البُنى التحتية المفتوحة أمرًا بالغ الأهمية أيضًا، نظرًا للاستخدام المتزايد لأدوات التكنولوجيا الرقمية في مشاريع العلم المواطني، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة، وأجهزة التسجيل والقياس والاستشعار، والمنصات الرقمية. فرغم أن هذه الأدوات تُسهّل إنتاج البيانات وتسجيلها بطريقة لا مركزية، فإنها تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر تتعلق باستخراج البيانات واستغلالها. ويأتي ذلك ضمن ما يُعرف بالاقتصاد الناشئ للمنصات - أو بالأحرى، رأسمالية المنصات - التي تُهدد سيادتنا الرقمية على البيانات، أي قدرتنا واستقلاليتنا في اتخاذ القرارات بشأن إنتاج بياناتنا واستخدامها. وغالبًا ما تتميز هذه المنصات بواجهات استخدام سهلة، لكنها تفتقر إلى الشفافية فيما يتعلق بطرق تشغيلها واستراتيجياتها الربحية. كما أن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي يفتح آفاقًا جديدة، لكنه ينطوي أيضًا على مخاطر. هذا ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة، حيث تؤثر على العديد من المناطق والفئات الاجتماعية التي مازالت محرومة من الوصول الكافي إلى الإنترنت، مما يجعلها عرضة لاستغلال الشركات التكنولوجية الكبرى. لذلك يجب أخذ هذه الجوانب وتدابير الحماية المرتبطة بها بعين الاعتبار في مشاريع العلم المواطني.

> العلم المواطني في ساحات النزاع: إنتاج المعرفة ضمن سياقات الصراع

لقد تم التأكيد على أننا بحاجة إلى العلم المواطني للمساهمة في مواجهة الأزمة الكوكبية الاجتماعية والبيئية الراهنة. ومع ذلك، فإن بناء «مستقبل مشترك» ليس بالضرورة أمرًا توافقيًا أو سلميًا. فالأسباب والنتائج المرتبطة بهذه الأزمة موزعة بشكل غير متكافئ بين الدول والمناطق والفئات الاجتماعية. وغالبًا ما يستدعي التعامل معها مواقف متباينة ومتصارعة تتعلق بالرؤى الكونية وأنماط التنمية. وتحدث نزاعات، تكون عنيفة أحيانًا، بين قوى حماية البيئة وقوى استغلال الطبيعة، لا سيما في السياقات التي تتسم باللاكاتفؤ الاجتماعي الحاد والهشاشة السياسية.

فإلى أي مدى تؤدي الضغوط الرامية إلى أنماط بديلة من التنمية إلى

جعل العلم أكثر انفتاحًا على قيَم وممارسات أخرى، أو حتى إلى تحفيز تحولات جذرية في البنى السلطوية للعلم؟

يشير كثيرون إلى أن النماذج العلمية الغربية قد ساهمت في تهميش معارف أخرى وخلقت عوائق أمام الاعتراف بمسارات علمية وأنماط معرفية أكثر تنوعًا وتطويرها، كان من شأنها أن تتيح سُبلًا نحو تنمية أكثر استدامة. وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الرؤى المناهضة للهيمنة فيما يتعلق بالمعرفة والعلم، تُجسّد، بحسب تعبير ميشيل فوكو، «انتفاضة حقيقية للمعارف المُستبعَدة». وتنبثق هذه الرؤى من تيارات فكرية متعددة مستلهمة من حركات اجتماعية ملهمة، تتراوح بين الحركات البيئية، والنظريات النسوية والكويرية، والحركات المناهضة للعنصرية، والدراسات ما بعد الكولونيالية، والدراسات التفكيكية والتابعة، وتربية المقهورين، وإيكولوجيا المعرفة، والإبستمولوجيات القادمة من الجنوب العالمي.

يسعى أصحاب هذه التيارات الفكرية إلى تسليط الضوء على رؤى العالم والأُطر المعرفية الخاصة بالشعوب التقليدية والأصلية، وكذلك المجموعات المعرضة للخطر والفئات الهشة والموصومة اجتماعيًا، فضلاً عن المعرفة الشعبية والتجريبية والعلم المهمش. ويهدف هؤلاء إلى إقرار قيمة وأهمية هذه المعارف في مواجهة الأزمة الكوكبية الراهنة، مؤكدين على ضرورة إعادة الاعتبار لها ضمن منظومة المعرفة العالمية.

في هذا الإطار، يدعون إلى تعزيز مفهوم العدالة المعرفية، وإحداث تحولات جوهرية في النماذج المعرفية السائدة، واعتماد آليات التفكير الحدودي (border thinking)، إلى جانب مفاهيم ومقاربات أخرى تسعى إلى توسيع فهمنا للمعرفة وتنوعها، وتحدّي الهيمنة المعرفية التقليدية.

> علاقة حوارية بين العلم والمجتمع لمواجهة التضليل المعلوماتي

في هذه السياقات، لا يقتصر دور العلم المواطني على سدّ الثغرات المعرفية المتعلقة بالبيانات من أجل متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بل ينخرط في حوار مع تلك التيارات الفكرية والعملية، ويساهم في تعزيز التفاعل بين قواعد أنطولوجية ومعرفية مختلفة - أي بين أنماط عيش وأنماط معرفة متعدّدة - ويبرز ممارسات معرفية ترتبط بعلاقة أكثر توازنًا مع استدامة الحياة. هذا كما أصبح العلم المواطني وسيلة فعالة في مجالَي التربية العلمية والبيئية، مما يعزز علاقة حوارية بين العلم والمجتمع. وقد ازدادت أهمية هذا الدور في ظل انتشار التضليل المعلوماتي والحملات التي تسعى إلى تقويض الثقة في العلم، مثل إنكار التغير المناخي والحملات المناهضة للتلقيح، إلى جانب انتشار الأخبار الزائفة والعلم الزائف.

يمكن أن يشكل العلم المواطني فرصة لتعزيز المواطنة، خاصة لأولئك المستبعدين منها بطرق مختلفة. ويتم في هذا السياق إعادة تفسير مفهوم المواطنة، من خلال إضفاء صفة المركزية على العلاقات الأفقية بين الفاعلين المختلفين ومجالات المعرفة المتعددة. وقد يوفّر العلم المواطني أدوات لدعم الحراك المعرفي والبياني بهدف توسيع التأثير الاجتماعي في إدارة الأقاليم والسياسات العمومية. ويعني ذلك إدماج أجندة جديدة للحقوق، وعلى وجه الخصوص «الحق في البحث».

إن هذه المسألة محورية إذا أردنا تعزيز حوار واسع داخل العلم وخارجه. فمثل هذه الحوارات تُشير إلى التطوّر من مجرّد أخلاقيات التعايش بين منظومات معرفية مختلفة، نحو منظور يُجسّد التعددية الصوتية (البوليفونية)، أي التواصل بمعناه الأصلي الاشتقاقي: «أن نصبح مشتركين في المعنى». ■

توجه كلّ المراسلات إلى ساريتا ألباغلي على sarita@ibict.br

> إعادة التفكّر في العلم المفتوح:

نحو مزيد الاهتمام بالمساوات / الشموليّة

بقلم **إسماعيل رافولس**، رئيس كرسي اليونسكو للتنوع والشمول في العلوم العالمية، جامعة ليدن، هولندا، المعهد الوطني للإحصاء، جامعة إقليم الباسك، جامعة بوليتكنيكا دي فالنسيا، إسبانيا

المصدر: تركيب صور مبني على صور من موقع Freepik

> صعوبات النموّ: كيف يؤدّي المزيد من العلم المفتوح إلى استفحال التناقضات الكامنة فيه

يمثل العلم المفتوح (OS) نمطًا جديدًا في ممارسة العلم، فهو يتّسم بطابع تعاوني استنادا إلى أشكال و أساليب وطرق جديدة لاتاحة المشاركة المجتمعيّة لتقليص الفجوتين الرقمية والمعرفية ولتقاسم المعرفة، غالبًا من خلال التقنيات الرقمية أو أدوات التعاون الأخرى. وكما ورد في توصية اليونسكو لعام ٢٠٢١، ثمّة آمال في توسيع الوصول إلى المعرفة العلمية لصالح العلم والمجتمع، و[...] تعزيز فرص الابتكار والمشاركة في إنتاج المعرفة العلمية وتقاسم فوائدها» (اليونسكو، ٢٠٢٣) (UNESCO, 2023). اعتبارا أنّ العلم المفتوح منفعة عامة عالمية.

بالنظر إلى الامكانات التي ينطوي عليها العلم المفتوح وفوائده المحتملة، فقد تمّ تعزيز الأنشطة مثل النشر المفتوح، وتقاسم البيانات البحثيّة وتشاطرها، وعلوم المواطن و مشاركة المواطنين، وتعزيزها. حيث شهدت تقدّما وانتشارًا واسعًا خلال العقد المنقضي. ومع ذلك، تفيد التحليلات الحديثة للعلم المفتوح عن مظاهر مثيرة للقلق. نعم، نشهد العلم المفتوح انتشارا واسعا، لكنه ينتشر بطريقة تثير التساؤلات حول

التوقّعات التي كانت تُعقد عليه في ما يتعلّق بتعزيز الإنصاف وزيادة الأثر المجتمعي للعلم. بشكل عام، يتكوّن لدى المرء انطباع بأن هناك خللًا ما في الأساليب الحالية لتطوير العلم المفتوح: فمن جهة، يفضي العلم المفتوح بصيغته الحالية إلىاستفحال حدّة أوجه اللامساواة ومن ناحية أخرى، فإن الأثر المجتمعي للطرائق الراهنة في ممارسة العلم المفتوح يبدو غير واضح أو محدودًا.

أولًا، فيما يتعلّق بأوجه اللامساواة ، يتمتّع الباحثون في الجامعات والبلدان الغنيّة (كما في حالتي) أفضليّة الظهور والانتشار بدرجة أكبر مقارنة بزملائهم في السياقات ذات الموارد المحدودة. يعود ذلك إلى قدرة مؤسساتنا على دفع رسوم النشر عبر الوصول المفتوح، وهي رسوم غالبًا ما تكون باهظة. فرغم اتاحة مثل هذا النموذج الوصول إلى بعض المعارف، فهو يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي يفترض أن تُقيّم المساهمات العلمية ويُتاح لها الظهور بناءً على جودتها الأكاديمية لا على ثراء مؤلفيها. ولذلك، يرى كثير من الفاعلين أن نموذج «الدفع للنشر» (وهو ما كان يُعرف سابقًا بالنشر الذهبي أو الهجين ضمن منظومة العلم المفتوح) يُفسد منظومة البحث العلمي. كما يُقوّض هذا النموذج من دور الناشرين الذين ينتهجون نموذج «الوصول المفتوح الماسي» (النشر والقراءة مجانًا)، لا سيّما في مناطق مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وعليه، بدأت بوادر تحوّل في أوروبا الغربية ، حيث تشهد المرحلة الحالية توجّها من نموذج «الدفع للنشر» نحو نموذج الدعم المؤسسي لمجلات الوصول المفتوح الماسي، التي تتيح النشر والقراءة مجانا.

ثانيًا، تُشير مراجعة حديثة، كيف أنّ الفهم المتوفّر حتى الآن حول المنافع المجتمعية للعلم المفتوح لا يزال محدودًا. ومع ذلك، تشير الأدلة الحالية المتوفّرة إلى أن علوم المواطن والمقاربات التشاركية الأخرى، مثل التفاعل مع صنّاع السياسات وأصحاب المصلحة، تُعدّ الوسائل الرئيسية التي من خلالها يُسهم البحث العلمي في المجالات المجتمعيّة. وبعبارة أخرى، نادرا ما يتحقّق الأثر المجتمعي للبحث عبر المقالات العلمية أو البيانات فحسب، بل يبلغ تحقيقه من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تُيسّر «تداول» المعرفة بين الأطراف المجتمعية والباحثين بشكل تفاعلي ومتكافئ. إن «نقل» المعرفة بين الباحثين والفاعلين المجتمعيين لا يتمّ بشكل أحادي الاتجاه. وتُثير هذه النتائج تساؤلات حول التركيز الرّاهن على الاستثمار في المنصّات التكنولوجي للعديد من منصّات العلم المفتوح.

استنادًا إلى هذه الرؤى، سأُؤكّد حاجة مفهوم العلم المفتوح وترويجه إلى إعادة التفكّر بما ينسجم مع السعي نحو إرساء عدالة معرفيةحتّى يتلاءم مع هدف تحقيق العدالة المعرفية.

> العلم المفتوح بوصفه تحوّلًا، ولكن في أيّ اتجاه؟

كما تبيّن لنا يمكن تحديد دافعين رئيسيين يسهمان في دفع مسار تطوّر العلم المفتوح. أوّلًا، أدّت رقمنة المعلومات إلى بروز أساليب جديدة في إنتاج المعرفة العلمية وتداولها وحفظها. وثانيًا،اقترنت هذه الأساليب الجديدة بتوقّعات تُعزّز فكرة أن من شأنها أن تُيسّر التفاعل بين العلم والمجتمع، وهو ما جاء متماشيًا مع النقد الموجّه إلى محدودية الأثر المجتمعي للعلم، ومع الآمال المعقودة على جعل البحث العلمي أكثر استجابة لحاجات المجتمع وتطلّعاته.

تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تطوير أجندات شديدة التباين في تنفيذ العلم المفتوح، استنادا إلى الدوافع الكامنة وراء السعي إليه، وما نعتقد أنّه قادر على تحقيقه. فبعض الرؤى تركز على تحسين الكفاءة داخل المنظومة البحثية ، وتنصبّ أخرى على تطوير المنصّات التكنولوجية، أو على توسيع فرص الوصول إلى المعلومات، بينما تنشغل رؤى أخرى أساسًا بتعزيز المشاركة. وعلى الرغم من أن هذه التصوّرات كانت، من حيث المبدأ، متوقّعة أن تسير بالتوازي وتتفاعل بشكل تكاملي، إلا أن واقع التنفيذ كشف عن توتّرات وديناميات متباينة في كثير من الأحيان.

وإن نحن أدركنا العلم المفتوح (OS) بوصفه تحوّلاً في منظومة البحث العلمي، فإن كل رؤية من رؤى العلم المفتوح تدفع البحث في اتجاه يتعارض مع رؤى أخرى. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يتعارض تطوير العلم المفتوح من حيث المنصّات المعلوماتية مع العلم المفتوح بوصفه شمولاً ومشاركة. يعود ذلك إلى انعدام بعض فئات السكان في العالم بالتمتّع بالسياقات أو القدرات التي تمكّنها من المشاركة عبر هذه المنصّات. أو، على سبيل المثال، تناقض زيادة رسوم الوصول المفتوح من خلال نموذج «الدفع للنشر» مع العلم المفتوح من حيث فرص العدالة والانصاف (غياب قدرة الباحثين في السياقات ذات الموارد المحدودة على توفيرالدفع) ومن حيث النزاهة حيث تعتبر صرامة أنظمة التحكيم في بعض المجلات التي تعتمد نموذج «الدفع للنشر» مثل Frontiers أو MDPI موضع شكّ.

وباختصار، لا وجود لمستقبل واحد للعلم المفتوح وجب بلوغه، بل ثمّة احتمالات مستقبلية متفرّقة من شأنها أن تفضي إلى أشكال معيّنة من العلم المفتوح دون غيرها. وبالتالي، لا يتعلّق السؤال المطروح بمدى التقدّم نحو المزيد من العلم المفتوح، بل يتعلق بأنواع العلم المفتوح التي يتم تطويرها وتبنّيها، ومن هم الفاعلون وراء ذلك، وما العواقب المترتّبة على هذه الاختيارات.

لقد حذّر فيليب ميروفسكي، خبير الإقتصاد والعلوم السياسيّة من أن النموذج السائد للعلم المفتوح و المقترن بالبنية التحتية المعلوماتية، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بـ«رأسمالية المنصّات» (انظر «رأسمالية المراقبة» شوشانا زوبوف)، وينطوي على مخاطر مماثلة لتلك التي تفرضها وسائل التواصل الاجتماعي مثل غوغل وفيسبوك وهي سيطرة شركات احتكارية مثلClarivate، Springer-Nature ، Elsevier على معلومات البحث العلمي العام على مدى مختلف مراحل العملية البحثية (من دفاتر المختبر إلى المنشورات والتحليلات التقييمية وهي شركات تمتلك القدرة على تشكيل السلوك الجماعي ورؤى العلم. لا يقتصر دور هذه الشركات التي غالبا ما تحظى بدعم من سياسات أمريكية وأوروبية (مثل خطة Plan S في مراحلها المبكرة)، على استخراج الثروات من الجنوب العالمي، بل هي في موقع يمكّنها أيضًا من إنتاج تمثّلات للعلم قد تعزّز الهيمنة المعرفية للشمال العالمي وذلك من حيث إبراز قضاياه العلمية الرئيسة، وتخصصاته، ولغاته، وقيمه، ومنظوراته الثقافية بشكلأكثر وضوح.

ومع ذلك، وبالتوازي مع هذه المنصّات و الاحتكاك بها ، يتمّ تطوير مبادرات جماعية في كلٍّ من الجنوب العالمي والشمال العالمي، مبادرات تعمل على توفير بدائل لمسارات علم مفتوح متعدّدة وشاملة. نقيس مثال LA Referencia ، والبحث التشاركي في آسيا, ومشروع المعرفة العامة Public Knowledge Project، أو إعلان برشلونة حول معلومات البحث المفتوح Barcelona Declaration

لكن يظلّ السؤال مطروحًا: أيّ من هذه المسارات البديلة للعلم المفتوح ينسجم أكثر مع العدالة المعرفية؟

> العلم المفتوح من قبل من؟ومن أجل من؟

تعدّ توصية اليونسكو لعام ٢٠٢١ بشأن العلم المفتوح حاسمة في إعادة تعريف العلم المفتوح من خلال تحديد العدالة والمنافع الجماعية بوصفها

قيما أساسية واجب مراعاتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية. واستنادًا إلى المبدأ الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على: «لكل فرد الحق في المشاركة بحرية [...] وتقاسم التقدم العلمي وفوائده»، تعتبر التوصية أن العلم «منفعة عامة كونيّة »، وأن «الانفتاح « في العلم المفتوح هو الوسيلة التي يمكن من خلالها جعل المعرفة عامة وكونيّة حقًا.

ومع ذلك، وكما يجادل ميشيل كالن، فالعلم لا يعتبر منفعة عامة تقليدية لأن المشاركة فيه تتطلب استثمارًا كبيرًا في القدرات لا فقط في عمليّة إنتاجه، بل أيضًا في إعادة انتاجه وصيانته واستخدامه. يتمتّع كلّ مواطن بهواء نظيف (منفعةعامّة) دون أي جهد خاص ودون أن يكون بالضرورة واعيًا لذلك. و لكن يختلف الأمر في العلم المفتوح فالمشاركة في المعارف العلمية و في المعارف السابقة و في الموارد المكمّلة و ال قدرات مسألة ضروريّة لا غنى عنها.

نقيس مثالا ذا الصلة بالخبرة . قد نحظى جميعُنا بإمكانية الوصول إلى منشورات علمية حول مرض السرطان، ومع ذلك، وعند القيام بالتشخيص، فباستطاعة للخبراء لا غيرهم استخدام هذه المنشورات لتحديد العلاجات المناسبة. أما بقيّتنا فنضطر إلى الاعتماد على تقارير موجهة إلى الجمهور العام. و عليه،تؤدّي هذه المواد (لا الأوراق العلمية ذاتها) الدور الأساسي في تشاطر المعرفة.

أما فيما يتعلق بالموارد، فقد يُفترض أنه بامكان الباحثين في البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض الوصول إلى مواقع إلكترونية تحتوي على بيانات علمية. غير أنّه، يتعذّر عليهم من الناحية العملية، استخدامها، و ذلك لأنّ تحليل هذه البيانات يتوجّب بنية تحتية أو موظفين متخصصين في المجال لا يقدر الباحثون تحمّل تكلفتهم. وفي أسوأ الحالات، قد تكون لديهم اتصالات وصلات بالإنترنت مرتفعة التكلفة، أو ضعيفة الجودة، أو محجوبة (بسبب العقوبات).

بايجاز، يتعذر تعبئة المعلومات العلمية المتاحة على الإنترنت غالبًا لخدمة أغراض مفيدة لا سيما في الجنوب العالمي.حيث يمكن أن تفيد إتاحة المنتجات العلمية (مثل المقالات، البيانات، البرمجيات، وغيرها) بشكل مفتوح المؤسسات والشركات التي تمتلك قدرات وموارد قوية. ومع ذلك، يتطلّب الأمر جهودًا هادفة لنقل هذه المعارف وتكييفها لتبلغ معظم سكان العالم وتعود عليهم بالفائدة. حيث تصبّ إتاحة المعرفة إلكترونيًا في مصلحة منيتمتّعون أصلًا بإمكانية الوصول، ولا يعزز المشاركة أو تشاطر فوائد العلم مع السواد الأعظم من سكان العالم. وعليه، لا يفضي المسار الذي يسلكه العلم المفتوح حاليًا، من خلال تركيزه على الوصول المجاني إلى المنتجات العلمية، إلى مزيد من العدالة أو الإنصاف المعرفي.

> تموضع الانفتاح في سياقه: من «النّفاذ إلى المخرجات» إلى «الاتصال والوصلات»

رغم كلّ ذلك، يمكن أن تؤدّي الطرق البديلة لممارسة العلم المفتوح إلى تحقيق العدالة والتأثير. فقد قدمت شبكة العلوم المفتوحة والتعاونية في التنمية (OCSDNet)، بقيادة ليزلي تشان، الدليل بضرورة فهم الانفتاح ضمن سياق محدّد. إذ يمكن للباحثين وأصحاب المصلحة في سياق معين لا غير تطوير أشكال المشاركة والتواصل الخاصة التي تضفي على المعرفة العلمية القيمة المناسبة لمجموعات اجتماعية معينة، مثل المجتمعات المهمّشة.

لا يمكن تحقيق هذا التموضع السياقي بمجرد التركيز على جعل المنتجات البحثية متاحة رقمياً. بدلاً من ذلك، كما جادلت سابينا ليونيلي في كتابها الأخير، يجب أن ينصب التركيز على عمليات تبادل المعرفة بين الباحثين والمجتمعاتالمحلّيّة. غالبًا ما تستفيد هذه العمليات من الوصول المفتوح إلى المنتجات الرقمية. ومع ذلك، ستختلف الأشكال والمنصات المستخدمة حسب المشاركين في كل عملية لتبادل المعرفة.

لقد عرضت حركة العم المفتوح وعودا بتحقيق العدالة المعرفية. حيث يعتقد العديد من النشطاء استيلاء الفاعلين الخاصين، لا سيما الناشرين الاحتكاريين، على التطورات الراهنة، وربما أتت البنى التحتية البحثية الكبيرة في التخصصات القوية (مثل الجينوميات وفيزياء الطاقة العالية) الأمر ذاته أيضاً. يحتاج العلم المفتوح لاستعادة قوته التحررية واهتمامه بالعدالة والشمول، إلى إعادة تعريف نفسه و تحديد دوره، ليس من خلال المنتجات والمنصات التكنولوجية (التي تمتلكها العديد من الشركات الكبرى أو «العلوم الكبرى»)، بل من خلال عمليات تبادل المعرفة في سياقات أكثر تواضعًا عبر مجموعة أكثر شمولاً من المجتمعات الإنسانية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى اسماعيل رافلس على i.rafols@cwts.leidenuniv.nl

> الاستقطاب والصراع السياسي:
رؤى من أمريكا اللاتينية

بقلم **غابرييل كسلر** Conicet-UNLP/UNSAM، الأرجنتين، وغابرييل فومارو Conicet-UNLP/UNSAM، الأرجنتين

المصدر: ماثيوس ريبيس، 2021 @o.ribs،

تشهد أمريكا اللاتينية منذ سنة ٢٠١٩ فترةً من تصاعد السخط والصراع الاجتماعي والسياسي، وقد زادت جائحة كوفيد-١٩ سنة ٢٠٢٠ من حدّة هذا الوضع، كما أشارت له غابرييلا بنزا وغابرييل كسلر. فقد تحولت القوى اليسارية، التي كانت قد أججت رياح التغيير في مطلع القرن الحادي والعشرين، اليوم، إلى «المؤسسة الحاكمة» التي ينبغي تحدّيها. و في الآن ذاته، مهّد بروز المعارضة اليمينية لتحوّل سياسي محتمل، لكن هذا التحوّل لم يحدث. ومنذ نهاية الطفرة السلعية، تزايد السخط السياسي في أمريكا اللاتينية، وتعزّز هذا السخط بفعل الجائحة. شمات تجليات هذا الوضع: احتجاجات جماهيرية واسعة، وتغيرات في السلوك الانتخابي، ومواقف سلبية تجاه الديمقراطية، وكذلك ظهور مقترحات يمينية متطرفة.

في هذا السياق، ثمّة سؤالان تروم معالجتهما: كيف يتم تنظيم الصراع في مختلف البلدان؟ وما هي تبعات هذه الصراعات وتحدياتها بالنسبة للديمقراطية في المنطقة؟ للإجابة على هذين السؤالين وغيرهما، أطلق مشروع «الاستقطاب، الديمقراطية، والحقوق في أمريكا اللاتينية (POLDER)»، الذي تموّله مؤسسة فورد، خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٢١ و٢٠٢٣، بحثًا مقارنًا شاملًا في خمس دول (الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، السلفادور، والمكسيك)، معتمدًا على منهجيات متعددة (المنهج المختلط).

واستنادًا إلى بحثنا، نرى أنه يمكن تصنيف الصراع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، بعد نهاية الطفرة السلعية، ضمن ثلاثة أنواع من السيناريوهات: استقطاب أيديولوجي ذو مكوّنات عاطفية، واستقطاب يتمحور حول زعيم صاعد، وسخط عام

>>

وشامل. وتتسم هذه الأنواع الثلاثة بالديناميكية ولا تتبع تسلسلاً محددًا مسبقًا، كما يوضّح الشكل رقم ١.

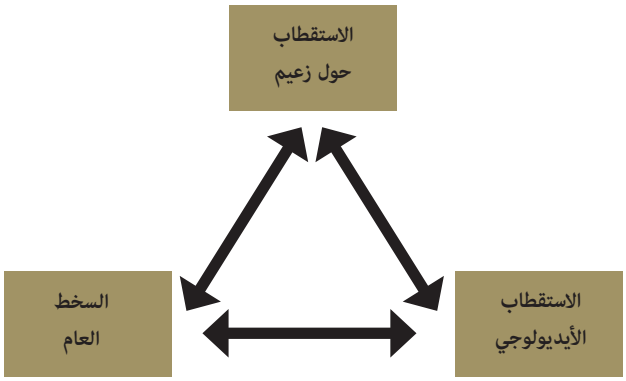

الشكل رقم ١ - سيناريوهات السخط في أميركا اللاتينية المعاصرة

> تحليل ثلاث حالات: البرازيل، كولومبيا، والمكسيك

تُعد الأرجنتين والبرازيل من بين البلدان التي شملتها دراسة مشروع POLDER، من حالات الاستقطاب الأيديولوجي، وكذلك الأمر بالنسبة للأوروغواي. أما كولومبيا، فتمثل حالة من حالات السخط العام، كما هو الحال، مع بعض الفروقات، في كلٍّ من البيرو والإكوادور. وتُعد المكسيك في عهد أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، والسلفادور في عهد نجيب بوكيلة، مثالين على حالات الاستقطاب التي تتمحور حول زعيم. وسوف نتناول ثلاث حالات لتوضيح هذه السيناريوهات.

بدأ الاستقطاب في البرازيل، في العقد الأول من هذا القرن مع «التحول نحو اليسار» الذي تشكّل حول ائتلاف اجتماعي-سياسي قوي، ضم تحالفًا بين حزب العمال (PT)، والنقابات، والحركات الاجتماعية. وقد وضعت حكومات حزب العمال، كما يشير سينغر Singer، سياسات إعادة توزيع للثروة إلى جانب رسمها وتنفيذها لسياسات تقدمية في مجالات الثقافة، والجندر، وحقوق الإنسان. ويُظهر ساموبلز وزوكو كيف نجح بولسونارو، حين ظهوره على الساحة الانتخابية، في تمثيل قاعدة انتخابية مشتّتة وغير متجانسة، جمعتها معًا معارضتها لحزب العمال، وأيضًا، كما اقترح كلّ من سانتوس وتانشايت ورينّو، اختلافها مع اليمين التقليدي السائد، الذي لم يكن يُعبّر بالكامل عن التململ الثقافي والاقتصادي تجاه لولا دا سيلفا وحزبه.

أمّا في كولومبيا، فقد أظهر كل من بوتيرو، لوسادا، وويلز-أوتيرو عملية بروز ألفارو أوريبي سنة ٢٠٠٢ بديلا سلطويا لمرشحي الأحزاب التقليدية (على الرغم من كونه زعيمًا في الحزب الليبرالي). وقد نجح، ضمن إطار ما سُمي بـ «الأمن الديمقراطي»، في بناء علامة حزبية قوية تستند إلى سياسات متشددة تجاه النزاع المسلح الداخلي. واتّسم الاستفتاء باتفاقيات السلام سنة ٢٠١٦ بدرجة عالية من الاستقطاب الانتخابي، إضافة إلى تحالف استراتيجي بين معارضي الاتفاق والمحافظين الدينيين. لمن حال الطابع غير الحزبي للتصويت دون تشكّل ائتلافات اجتماعية-سياسية قادرة على بلورة أجندات مختلفة للناخبين. وقد وصلت قوة يسارية إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني سنة ٢٠١٨. ونجحت في إيصال زعيمها، غوستافو بيترو، إلى سدّة الحكم سنة ٢٠٢٢.

بعد أكثر من ٧٠ سنة من هيمنة الحزب الثوري المؤسساتي (Partido Revolucionario Institucional – PRI)، دخلت المكسيك القرن الحادي والعشرين بعملية انفتاح ديمقراطي. وقد نشأ نظام انتخابي تنافسي يقوم على ثلاث قوى رئيسية: الحزب الثوري المؤسساتي (PRI)، الذي حافظ على قوته باعتباره حزبا شاملا ذا مكونات أيديولوجية غير واضحة المعالم، وحزب العمل الوطني (PAN)، وهو حزب محافظ، وحزب الثورة الديمقراطية (PRD)، وهو حزب يساري وسطي. وخلال الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٦، انخرط حزب الثورة الديمقراطية في حركة جديدة ذات طابع تأسيسي قوي، هي حركة التجديد الوطني (Morena: Movimiento de Regeneración Nacional)، التي استقطبت جزءًا كبيرًا من قيادات الحزب وقواعده. وقد أصبح زعيم هذه الحركة، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (المعروف اختصارًا بـ AMLO)، رئيسًا سنة ٢٠١٨، بخطاب مناهض للمؤسسة السياسية وامتيازاتها. وانتُخبت كلاوديا شاينباوم، المنتمية إلى نفس الحزب، بنسبة عالية من الأصوات في عام ٢٠٢٤.

> السيناريوهات الوطنية والسخط على المستوى المجتمعي

كيف تؤثر السيناريوهات الوطنية المختلفة في تشكيل السخط على المستوى المجتمعي؟ نرى فيما نطرحه، و تناغما مع نقاش كين روبرتس حول السياق السياسي لما بعد النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية، توفير الفاعلين التمثيليين (مثل الأحزاب والزعماء السياسيين) للأطر التي يتم ضمنها تنظيم السخط داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال، يُبيّن كلّ من كسلر، ميسكولسي، وفومارو، في حالة البرازيل، تبني ناخبي حزب العمال (PT) لمواقف تقدمية في القضايا الثقافية والاقتصادية، في حين يتخذ ناخبو بولسونارو مواقف أكثر محافظة في كلا البعدين.

أمّا في السيناريوهات التي تشهد سخطًا عامًا تجاه النخب السياسية، تظلّ الأحزاب منظمة للّعبة الانتخابية، لكنهم فاعلون تمثيليون ضعفاء، وبالتالي لا ينجحون في تنظيم الصراع على المستوى المجتمعي. وهذه هي حالة كولومبيا، حيث يُظهر كسلر وآخرون ضعف العلاقة بين التوجهات الأيديولوجية والتفضيلات الانتخابية. أما حين يتمحور سيناريو الاستقطاب حول زعيم، فإنه يحدث على المستوى الانتخابي، لكنه لا ينظّم التفضيلات والمطالب داخل الأجندات المجتمعية الرئيسية. وكما في كولومبيا، تظلّ العلاقة بين التفضيلات الانتخابية والمواقف الأيديولوجية في المكسيك ضعيفة أيضًا.

تنطوي السيناريوهات الثلاثة التي حدّدناها على آثار تتعلّق بأبعاد مختلفة في هيكلة الصراع. يتمثل أول تأثير واضح في تسييس الأجندات على المستوى المجتمعي، حيث توجد علاقة ارتباط بين ارتفاع مستوى الاستقطاب وبين ازدياد الاهتمام بالشأن السياسي. ففي هذه الحالات، تكون الآراء واضحة الانسجام مع التوجهات الانتخابية. وترتبط هذه الظواهر بالأطر التي توفرها الائتلافات الاجتماعية-السياسية. فعلى سبيل المثال، تشهد البرازيل وجود حجج وخطابات ترتكز أساسا على الحقوق، وبشكل أقل على المعايير الفردية. كما يلاحظ في كل من المكسيك والبرازيل، اهتمام أكبر بالسياسة، إلى جانب استهلاك أوسع للمعلومات السياسية. أما كولومبيا فتُعدّ الحالة الأقل تسييسًا، حيث يكون التأثير الأكبر للأطر الدينية، ويقلّ فيها استهلاك المعلومات السياسية.

من ناحية ثانيَة، توجد تداعيات تتعلق بمدى الاصطفاف الأيديولوجي للسخط. إذ يعني ارتفاع مستويات الاصطفاف خضوع الأطر التي تنظّم المواقف تجاه الأجندات العامة للانقسام التقليدي بين اليسار واليمين (مع خصوصياته الوطنية)، وغالبًا ما تكون مرتبطة بالائتلافات الاجتماعية-السياسية المتنافسة. يمكن في البرازيل، حيث يوجد استقطاب أيديولوجي، رسم حدود أيديولوجية واضحة بين ناخبي الخيارين المتنافسين. أما في كولومبيا، فيسود السخط العام. إذ يولّد كلّ من غياب الفرص والنظرة السلبية للنخب شعورًا بوجود «لعبة غير عادلة»، أي أن كل شيء مُعدّ من قبل النخب لخدمة مصالحها الخاصة لاغير. وتولد هذه الفكرة حول عدم تكافؤ الفرص ظاهرة اللامبالاة والغضب. أما في المكسيك، فيكمن العامل الحاسم في البعد الأخلاقي، حيث يتم التشكيك في رموز التاريخ السياسي الحديث للبلاد، لا سيما فيما يتعلّق بالفساد والامتيازات.

يختلف مستوى الاستقطاب العاطفي ومضمونه في السيناريوهات الثلاثة. إذْ يُسجَّل أعلى مستوى من الشيطنة الأخلاقية للطرف الخصم، في البرازيل، وهو ما

يترافق مع استقطاب أيديولوجي واضح. وبالتالي، فإن الاستقطاب العاطفي يُعزّز الاصطفافات الأيديولوجية بدلاً من أن يحلّ محلها. أما في كولومبيا، فيُلاحظ وجود رؤية سلبية تجاه الآخر لدى فئات محدودة وصغيرة من الناخبين المتشددين فقط، ما يعكس ضعفًا في الاستقطاب العاطفي على نطاق واسع. وفي المكسيك، رغم غموض الاصطفاف الأيديولوجي وعدم وضوح معالمه، يمكن لشخصية أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (AMLO) أن تؤدي إما إلى إعادة تشكيل أيديولوجي للمجتمع، أو إلى تجربة شعبوية عابرة وغير مستقرة.

> مفهمة السيناريوهات والحالات الاستقطابية

إن الطابع الديناميكي لفهمنا للسيناريوهات ينعكس بشكل مباشر على ظواهر الاستقطاب. فمن المعلوم أن الاستقطاب يُفضي إلى آثار متفاوتة على حيوية الأنظمة الديمقراطية؛ إذ يُسهم من جهة في تنظيم مشاعر السخط وتعزيز مستويات مرتفعة من التسييس، غير أنه يؤدي من جهة أخرى إلى توليد قدر كبير من العداء والانقسام داخل النسيج المجتمعي.

قد تُفضي سيناريوهات الاستقطاب المرتبطة بصعود زعامات فردية إلى فتح المجال أمام تنامي النزعات السلطوية. ومع ذلك، لا ينطبق هذا المسار على الحالة المكسيكية، حيث تُعَدّ رئاسة كلاوديا شاينباوم مؤشراً على إمكانية تعميق المسار الديمقراطي.

في المقابل، تبرز حالات أخرى لزعماء جدد يستثمرون في سخط اجتماعي مزمن ويحوّلونه إلى وعود بالتغيير، ما قد يشير إلى تحولات مقلقة نحو ديمقراطيات غير ليبرالية. يظهر ذلك جليًا في تجربة نجيب بوكيلة في السلفادور، أو في حالة خافيير ميلي في الأرجنتين، الذي يمثل انزياحًا حادًا نحو اليمين المتطرف في سياق سياسي يتّسم بالغموض.

وعلى نطاق أوسع، يبدو أن سيناريو السخط العام يشكّل النمط الأكثر شيوعًا في أمريكا اللاتينية اليوم. فضعف الرضا عن الديمقراطية، وتراجع نسب المشاركة الانتخابية، وعجز المجتمعات عن تحويل الاستياء إلى فعل سياسي فعّال، كلها مؤشرات على حالة من التقلب السياسي المرتفع في ظل غياب أفق واضح للتغيير المؤسسي. ■

توجه كلّ المراسلات إلى غابرييل كسلر على gabokessler@gmail.com

* نُشرت نسخة سابقة من هذه المقالة في مجلة The Review of Democracy.

> هايتي: أفول الدولة

بقلم **جان-ماري ثيودات** – مختبر البحث من أجل تنظيم المعلومات الجغرافية و توزيعها (PRODIG) ، جامعة باريس ا بانثيون-سوربون، فرنسا التابع لوحدة البحث المشتركة UMR 8586

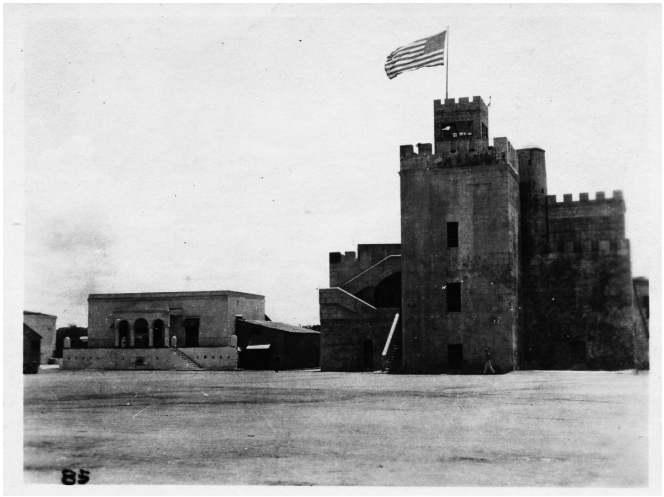

المصدر: USMC، 1922، بواسطة ريتشارد من الولايات المتحدة الأمريكية، على Openverse

ف يُستخدم الإرهاب، وفق المنطق السائد، كأداة للهيمنة تمارسها السلطات الاستبدادية من أجل إخضاع المجتمع وترسيخ نفوذها على الرأي العام الوعي الجماعي.» أمّا في هايتي فيختلف الأمر راهنا حيث لا يُستخدم الإرهاب لترسيخ السلطة، بل هو نتيجة لغيابها. إذ أفرز فقدان احتكار العنف المشروع إلى تفتيت الوظيفة ال الجليلة المتمثلة في ضمان أمن المواطنين إلى أيدي أفراد مرتشين. في الوقت نفسه، تواجه الشرائح المضطهَدة في المجتمع ، التي ما فتئت تعاني من الإقصاء الاجتماعي والثقافي وتوزيع غير عادل للثروات، شعورًا بالخيبة أوجد حركات معادية للمجتمع وعنيفة ألا وهي العصابات حيث تكتسي قوتها النارية جسامة عجزت أن الدولة على هزيمتها.

> الاغتيالات والإفلات من العقاب والخوف

في ٧ يوليو ٢٠٢١، تمّ اغتيال الرئيس جوفينيل مويس Jovenel Moïse في حضور زوجته وأطفاله. وأفاد شهود عيان أن الضحية تعرض للتعذيب قبل أن يقتلَ بسلاح أوتوماتيكي: حيث أطلقت عليه اثنتا عشرة رصاصة. رصاصات في جسد رجل واحد. هذا المشهد، الذي قد يبدو وكأنه مقتطف من فيلم درامي من الدرجة الثانية، يُعزز من وطأة هذا الانفجار العنيف الواقع في البلاد. وما يزيد من حدة هذا الانفجار من العنف السهولة المروعة التي تمكن بها القتلة من الفرار دون أي عناء يُذكر. ولم يتم القبض على الجناة إلا حين عودتهم إلى قواعدهم. يتبيّن واضحا و يعكس ثقتهم العميقة من إفلاتهم من العقاب لدرجة أنهم لم يختبئوا أو لم يحاولوا حتى إخفاء أسلحتهم. لسائل أن يسأل كيف تمكن هؤلاء الجناة من دخول المقر الرئاسي دون مواجهة لأدنى عائق أو حاجز أمنيّ ؟ سؤال لا يقل أهمية عن الدافع وراء الجريمة ذاتها. كما أنّ القتلة تمكنوا من دخول مقر إقامة الرئيس والخروج منه دون إثارة أي إنذار أو رد فعل من جانب المسؤولين عن أمن رئيس الدولة. يمكن اعتبار أسلوب التنفيذ هذا مشابها لأساليب المافيا، وقد شكّل ذلك تحذيرًا ضمنيًا للشهود بضرورة التزام الصمت وعدم لفت الأنظار.

> الانتخابات المشكوك فيها، والصراعات المستمرة، وانهيار سيادة القانون والنظام

كان الرئيس مويس شخصية غير محبوبة بالفعل حين اغتياله. فقد تمّ انتخابه في عام ٢٠١٦، وتولّى منصبه بعد عملية انتخابية شابتها العديد من المخالفات، مما دفع المجلس الانتخابي المؤقت (CEP) إلى إعادة النظر في العملية الانتخابية مرتين. إذ ما فتئ المجلس الانتخابي المؤقت (CEP) الذي وُجهت إليه تهمٌ بالفساد وإساءة استخدام ضخم للأموال العامة في إطار برنامج بيتروكارايب، يمارس تأثيرًا عميقا على القرارات الحكومية، ويُعتبر بمثابة بديل للرئاسة. للإشارة فقد شهدت البلاد مظاهرات متفرّقة مطالبة بمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأموال العامة المخصصة لإعادة بناء العاصمة بعد الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ يناير ٢٠١٠، والذي أسفر عن خسائر مادية قُدرت قيمتها بأكثر من ٩ مليار دولار، ومقتل أو فقدان أكثر من ٢٥٠،٠٠٠ شخص.

عادةً ما تنطلق المظاهرات من الأحياء الفقيرة في العاصمة، قبل أن تمتد لتشمل المناطق الراقية في بيتيونفيل، Pétion-Ville مقرّ إقامة أصحاب المال والنفوذ. ورغم الطابع السلمي الذي يغلب على الاحتجاجات في بداياتها، إلا أنها غالبًا ما تنزلق إلى أعمال عنف تشمل نهب المتاجر، وسرقة المستودعات، وأعمال نهب و تخريب لطالما استهدفت الباعة المتجولين.

خلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٨، شهدت العاصمة بور-أو برانس سلسلة من المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة تخلّلتها اشتباكات مسلّحة وتبادل إطلاق النار أودى بحياة العديد من الضحايا المجهولين. في تلك الأثناء، لم تكن عمليات اغتيال المعارضين السياسيين تفضي إلى أي تحقيقات جادة أو إجراءات قضائية بحق مرتكبيها، وقد كان رئيس الدولة نفسه من أبرز دعاة الأساليب القمعية للتخلّص من معارضيه، لينتهي به المطاف إلى الهلاك بالسيف ذاته الذي استخدمه لقمع المتظاهرين في الشوارع.

إن مصير اعتماد السلطة بشكل حصري على عناصر مسلحة خارج أطرالدولة الرسمية دون الاستناد إلى شرعية ديمقراطية حقيقية، الزوالُ لا محالة. إذ ساهمت هذه الممارسات، خاصة من خلال توظيف الميليشيات والعصابات الإجرامية كأذرع شبه رسمية لضبط الأمن، في انزلاق النظام نحو نمط حوكمة مافْيَاوِيٍّ- انحراف أفسح المجال تدريجيًا أمام مهربي المخدرات لتولي زمام العمليات التي تهدف إلى ابراز قوّة الدول وسلطتها.

>>

> الاضطرابات والعصابات والقتل حسب الطلب

سعيا إلى ضمان سلامة موظفي الحكومة وتأمين أبرز الطرق في أنحاء البلاد ونقاط الدّخول (الموانئ، المطارات، ومعابر الحدود)، استخدمت الحكومة مقدمي الخدمات الخاصة كحصان طروادة لتجار الأسلحة، الذين تمكّنوا من التحرك بحرية أكبر وأحكموا قبضتهم على مداخل البلاد و مخارجها منذ حل الجيش الهايتي سنة ١٩٩٥. للإشارة وقعت في مارس ٢٠١٨، مجزرة ة في لاسالين La Saline أحد الأحياء الأكثر فقراً في العاصمة بور- أو برانس وأحد النقاط المركزية للاحتجاجات المناهضة للحكومة. قتل فيها أكثر من ٨٠ شخصاً على يد أتباع زعيم العصابات النافذ، جيمي شيريزيه Jimmy Chérizier، الملقب ب «باربكيو» (الشواء). حيث تمّ ذبح البعض منهم وشويهم، مما يفسّر استرداد اللقب «باربيكيو» الذي أطلق على شيريزير حين كانت والدته تبيع الدجاج المقلي على أرصفة شوارع المدينة. وحتى اللحظة الراهنة، لم تُتخذ أي إجراءات اعتقال، ولم يتم إجراء أي تحقيق علني في القضية، في حين يلتزم أقارب الضحايا بالصمت خوفًا، خوفاً من تعرضها لعمليات انتقامية.

شهدت البلاد في يوليو/جويلية ٢٠١٨ تصاعدًا حادًا في وتيرة الاحتجاجات واجهت خلالها الحكومة موجة من أعمال الشغب وإغلاق للشوارع عبر إقامة الحواجز.فرغم تراجع شرعية الدولة العامة والحصار الذي طال الطرق الرئيسة للعاصمة لمدة أسبوع، لم يفلت زمام السلطة من يد الحكومة، وذلك عبر لجوءها إلى حملة قمع دموية نفّذتها عصابات مسلّحة. أمّا الأحياء الفقيرة فقد شهدت انتشارًا واسعًا لمشاهد مروعة تنطوي على عنف دموي حيث تعرض المدنيون لانتهاكات جسيمة شملت القتل، والاغتصاب، وإضرام النار في المساكن، وذلك في ظل غياب تامّ لأي تدخل أمني من قبل قوات الشرطة.

كما سجّلت خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، عمليات اغتيال ممنهجة استهدفت معارضي الحكومة، دون أن تسفر عن مساءلة مرتكبيها أو محاسبتهم. ومن بين أبرز المعارضين الذين وقعت تصفيتهم في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠ مومونفرييه دورفال Monferrier Dorvalالمحامي ورئيس نقابة المحامين في بور أو برانس، والخبير في القانون الدستوري الذي عُرف بمعارضته لمشروعية مسعى الرئيس لتعديل الدستور عن طريق الاستفتاء. كما اغتيلت الصحفية أنتوانيت دوكلير Antoinette Duclair، المعروفة بانتقاداتها للسلطة القائمة، في ٢٩ يونيو ٢٠٢١. وقد تم اغتيالهما في ظروف لا تزال غامضة. إلا أن الملابسات تشير إلى احتمال صدور الأوامر من القصر الرئاسي.

وفي هذا السياق، تم اغتيال الرئيس جوفينيل مويس. تولى أرييل هنري، بصفته رئيسًا للوزراء، مقاليد السلطة، لكن سلطته واجهت تحديات فورية من قبل أنصار سلفه الذي تم عزله قبل يومين فقط من عملية الاغتيال. ومنذ يوليو ٢٠٢١ وحتى سقوطه في فبراير ٢٠٢٤، كانت حكومة هنري تنظر و بتقاعس لعمليّة الاستيلاء على ٨٠٪ من منطقة بورت أو برانس الكبرى من قبل عصابات مسلحة في تحالف إجرامي أطلق عليه اسم ‹فيف أنسام› "Viv Ansanm" حيث بلغ إجمالي القوة النارية لهذه العصابات أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح حربي. قاد جيمي شيريزير، زعيم العصابة الذي يحكم هذا الكارتل من المجرمين بقبضة من حديد، وكانت أول هجماته ضد الحكومة المركزية في يناير/جانفي ٢٠٢٤. متبنّيا لغة ثورية زائفة لتب في سياق تبرير أفعاله،. وبينما يعيث هؤلاء اللصوص وقطّاع الطرق الخراب في أحياء العاصمة الفقيرة (مثل بيل إير، ديلماس، غراند رافين Bel Air, Delmas, Grand Ravine,) كانوا يدّعون الدفاع عن المقهورين.

> صعود أمراء الحرب والمجلس الرئاسي الانتقالي

ففي مواجهة الانحراف الاستبدادي لحكومة غير فعّالة وفاسدة، اختار جزء من المعارضة شهر فبراير ٢٠٢٤ للدعوة إلى استقالة رئيس الوزراء وتنحّيه عن السلطة. وإزاء فشل التدخلات الأمنية العنيفة في ردع المتظاهرين، استعانت الحكومة بالميليشيات الخاصة لدعم قوات النظام مستخدمة هؤلاء المرتزقة بمثابة قوات مساعدة منزوعة من أي امتثال لمدونة سلوك، بل وأقل من ذلك لأي مدونة شرف. حيث قامت تلك الميليشيات بارتكاب المجازر في الأحياء الفقيرة وطرد السكان اليائسين من المناطق التي تسيطر عليها. ومع تحول قادة العصابات السابقين إلى أمراء حرب، باتوا يفرضون قوانينهم الخاصة في أطراف المدينة. و غدت أسماء مثل إيزو، ولامو وسانجو، وتيلابلي، وتشين وميكان وباربيكيو Izo, Lanmò Sanjou, Tilapli, Chen Mechan وBarbecue تتمتّع بالشهرة التي يتمتّع بها الوزراء الرئيسيون في الحكومة. وبدأت الحكومة في الوقت نفسه، تدريجيًا في فقدان سيطرتها على العصابات التي ساعدت في تأسيسها.

اقتحمت العصابات مراكز السلطة الرمزية، مما أثار مخاوف من أن يستولي باربيكيو على القصر الوطني. وقد بلغت حالة زعزعة استقرار الدولة حدًّا منع فيه المسلحون رئيس الوزراء من العودة إلى هايتي بعد سفره إلى الخارج، مما اضطره إلى الاستقالة. وعلى الرغم من أن الإطاحة به وفّرت فرصة للتخلّص من انعدام الكفاءة، فإنها كانت أيضًا انعكاسًا بيّنا لانهيار سلطة الدولة. وفي هذا السياق، أصبح باربيكيو يطالب، في تصريحاته العلنية، بالمشاركة المباشرة في الحكم من خلال المجلس الرئاسي الانتقالي الذي تم إنشاؤه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٤. حيث وجدت خطاباته الزائفة ذات الطابع الثوري الزائف صدى لها لدى بعض الشباب الذين بعض الشباب الذين أصابهم الارتباك جراء انحراف السلطة السياسية باتجاه الإجرام.

> أمّة في مهب الريح

كان منسوب خيبة الأمل متماشيا مع مدى تفاقم عالتفاوتات وصعوبة إيجاد حل للفوارق الهائلة في توزيع الثروة. إذ يتركز حوالي ٦٥ في المئة من الثروة الوطنية في أيدي ٢٠ في المئة من سكان هايتي، بينما لا يمتلك أفقر ٢٠ في المئة سوى ١١ في المئة من تلك الثروة. وكأن كأن ساعة الثورة قد دقّت ، غير أننا شهدنا امتناع الغالبية عن الانخراط في الحركة، فلم يبقَ سوى أقلية من الغلاة تعبّر عن سخطها على نظام ظالم ساخر، بالكلمة والنار معًا. أما الطبقات العاملة القادمة من الضواحي فمشغولة بهموم البقاء اليومي وهموم الحياة اليومية فلا تجد لها حينا للانخراط في التظاهرات. وأما الطبقة الوسطى، المدمّرة بفعل موجات الهجرة (إذ يعيش ٨٥ في المئة من الحاصلين على شهادة الماجستير أو شهادات أعلى خارج البلاد)، فقد أحجمت بدورها عن الانخراط في الاحتجاجات، خوفًا من العنف الذي تمارسه حشود غاضبة.

لقد غدت الأرستقراطية من موقعها المتأزم بنيويًا على قمة هرم اجتماعي متضخّم بشكل خطر عند قاعدته، تندمج بشكل متزايد مع عالم تحت الأرض والذي تتواطأ معه من أجل الاستمرار في الوجود. نجادل بأنّ الكثير من رجال الأعمال والسياسيين (بما في ذلك السيناتورات والنُّوّاب) متورطون في عمليّات تهريب بكافة أنواعه. سواء على الحدود البرية مع جمهورية الدومينيكان، أو الحدود البحرية مع جامايكا، أو الحدود الجوية مع الدول الكاريبية القارية (فلوريدا، كولومبيا، بنما)، تعد هايتي في قلب شبكة وثيقة الصلّة باقتصاد الأسلحة والمخدراتغير المشروعة. شبكة انتهى

بها المطاف إلى التوطّن في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهايتي، إلى حدّ اجتياح المجال العام.

> حركة مستمرّة: ذهاب وإيّاب و بقاء البعض خارجا

لقد قام الرئيس جان-بيرتراند أريستيد Jean-Bertrand Aristide بحلّ القوات المسلحة في هايتي عند عودته من المنفى سنة ١٩٩٤. وبعد عقد من الزمن شهدت هايتي زيادة في العنف، نعمت البلاد بفترة نسبيّة من الهدوء بين سنوات ٢٠٠٤ و٢٠١٧، و ذلك بفضل بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة لارساء الاستقرار في هايتي. لقد أسهمت «مينوستاه»، التي ضمت أكثر من ١٠,٠٠٠ جندي وضابط شرطة، في تهدئة المناطق الأكثر اضطرابًا في العاصمة، ولكن بتكلفة دموية في كثير من الأحيان. وقد تركت عملية «التهدئة» التي نفذتها الشرطة العسكرية البرازيلية على وجه الخصوص آثارها في الذاكرة وز منقوشة على الجدران. أما الشرطة الوطنية، التي كان بإمكانها الاعتماد على ١٠,٠٠٠ ضابط فقط في سنة ٢٠١٨، فيشار إلى انخفاض عددها إلى ٧,٠٠٠ فقط بسبب انشقاق العديد من الأفراد بسبب انشقاق الموظفين الذين تم إغرائهم من خلال التسهيلات المؤقتة التي قدمتها الحكومة الأمريكية للهجرة الوقتيّة إلى الولايات المتحدة دون الحاجة لتأشيرات.

تمّة راهنا حسب كما ورد في التقارير العديد من مئات العصابات في في منطقة بور-أو-برانس الحضرية.اتّحدوا في فيفري ٢٠٢٤ تحت لواء «فيف أونسام»، بقيادة جيمي شيريزير (أكا باربيكيو). وكماأشرت إليه سابقا ، فقد اقتحموا مقارّ السلطة. فبعد اقتحامهم السجن الوطني وإطلاق سراح عدة آلاف من السجناء، بمن فيهم مجرمون كانوا يقضون أحكامًا طويلة بالسجن، واصلوا هجماتهم على المدارس ومراكز الشرطة والكنائس والمكتبات والمعابد. وقد توقفوا حرفيًا عند عتبات القصر، و حيث تحوّل ميدان الشان دو مارس، Champ de Mars رمز قلب السلطة في العاصمة، إلى ساحة معركة، بالمعنى الحرفي والمجازي على حد سواء.

ظلّت «الأقاليم الريفيّة » (أي المناطق الداخلية) بمنأى نسبي عن أعمال عنف العصابات. فخلافا للعاصمة، حيث يسهل التخفي، تظل يقظة الأحياء في المناطق الداخلية حائلًا أمام بروز بعض النزعات المعادية للمجتمع، كما أن الجريمة تجد تربة معادية لها بفضل استمرار فاعلية التضامن المجتمعي ضدّ الدخلاء.

وقد تحولت الأحياء العشوائية و مستوطنات الصفيح إلى مناطق خارجة عن القانون، حيث غدت مظاهر الابتزاز والسرقة والاغتصاب القاعدة السائدة. وقد أدى النزوح الحضري إلى إفراغ هذه الأحياء من سكانها الذين سعوا إلى اللجوء إلى المناطق الداخلية.

ولئن لم تتأثّر الأحياء الأكثر ثراءً، ظلّ الأثرياء في حالة تأهّب دائم، حيث غدوا هدفا للخاطفين الذين يترصّدونهم على طول الطرقات الرئيسية. الطريق. في هذا السياق، لا يبدو استعداد محتمل لأيّ دولة لتقديم المساعدة لهايتي، خوفًا من الانجرار إلى دوامة العنف التي يبدو أنها أطبقت على البلاد. أما الدومينيكيون، الأكثر تعرضًا للتهديد المباشر ، فقد شرعوا في بناء جدار طوله يفوق ١٦٠ كيلومترًا على حدود لا تتجاوز ٣٧٠ كيلومترًا. أما الكوبيون، فقد أصبحوا خارج المشهد، بسبب الحصار الأمريكي المفروض على بلادهم منذ سنة ١٩٦٢. للإشارة، تقفُ الولايات المتحدة — الدولة الوحيدة القادرة فعليًا على التأثير الكبير في الوضع — عاجزة عن وقف تهريب الأسلحة إلى هايتي عبر فلوريدا. وكما ذكرتُ، يذكر وجود أكثر من ٦٠٠ ألف قطعة سلاح قتالي متداولة في هايتي. وقد فضّلت الولايات المتحدة بدلًا من ذلك أن تطلب من كينيا قيادة مهمة حفظ السلام، وهي مهمة لم يعد بإمكان الأمم المتحدة الاضطلاع بها نتيجة غياب الإجماع داخل مجلس الأمن الدولي.

في مواجهة الجريمة معولمة، تقف هايتي على الخط الأمامي من عملية الديمقراطية. حيث تُركت البلاد وحيدة للتعامل مع الشبكات المافياوية والمنظّمات الإجرامية التي لها موطئ قدم قوي في فلوريدا وأمريكا الجنوبية وعلى جزيرة هيسبانيولا. Hispaniola كما أن لدى تلك المنظّمات و الشبكات القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية التي تفتقر إليها الدولة.

> العزلة المُحبطة

تكمن وراء الاضطرابات المتقطّعة التي وسمت نهاية ولاية جوفينيل مويس حالة من السخط العميق لدى شعب يتخبّط في بؤسٍ بنيوي. إذ يعيش أكثر من ثلث الساكنة تحت خط الفقر. أمّا التحويلات المالية من أبناء الجالية المغتربة والتي تبلغ نحو ٤ مليارات دولار سنويًا، فتوفّر الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، غير أن البلاد لا تنتج ما يكفي من السلع أو الخدمات للاستغناء عن المساعدات الإنمائية الرسمية، التي تشكّل ثلث ميزانية الحكومة. ويستمر بقاء الدولة بفضل هذا الدعم المزدوج الذي يتمثّل في تحويلات المهاجرين والمساعدات الموجهة لدعم الميزانيةمن الدول الصديقة. أما في حين يرسم المانحون الدوليون أولويات أخرى، يبدو مستقبل هايتي قاتمًا. حيث أدّى ارتفاع معدلات التضخّم خلال الفترة ما بين سنوات ٢٠١٠ و٢٠٢٠، وما رافقه من تآكل في القدرة الشرائية للفئات الأشدّ فقرًا، إلى دفع الفئات الأكثر هشاشة إلى أتون الشوارع. أما الشباب الوافد من الأحياء الفقيرة مثل سيتي سولاي، وكانا، وبيرنييه، وكارفور، Carrefour Pernier Canaan Cité Soleil الذين يفتقرون إلى التعليم وآفاق المستقبل، فقد غدوا فريسة للسياسيين المتطرفين الذين يستخدمونهم دروعًا بشرية في أكثر التظاهرات عنفًا، وللعصابات التي تجنّدهم لارتكاب أشدّ أعمال العنف وحشية.

ففي جدليّة الصراع الطبقي تمكّن المهمّشون من حيث السيطرة الجغرافية، من كسب المعركة. فقد وسّعت العصابات المسلّحة، الذين كانوا يسيطرون أصلًا على أفقر أحياء العاصمة، نفوذها ليشمل وسط المدينة والمحاور المرورية الرئيسية المؤدّية إلى الأقاليم، بحيث باتوا يسيطرون على أكثر من ٨٥ في المئة من منطقة العاصمة الكبرى بورأو برنس. إنّ انهيار الدولة هو نتيجة منطق الجريمة هذا. فقد أدّى الإرهاب، في أقصى تجليّاته كما تمارسه العصابات وتروّج له عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى انهيار سيادة القانون في هايتي. ■

توجّه كل المراسلات إلى جان-ماري ثيودات على Jean-Marie.Theodat@univ-paris1.fr

> رصد النزاعات المتعلقة بالاستخراج «الأخضر» في الأمريكيتين

بقلم **ماريانا والتر**، معهد برشلونة للدراسات الدولية (IBEI)، إسبانيا، وأطلس العدالة البيئية العالمي (EJAtlas)، و**يانيك دينيـو**، منظمة «جيوكومونيس»، المكسيك، و**فيفيانا هيريرا فارغاس**، «مراقبة التعدين في كندا» (Mining Watch Canada)، كندا

لقد قمنا، في منشور حديث، بفحص عملية رسم خرائط تم إنتاجها بشكل مشترك من قبل باحثين من أطلس العدالة البيئية العالمي (EJAtlas)، ومنظمة «مراقبة التعدين في كندا» (Mining Watch Canada)، وجماعات متضررة ومنظمات اجتماعية، بهدف توثيق كيفية توسّع استخراج المعادن والخامات التي تُعتبر ضرورية للنمو الأخضر وللتحول في مجالي الطاقة والرقمنة، وما يولّده هذا التوسع من آثار ومقاومة في الأمريكيتين. تتناول الورقة البحثية بعض الآليات والخطابات التي تُشكّل السياسات المحيطة بتوسّع حدود الاستخراج «الأخضر»، وتستكشف كيف تؤدي هذه العمليات إلى خلق توتر داخل ديناميكيات العولمة و«نزع العولمة» (مثل «الإعادة إلى الوطن» أو «إعادة التوطين»).

كما قمنا بتوثيق ٢٥ نزاعًا كبيرًا مرتبطًا باستخراج الليثيوم والنحاس والغرافيت في كل من الأرجنتين، وبوليفيا، وتشيلي، وبيرو، والإكوادور، وبنما، والمكسيك، والولايات المتحدة وكندا، أي في تسع دول تمتد عبر الأمريكيتين. إذ شاركت في هذا الجهد التعاوني أكثر من ٣٠ منظمة إلى جانب نحو اثني عشر باحثًا. وحيث ساهم المشاركون، من خلال ما يمتلكونه من معارف وخبرات ومهارات متنوّعة، في إنتاج سرديات الحالات بصورة تشاركية، وفي إعداد خريطة تحليلية متميزة ضمن أطلس العدالة البيئية العالمي.

المصدر: أعده ي. دينيو.
ملاحظة: يوضح الشكل 25 حالة موثقة والسلع المعنية. تمثل النقاط الرمادية حركات مقاومة أخرى مرتبطة بالمعادن الانتقالية والمعادن الموجودة على خريطة EJAtlas والتي لم تكن جزءًا من هذا الجهد لرسم الخرائط.

> تحوّل استخراجي

لقد قدّر البنك الدولي سنة ٢٠٢٠ بأنّه سيصبح من الضروري، خلال الثلاثين سنة القادمة، استخراج ٣ مليارات طن من المعادن والخامات من أجل دعم التحول العالمي في مجال الطاقة وتفادي ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من درجتين مئويتين. ويشهد الطلب على المعادن والخامات مثل النحاس، والغرافيت، والنيكل، والزنك، والكروم، والمنغنيز، والليثيوم، والكوبالت، أو العناصر الأرضية النادرة، ازدهارًا كبيرًا حاليًا لتلبية احتياجات تطوير تقنيات وبُنى تحتية مثل شبكات الكهرباء، والمركبات الكهربائية، والطاقة الشمسية والريحية، والبطاريات، وغيرها. وتتميز سيناريوهات التحول الطاقي والرقمي المهيمنة باستعجالية الطلب على استخراج كميات غير مسبوقة من المعادن والخامات المتنوعة.

يسرّع الاستعجال الذي تبديه الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتأمين مجموعة واسعة من المعادن والخامات وسلاسل إمدادها من التوسع المستمر لحدود الاستخراج، مما يزيد من الضغوط الاستخراجية ويؤجج حركات المقاومة في بلدان الجنوب، كما يغذي نزاعات استخراجية حتى داخل الاقتصادات الصناعية. وتُعدّ التوترات المرتبطة بالاستخراج ذات أهمية خاصة في قارتي الأمريكيتين، حيث تحتويان – كما وثّقته هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية – على نسبة كبيرة من الاحتياطيات العالمية المعروفة من النحاس، والليثيوم، والعناصر الأرضية النادرة، والنيكل، والغرافيت. وتستخرج هاتان القارتان بالفعل حصصًا كبيرة من النحاس والليثيوم، إلى جانب مواد أخرى تُعدّ حيوية. ومنذ عقود، أصبحت أمريكا اللاتينية وجهة لحوالي ثلث الاستثمارات التعدينية العالمية.

> إجماع إزالة الكربون

تقود المسارات العالمية السائدة للتحول الطاقي، التي تهدف إلى إزالة الكربون وتعزيز أمن الطاقة، موجة الازدهار الجديدة في تجارة السلع الأساسية عالميا. ويقترح برينو برينغيل وماريستيلا سفامبا مفهوم «إجماع إزالة الكربون» لوصف الاتفاق الرأسمالي الناشئ على الانتقال من الوقود الأحفوري إلى اقتصاد منخفض

>>

المصدر: ماثيوس ريبيس، @o.ribs، 2021

الانبعاثات يعتمد على تقنيات أقل إنتاجًا للكربون. ويؤكدان أن هذا الإجماع يقوم على خطاب مفاده ضرورة الانتقال عبر كهربة الإنتاج والاستهلاك، بالتوازي مع الرقمنة، لمواجهة الاحترار العالمي وأزمة المناخ. ومع ذلك، يبدو بأن هذا الاجتماع ساهم في تعميق الأزمة المناخية والاجتماعية-البيئية، بدلا من معالجتها وذلك نتيجة تفاقم التفاوتات الاجتماعية والبيئية، وتعزيز استغلال الموارد المشتركة، واستمرار سلعنة الطبيعة. وفي الواقع، يؤدي هذا المسار، كما أشار عدد من النشطاء والباحثين (مثل لانغ، وحموشان، وساندوال، وبرينغيل، وسفامبا)، إلى تفاقم الاستعمار الطاقي، ويفتح مرحلة جديدة من تجريد شعوب الجنوب العالمي من بيئتها ومواردها.

تم اقتراح مفهوم «الاستخراجية الخضراء» لوصف المفارقة التي يتم من خلالها الترويج لنمط من الاستخراج والتراكم المُدمّر بيئيًا والمحمّل بإرث استعماري باعتباره حلًا للأزمة البيئية والمناخية (انظر Voskoboynik وAndreucci، أو Zografos وRobins). وثمّة أدلة متزايدة على الآثار السلبية للأنشطة الاستخراجية المرتبطة بالتحول في مجال الطاقة والرقمنة على الشعوب الأصلية وأراضيها، وعلى التنوع البيولوجي ومخاطر إزالة الغابات، إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

> التحولات الجيوسياسية و(إلغاء) العولمة

يمكننا عند النظر في التوسع الحالي لحدود الاستخراج «الأخضر» – لتلبية أجندات النمو الأخضر وتحولاتها – ملاحظة تقاطع مجموعة من العمليات المترابطة. فقد أدت جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا إلى تصاعد المخاوف بشأن الحاجة إلى تأمين سلاسل التوريد للمواد الحيوية وضمان توفير الطاقة. كما ساهمت جائحة كوفيد-١٩ في حدوث ركود اقتصادي حاد وارتفاع في المديونية العامة، لا سيما في بلدان الجنوب العالمي، حيث تم تعزيز السياسات الاستخراجية. وقد نددت منظمات اجتماعية باستغلال الحكومات والشركات الجائحة لدفع الأنشطة الاستخراجية قدمًا، مما عرّض صحة المجتمعات للخطر وسرّع في المصادقة على مشاريع مثيرة للجدل دون مشاركة أو تشاور كافٍ، ودون إتاحة فرص فعالة للاحتجاج الشعبي.

وتشير التقييمات المختلفة للتبعيات ونقاط الضعف المتعلقة بالمواد الحيوية وسلاسل التوريد، التي أجراها الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة إلى التحديات المرتبطة بالارتفاع غير المسبوق في الطلب على المعادن والخامات، فضلاً عن التنافس العالمي على تأمين نفس الموارد المحدودة. كما تكشف هذه التقييمات عن الاعتماد الكبير على دول أخرى للنّفاذ إلى بعض المواد (وخاصة الصين). ويتم حالياً تعزيز استراتيجيات وطنية ودولية متعددة لضمان تأمين سلاسل توريد المواد الحيوية. علاوة على ذلك، تؤكد الحكومات والمؤسسات الدولية أن وتيرة تطوير المناجم لا تواكب الارتفاع غير المسبوق المتوقع في الطلب على هذه المواد. ولهذا السبب، يتم الترويج لإجراءات تسريع التصاريح ومراجعة المشاريع.

ففي إطار السعي إلى تأمين سلاسل التوريد الحيوية، تعمل عدة دول على تطوير منظومة من الآليات والأدوات ذات الطابع الدولي. ويُضَخّ في هذا السياق حجم غير مسبوق من الاستثمارات في مجال استخراج المعادن والخامات الحيوية على الصعيد العالمي، ولا سيّما في بلدان أمريكا اللاتينية، وذلك ضمن مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI).وتشمل الأدوات الدولية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي شراكات استراتيجية تتعلق بالمواد الخام، واتفاقيات تجارة حرة تتضمن فصولًا خاصة بالطاقة والمواد الخام، بالإضافة إلى مبادرة «البوابة العالمية» (Global Gateway). ويتم حالياً تطوير مثل هذه الاتفاقيات مع كل من تشيلي، والأرجنتين، والمكسيك، وكندا، إلى جانب دول أخرى.

>>

بهذه الطرق، تتنافس الدول للسيطرة على مجموعة واسعة من المواد لمواجهة هشاشة سلاسل التوريد، والتوترات الجيوسياسية، وتحقيق أهداف الأمن الطاقي والاقتصادي، بما في ذلك الأهداف العسكرية. وتؤدي هذه المنافسة إلى تصاعد السياسات الحمائية ونزعة التملك الوطني للموارد. علاوة على ذلك، يسرّع الاستعجال في تأمين سلاسل التوريد من توسيع أنشطة الاستخراج (والتصنيع) في مواقع قديمة وجديدة، سواء داخل الاقتصادات الصناعية أو خارجها. ويتم إحياء أنشطة التعدين في دول كانت قد تخلّت سابقًا عن هذه الصناعات. غير أن الآثار المصاحبة لهذه الأنشطة، والمقاومة الاجتماعية المرتبطة بها، تزيد من حدة التوترات المرتبطة بكل من العولمة (مثل اضطرابات سلاسل التوريد وتصاعد النزاعات حول الموارد) وعمليات إلغاء العولمة (مثل إعادة التموقع الصناعي داخليًا)، مما يسلّط الضوء على حدود أنماط النمو والاستهلاك الحالية، وكذلك على حدود محتملة لمرحلة جديدة من العولمة.

> رصد الخطابات والآليات المصاحبة لتوسّع حدود الاستخراج «الأخضر»

ترصد هذه العملية بعض الآليات التي تُشكّل توسّع حدود الاستخراج «الأخضر». ففي الحالات التي تم تناولها، تشير الحكومات والمؤسسات التنموية والشركات إلى السعي لتنفيذ مشاريع استخراج المواد الحيوية باعتباره هدفًا إيجابيًا وملحًا على المستويات المحلية (من حيث التنمية)، والوطنية (كالانتقال الأخضر أو الأمن)، والعالمية (كإنقاذ المناخ والإنسان، أو التخفيف من آثار التغير المناخي أو تحقيق الاستدامة). كما تُصاغ الخطابات التي تُناهض هذه المشاريع، لا سيما المقاومة المجتمعية لأنشطة التعدين، ضمن تصورات تعتبرها أنانية أو غير مسؤولة أو ناتجة عن جهل.

ومع ذلك، فإن الخطابات المضادة تواجه السائدة منها وتعمل على تقويضها، من خلال الطعن في علاقات القوة غير المتكافئة وفي مظالم اجتماعية وبيئية قائمة. وتؤكد الحركات الاجتماعية البيئية والمجتمعات الأصلية أن أراضيها تُحوّل إلى مناطق تضحية، مما يزيد من هشاشة أوضاعها الاجتماعية والصحية، ويؤثر سلبًا على النظم البيئية الحساسة وغير المعروفة جيدًا، وعلى مصادر المياه ومواقع التراث الثقافي. هذا وتتكرر حالات التجريم والعنف ضد المحتجّين المحليين في بلدان الجنوب العالمي، وتُسجّل في عموم الأمريكيتين اتهامات بضعف قرارات السلطات وسوء إجراءات المشاركة المجتمعية. أما في كندا والولايات المتحدة، فإن عمليات التسريع في منح التراخيص تُسهم في إذكاء حالة من الاضطراب والرفض الشعبي.

على الرغم من أن العينة ليست تمثيلية، تؤثر ٢٠ من أصل ٢٥ نزاعًا مرتبطًا بأنشطة التعدين التي تم توثيقها على الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك أربع حالات من بين ست حالات تم توثيقها في كندا والولايات المتحدة، وهي في الغالب مشاريع جديدة. وتدين الشعوب الأصلية الأنماط الاستعمارية التي تُشكّل توسّع حدود الاستخراج «الأخضر»، حيث يتم التضحية بالأجساد والأراضي، مما يعرّض التراث الطبيعي والثقافي للإنسانية للخطر.

تُبرز العديد من الحالات الموثقة توسّع حدود الاستخراج وتزايد التوترات الاجتماعية والبيئية في مختلف أنحاء الأمريكيتين. إذ تشهد أراضٍ عديدة، كانت قد خضعت سابقًا لضغوط بيئية واجتماعية مكثفة وممتدة، تفاقمًا على مستوى الآثار والصراعات، مما يعمّق التوزيع غير العادل للأعباء. ففي أندالغالا (الأرجنتين)، تعارض جمعية ألجاروبو تطوير مشروع النحاس والموليبدينوم «أغوا ريكا ولا ألومبرير (MARA)». وتتمثل أبرز مخاوف المجتمعات المحلية في التأثيرات المحتملة على مصادر المياه وعلى البيئات الجليدية وشبه الجليدية. تستند هذه المخاوف إلى تجارب سلبية سابقة مع منجم «ألومبريرا» الذي اشتغل لمدة عشرين عامًا، وتسبّب في تدهور بيئي وتلوّث للمياه وتقليص الأراضي الزراعية. هذا ويهدف مشروع «ألومبريرا» الحالي إلى معالجة الموارد المستخرجة من «أغوا ريكا»، الذي يبعد ٣٥ كيلومترًا فقط، رغم أن المنطقة تعاني أصلًا من نقص حاد في المياه، ما أدّى إلى صدور إعلانات متكررة بحالات طوارئ مائية وبيئية وزراعية. وتشير جمعية ألجاروبو بأن الشركة ستستهلك ٣٠٠ مليون لتر من المياه يوميًا، أي أكثر بست مرات من إجمالي استهلاك السكان المحليين البالغ عددهم ١٢,٦٠٠ نسمة، وهو ما تندد به. وقد تعرّضت حركة المقاومة، الممتدة على مدى عشرين عامًا، إلى أعمال عنف وتجريم. وفي كندا، تستند المجتمعات التي تعارض مشروع «الليثيوم الأمريكي الشمالي (NAL)» إلى أدلة رسمية تُشير إلى وجود آثار بيئية قائمة، ودراسات هيدروجيولوجية غير كافية. وفي تشومبيفيلكاس (بيرو)، تُبلغ المجتمعات الأصلية عن آثار بيئية خطيرة وأضرار على الموارد المائية ناجمة عن منجم النحاس «لا كونستانسيا». وبالمثل، في تشيلي، تندد مجموعات، من بينها شعوب أصلية، بمنجم «لا إسكنديدا» لتسببه في أضرار مستمرة ودائمة وتراكمية لا يمكن إصلاحها على المياه الجوفية لسبخة «بونتا نيغرا».

تُؤكّد المجموعات التي تقاوم استخراج الليثيوم أن التقييمات البيئية والقرارات لا تأخذ بعين الاعتبار، بالشكل الكاف على الأقل، الآثار التراكمية لمشاريع التعدين المتعددة. ففي الأرجنتين، قامت مؤسسة Yuchan بإعداد خريطة تُبيّن وجود عدة مشاريع لاستخراج محلول الليثيوم في سبخة «أومبره مويرتو». كان هدف هذه الخريطة تحويل التركيز من دراسة المشاريع بشكل فردي إلى اعتماد مقاربة ترابية شاملة تُبرز الضغوط المتراكمة على أنظمة المياه، وهي زاوية يعتبرونها غائبة عن التقييمات الرسمية. لقد كان لهذا المنظور الأوسع دور حاسم في صدور حكم قضائي بوقف إصدار تراخيص جديدة لتعدين الليثيوم في مارس ٢٠٢٤. وقد أكدت الجماعات أن إصدار التراخيص لمناجم الليثيوم الجديدة أو لتوسعة القائمة منها مستمر وذلك رغم وجود أدلة على آثارها المستمرة على توفر المياه، حيث تجف الأنهار والنظم البيئية، وتهاجر الحيوانات أو تموت، وتُعطّل سبل العيش.

يهدف رسم الخرائط التشاركي، الذي ألهم هذه الورقة، إلى تجاوز التحليلات القائمة على المقاربات القياسية (المرتبطة بالحجم أو المستوى)، من خلال دراسة التوسع المحلي والقاري لحدود الاستخراج، إلى جانب الآثار الناتجة، سواء المحلية أو التراكمية، وما تسببه من تداعيات وأشكال مقاومة.

> ملاحظات ختامية

لقد أثار التدهور البيئي اهتمامًا واسعًا، إلا أنه لا ينبغي الاستهانة بأهمية المقاومة الاجتماعية القاعدية لتوسّع الاستخراج «الأخضر». إذ يؤكد الخبراء أنه من المرجح أن تشكل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكميّة الخطر الرئيسي على سلاسل توريد هذه الموارد في العقود القادمة، متجاوزة خطر نضوب الاحتياطات نفسها، ذلك مع اقتراب العالم من سيناريوهات ندرة حادة في المعادن والخامات الحيوية. هذا وتزداد مخاوف الحكومات والمؤسسات المالية بشأن التحديات التي تفرضها الآثار الاجتماعية والبيئية والمقاومة الشعبية على أجندات النمو الأخضر والتحول الطاقي، في ضل مقاومة المجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية البيئية توسّع حدود الاستخراج على مستوى العالم. وقد أدّت النزاعات إلى تأخير أو إيقاف مشاريع استخراجية عديدة حول العالم، مما تسبب في زيادات كبيرة في التكاليف، بما في ذلك خسائر في الإنتاجية بسبب التأخيرات، تراوحت بين آلاف إلى ملايين الدولارات. وقد أجبرت تعبئات شعبية ضخمة على إلغاء مشاريع تعدين في عدة دول، من بينها إسبانيا، وصربيا، وبنما، والأرجنتين. كما أن الرهانات السياسية مرتفعة أيضًا: ففي عام ٢٠٢٣، أدّت اتهامات بالفساد في مشاريع تطوير استخراج الليثيوم في البرتغال إلى استقالة رئيس الوزراء.

ورغم تركيز هذه الورقة على الاستخراجية، فإنه من الضروري الإشارة إلى بروز بدايات التوترات على امتداد سلاسل التوريد بأكملها، بما في ذلك مراحل المعالجة والنقل والتخلّص من النفايات/إعادة التدوير، وإنتاج الطاقة منخفضة الكربون (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) والبنية التحتية ذات الصلة. إن الضغوط غير المسبوقة المرتبطة باستخراج المواد واستهلاكها، والمحرّكة من قبل سيناريوهات النمو الأخضر، تدفع بحدود الاستخراج «الأخضر» (وسلاسل التوريد المرتبطة به) نحو آفاق مجهولة. يشمل ذلك توسعًا وتسارعًا غير مسبوقين في عمليات الاستخراج، وغموضًا في ما يتعلق بآثارها المحتملة، واستكشافًا لحدود جديدة مثل أعماق البحار أو الفضاء، سواء في بلدان الجنوب العالمي أو داخل الاقتصادات الصناعية ذاتها. وكما رأينا، فإن هذه العملية تُعمّق الأزمات البيئية وتشجّع على المقاومة، مما يُحد من التوسع في بعض المناطق ويساهم في تشكيل السياسات المرتبطة بتوسّع الاستخراج «الأخضر». وتُنتج هذه المقاومة توترات في ديناميات العولمة وإعادة التموقع الصناعي داخليًا، ما يُبرز، ليس فقط حدود النمو والاستهلاك، بل أيضًا القيود المحتملة على مرحلة جديدة من العولمة. ■

توجه جميع المراسلات إلى ماريانا والتر على marianawalter2002@gmail.com

* نُشرت نسخة أطول من هذا النص بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤ في مجلة *Critical Sociology*.

> خريطة موجزة لجمعيات السوسيولوجيا في أمريكا اللاتينية»

بقلم **ميقال سيرنا**، جامعة الجمهوريّة، الأروغواي

شهد علم الإجتماع بوصفه مهنة خلال العقود الأخيرة، توسعا من حيث عدد الخريجين و جودتهم في مختلف المجالات والأدوار في المجتمع. إذ دفع توسع القضايا الإجتماعيّة في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة أو استمرار التفاوتات الهيكلية التي مزقت النسيج الاجتماعي، إلى جانب ظهور فاعلين اجتماعيين جدد، بمطالب جديدة من أجل البحوث الاجتماعية. يتناول هذا المقال تطور الذي لحق علم الاجتماع من المجال الأكاديمي إلى المجال المهني الإحترافي .في أمريكا اللاتينية من خلال تحليل مقارن للجمعيات السوسيولوجية في المنطقة، وخصائصها، وتطورها.

> بداية غير مستقرّة

ثبت أنّ عملية مأسسة علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية لم تكن باليسيرة بل واجهت تحديًا كبيرًا، واتسمت بالعديد من التوترات التي شملت التحفظات المتعلقة بتعزيز البحث الاجتماعي، والحاجة إلى الاستقلال الأكاديمي، والالتزام بالمسؤولية العامة، بالإضافة إلى مسألة العولمة في الحياة العلمية.

تعود المبادرات المتعلقة بتطوير العلوم الأكاديمية إلى منتصف القرن العشرين، حيث تميزت بطرق متعرجة مليئة بالعوائق المؤسسية المختلفة، والإيقاعات المتنوعة، والتقدّم والانتكاسات. حيث بدأ علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية ممارستهم ضمن إطار جامعي تقليدي، تهيمن عليه قاعدة تأسيسية من الجامعات التي كانت موجهة لتكوين المهن الليبرالية الكلاسيكية. أما البرازيل فقد شهدت مسارًا مختلفًا، مع تطور جامعي لاحق تم تسريعه من خلال اعتماد النموذج الأمريكي الشمالي، ومن خلال معاهد للفلسفة والعلوم الإنسانية وأقسام مخصصة لتطوير البحث العلمي. وطور علماء الاجتماع عاى امتداد القارّة ممارسة أكاديمية لم يكن هدفها مقتصرًا على التعليم وتدريب المهنيين فقط، بل كانت تمثل ممارسة للبحث الاجتماعي وفقًا لمعايير المنهج العلمي.

لقد اتّسم تطوّر علم الاجتماع بهصفه حقلا علميا بارتباطه الوفيق بنموذج جامعي ينتمي إلى التقليد الإصلاحي في أمريكا اللاتينية، وهو تقليد تميّز بالالتزام السياسي والدفاع عن استقلالية الجامعة في مواجهة الحكومات. وبذلك، فقد جمع الإرث التاريخي للعلوم الاجتماعية وسياقها بين البحث الاجتماعي الرصين والتقاليد النضالية التي قاومت النظام الاجتماعي القائم، لا سيما في ظل الأنظمة السياسية الاستبداديّة المتواصلة والتدخلات التي شهدتها المنطقة. ومنذ انطلاق دورة التحول الديمقراطي الأخيرة، بدأت عمليات التأطير المؤسسي الأكاديمي والاحتراف المهني لعلم الاجتماع تعيد تشكيل هذا الإرث وهذه الممارسة استجابةً لمطالب اجتماعية داخلية وخارجية متزايدة.

> مهنة متجذرة محليًا، خاضت مسارًا سريعًا نحو العولمة

تكوّنت المجتمعات السوسيولوجية على محور مزدوج: الجذور المحلية لإنتاج المعرفة السوسيولوجية، في حوار مستمرّ مع الفضاءات الأكاديمية اللاتينية الأمريكية والدولية. وقد تجلّت البدايات المبكرة لانخراط علم الاجتماع أمريكا اللاتينية في دوائر العولمة الأكاديمية من خلال الانضمام المتزامن إلى كل من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) والرابطة اللاتينية الأمريكية لعلم الاجتماع (ALAS) سنة ١٩٥٠. تلا ذلك تأسيس الجمعية اللاتينية الأمريكية لعلم اجتماع الريف سنة ١٩٦٩، والجمعية اللاتينية الأمريكية لدراسات العمل عام ١٩٩٣؛ بالإضافة إلى الجمعية السوسيولوجية لأمريكا الوسطى ذات الطابع دون الإقليمي، التي تأسست سنة ١٩٧٤. وفي الوقت نفسه، كان تدويل علم الاجتماع في حوار دائم مع بقية فروع العلوم الاجتماعية، وقد تجلّى ذلك في المشاركة النشطة ضمن شبكات إقليمية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ECLAC،(١٩٤٨) وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعيةFLACSO، (١٩٥٧)، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية CLACSO ، (١٩٦٧)

شهد تشكيل الجماعات الأكاديمية في حقل علم الاجتماع تطورًا تدريجيًا تجلّى في مؤشرات متعددة، مثل مراكز البحث، والجامعات، والمسارات الأكاديمية، والمنشورات المتخصصة، وغيرها. وفي الوقت ذاته، كان هذا التشكّل ممكنًا ومدعومًا بفضل مجتمع من الفاعلين—من أساتذة، ومفكرين، ومهنيي علم الاجتماع—الذين مارسوا مهنتهم في مجالات متنوعة، وأسّسوا شبكات وجمعيات، واجتمعوا في فعاليات عامة ليقدّموا أنفسهم كمجموعة مهنية وفئة اجتماعية أمام المجتمع.

يمثّل الاحتفاء بتاريخ تذكاري رسمي عالم الإجتماع تعبيرًا طقوسيًا عن الإحساس الجمعي بالانتماء إلى المهنة. ففي تشيلي، يُحتفل باليوم الوطني لعالِم الاجتماع في ٢٤ نوفمبر، إحياءً لذكرى تأسيس كليّة علماء الاجتماع سنة ١٩٨٢. أما في كولومبيا، فتاريخ الإحتفال ١٠ ديسمبر، تخليدًا لتأسيس أول كرسي لعلم الاجتماع في البلادسنة ١٨٨٢. وفي بنما، يُحتفل في ١٢ ديسمبر تكريمًا لعالِم الاجتماع والكاتب راؤول ليس روميرو. بينما يُصادف الاحتفال في بيرو يوم ٩ ديسمبر، إحياءً لذكرى إنشاء أول كرسي لعلم الاجتماع في جامعة ماير دي سان ماركوس الوطنية سنة ١٨٩٦. وأخيرًا، تحتفل فنزويلا في ١١ فبراير بذكرى تأسيس أول كليّة لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا.

> جمعيات علم الإجتماع: الأهداف الرئيسة و التطورات

سعيا إلى عرض لمحة عامة شاملة، تمّ إعداد تصنيف لجمعيات علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية استنادًا إلى المعايير التالية: أ) الهدف الأساسي لنشاط الجمعية، سواء كان موجّهًا إلى المجال الأكاديمي أو المهني، وب) سنة التأسيس ومدى استمرارية عمل الجمعيّة، و ج) النطاق الجغرافي لنشاطها.

المجال	السنوات	الجمعيات الوطنيّة	الجمعيات الإقليميّة
الأكاديمي	١٩٣٠-١٩٥٩	الجمعية البرازيلية لعلم الاجتماع	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الرابطة الأمريكيّة اللاتينية لعلم الاجتماع الكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية
الأكاديمي	١٩٦٠-١٩٧٩	الجمعية الكولومبية لعلم الاجتماع	المجلس الأمريكي اللاتينيّ للعلوم الإجتماعيّة جمعية علم إجتماع أمريكا الوسطى الجمعية الأمريكيى اللاتينيّة لعلم اجتماع الريف
المهني	١٩٨٠-١٩٨٩	(مجلس المهنيين في علم الاجتماع (مدينة بوينس آيرس كلية علماء الاجتماع في محافظة بوينس آيرس كلية علماء الاجتماع في سان خوان كلية علماء الاجتماع في تشيلي كلية علماء الاجتماع في بيرو	
المهني	١٩٩٠-١٩٩٩	جمعية علماء الاجتماع في بنما جمعية علماء الاجتماع في جامعة بنما كلية علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في بنما كلية علماء الاجتماع في الأوروغواي	الجمعية الأمريكية اللاتينيّة لدراسات العمل
المهني و الأكاديمي	٢٠٠٠-٢٠٠٩	جمعية علماء الاجتماع في جمهورية الأرجنتين جمعية المهنيين في إقليم مندوزا شبكة علم الاجتماع لجامعات تشيلي	
المهني و الأكاديمي	٢٠١٠ - ٢٠٢٠	جمعية علماء الاجتماع الأرجنتينية كلية علماء الاجتماع في سانتياغو ديل استيرو اتحاد علماء الاجتماع في ولاية ساو باولو اتحاد علماء الاجتماع في ولاية ريو دي جانيرو الاتحاد الوطني لعلماء الاجتماع (الجمعية الكولومبية لعلم الاجتماع (إعادة التأسيس كلية المهنيين في علم الاجتماع في كوستاريكا الجمعية السلفادورية لعلماء الاجتماع والمحترفين في العلوم الاجتماعية الجمعية الهنغارية لعلم الاجتماع جمعية علم الاجتماع الباراغوية (كلية علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في باريا (فنزويلا	

ملاحظة: لا تمتلك بعض الدول جمعيات أكاديميّة وطنية لعلم الاجتماع، لكنها تضم مراكز جامعية لعلم الاجتماع (مثل المعاهد، الأقسام، الكليات، وغيرها) ذات حضور راسخ ومعترف بها دولياً ضمن الأوساط الأكاديمية، ويُعدّ أبرز مثال على ذلك المكسيك. وثمّة دول أخرى تجمع بين الجمعيات الوطنية والمراكز الجامعية المرجعية، مثل الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، فنزويلا، والأوروغواي.

يكشف التحليل المُشترك/الموحّد لطبيعة الجمعيات (أكاديمية أو مهنية) ومتغيرات الزمن (العمر وطول المدة) عن ملاحظات تجريبية مثيرة للاهتمام و ذات دلالة. يُظهر تطوّر الجمعيات على المدى الطويل تنفيذًا بطيئًا وغير متوازن ، وإن كان مصحوبا بنمو تدريجي في عدد الجمعيات وفي عدد الدول التي تضمّ جمعيات.

لقد سمح التحليل الطولي المقارن بتحديد ثلاث فترات تاريخية ذات سمات مميزة، توافقا مع التحليل المعروض في الأقسام السابقة. تمثّلت الفترة الأولى في المرحلة التأسيسية لعلم الاجتماع في أمريكا اللاتينية، وامتدت بين ثلاثينيات القرن العشرين وسبعينياته وتميّزت بتطور الجمعيات انطلاقًا من الحقل الأكاديمي، وشبكاتها وتعبيراتها على المستويين الوطني والإقليمي. تَلتْها مرحلة توسّع الجمعيات ذات الطابع المهني بشكل أكبر، خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، والتي شهدت تحوّلًا من المجال الجامعي إلى المجالات خارج الجامعة في ممارسة مهنة علم الاجتماع. وقد رافق هذه المرحلة زيادة في معدّل الخريجين واتساع مجالات الممارسة المهنية خارج الأطر الأكاديمية. وأخيرًا، يمكن تحديد فترة تمتد على العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، اتّسمت بتنوّع وتوطيد مؤسسي لتكوين علماء الاجتماع (على مستوى الإجازة والدراسات العليا المتخصصة)، وبترسّخ المؤسسات والجمعيات على المستوى المحلي. وقد شهدت هذه الفترة نموًا تدريجيًا ومتوازيًا للجمعيات الأكاديمية والمهنية في العديد من البلدان.

> الشبكات، والتضامن الدولي، وبروز الكليات والجمعيات المهنية

أسهمت جمعيات متنوّعة في الإنتاج الجماعي لأشكال متعددة من التضامن وفي تطوير الشبكات، مما وفّر شعورا قويًا بالانتماء وبالهوية الداخلية النابعة من الذات لفئة المهنيين بطرق مختلفة، مثل الانضمام إلى مجموعة مهنية أو تنظيم لقاءات اجتماعية خلال فعاليات علم الاجتماع ومؤتمراته ، وغيرها من الأنشطة. كما شهدت هذه المرحلة حركات تعبئة وإثبات والتزامًا عامًا بقضايا اجتماعية والدّفاع عن الفئات الاجتماعية الهشّة، رافقته ممارسات موجّهة نحو التضامن الدولي، خاصةً ضمن الشبكات اللاتينية الأميركية.

أما بروز الكليات والجمعيات ذات الطابع المهني أو النقابي، فقد كان تطورًا أكثر حداثة، ديدَنه الدفاع عن حقل علم الاجتماع المهني وتعزيزه وتقويته. وترتبط هذه المرسّسات حديثة التكوين بمسألة إضفاء الشرعية العامة على المعرفة السوسيولوجية وممارستها بوصفها مهنة، وكذلك النهوض بالنظم القانونية المعيارية في ممارسة المهنة.

>>

وتتميّز هذه النُظم بتفاوتها وعدم اكتمالها إذ لم تكن متجانسة وتتراوح بين غياب تام للتشريعات الخاصة بالمهنة – وهو الوضع السائد في معظم الحالات – وبين وجود كليات مهنية منظّمة بشكل صارم على المستويين الوطني و المحلّي في عدد من البلدان (مثل الأرجنتين، وتشيلي، وكوستاريكا، والبيرو، والأوروغواي).

> المخاطر الراهنة و التحدّيات

إن تطوّر الأكاديميا والجمعيات والتدريب على حرفة علم الاجتماع لم يكن بأي حال من الأحوال نتيجة لتطوّر خطي أو لتقدّم ، بل واجهته عقبات وتحديات متعدّدة. فمن ناحية، تنظر القطاعات المحافظة في أمريكا اللاتينية بعين الريبة إلى العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع، حيث يعتقدون أنّ علماء الاجتماع يشكّلون تهديدًا قائما للنظام الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، قد تنطوي المطالب الاجتماعية الجديدة بمزيد المعرفة العلمية والمهنية على مخاطر تُضعف جوانب جوهرية من ممارسة المهنة السوسيولوجية.

أضف إلى ذلك التحوّلات التي يشهدها عالم المهن، والتي تشمل تضاعف الشهادات الجامعية وتراجع قيمتها النسبية، إلى جانب عمليات المرونة والتهميش التي تطال أسواق العمل المهنية. كما أن برز اجتياح العمل عن بُعد، وما يلحقه من آثار على توزيع الرعاية وتكريس اللامساواة الجندرية، واضحًا بشكل خاص في مجال العلوم الاجتماعية. ومع تزايد متطلبات الإنتاجية في ظل الرأسمالية المعرفية، تظهر مخاطر استبدال الطابع النقدي والتفكير التحليلي بتقدير مفرط للمهارات اللينة والإدارة التقنية للبيانات انطلاقًا من منطق السوق.

يتمثل التحدي بالنسبة للحرفة السوسيولوجية في تكيّفها مع متطلبات ديناميات المعرفة الاجتماعية الجديدة ، دون التفريط بحسها النقدي والتزامها الاجتماعي. يعني ذلك استعادة الإرث التاريخي لنضالية علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية، والتزامها بالتغيير العميق الذي يطال النظام الاجتماعي، ويستدعي السير في خطّ ثقافة المقاومة المناهضة للاستبدادية. وفي خضم تحوّلٍ حقبوي، تُصبح الحاجة ملحّة إلى تفعيل دور النقد الفكري لبُنى السلطة، وإلى فضح اللامساواة الاجتماعية المتجذّرة في المنطقة. كما تبرز ضرورة استعادة النظرة السوسيولوجية النقدية للمجتمع، بغية إبراز المشكلات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين المُهمّشين، إضافة إلى كشف الآليات الاجتماعية التي تُمكّن من إعادة إنتاج المؤسسات السلطوية واللامساواة، دون أن ننسى ضرورة طرح تساؤلات نقدية حول تبسيط الحسّ السليم وتطبيعه في تفسير القضايا الاجتماعية المتواترة على الأجندات العامة، (مثل العنف واستخداماته).

وبايجاز، تدعو الضرورة إلى اللجوء إلى «الخيال السوسيولوجي» بوصفه موردًا مهنيًا أساسيًا. فتخطيًا للإرث التاريخي، والاشتراطات البنيوية، والتحديات الراهنة ، تظل الجمعيات وممارسة حرفة علم الإجتماع من بين أبرز نقاط القوّة التي يمتلكها علم الاجتماع في ظل تحوّلات المجتمع. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى ميقال سيرنا على miguel.serna@cienciassociales.edu.uy

*أودّ أن أتوجّه بجزيل الشكر إلى الزملاء في شبكة جمعيات علم الاجتماع التابعة للرابطة اللاتينية الأمريكية لعلم الاجتماع ALASبالاسبانيّة)، و إلى أعضاء الجمعيات المهنية، على مساهماتهم القيّمة في مراجعة مصادر البيانات. وأخصّ بالذكر: إدواردو أرويو (بيرو)، آنا سيلفيا مونثون (غواتيمالا)، فلافيا لِسا دي بارّوس (البرازيل)، أليخاندرو تيريليس (الأرجنتين)، راؤول غونثاليث سالاثار (فنزويلا)، بريثيدا بارّانتيس سيرّانو (بنما)، كارمن كاماتشو رودريغيث (كوستاريكا)، ومونيكا فارغاس (تشيلي).

> علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

في أزمنة الأزمات واللايقين

بقلم **الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع** (ALAS)

الحقوق: الجمعية اللاتينية الأمريكية لعلم الاجتماع (ALAS).

يؤكد مؤتمرنا على الفكر الاجتماعي النقدي الذي دعم الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع باعتبارهاحركة فكرية مرتبطة بزمانها منذسنة ١٩٥٠. ويُعد المؤتمر المنعقد في جمهورية الدومينيكان تتويجًا لعامين من التحضير، وذلك في تواصل للجهد الرامي إلى منح علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، والفنون، والعلوم الإنسانية معنىً تاريخيًا وحضاريًا. إن أمريكا أفرو-أبيا يالا التي ننتمي إليها كاريبية ولاتينية أمريكية في آنٍ واحد، إذْ تغذّي الروابط بين -الثقافية التي تجمعنا التنوع من حيث النوع الاجتماعي، والأعراق، والمناطق، والدول، كما تُحدّث التحديات المطروحة أمام تكاملنا الذاتي، الذي ينتقد استعمارية السلطة، ويطمح إلى التحرر، وينفتح على البدائل المؤسسة لأشكال أخرى من العيش المشترك، المضادة لكل أشكال الإقصاء أو اللامساواة أو التمييز.

تُعدّ الأزمة المتعددة (polycrisis) ظاهرة عالمية، منهجية، ومتعددة الأبعاد، تعبر جميع المقاييس الجيوسياسية، وهي نتيجة لأزمة في النظام العالمي القائم على القواعد الغربية. هذا ونشهد، توازيا، بروز تعددية قطبية جديدة، تتيح لمنطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية إمكانية بناء علاقات جنوب-جنوب تقوم على عدم الانحياز النشط، والنضال من أجل نظام اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي جديد.

هذا السياق يُفاقم من حدة اللامساواة الاجتماعية والتركيز الوحشي للدخل، ويُسرّع عمليات الإفقار غير المسبوقة. نحن نُعاني من نزع التصنيع، والنزعة الاستخراجية، وهشاشة العمل في ما يُعرف بالاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب عوامل تُطلق عمليات معقدة من التراكم عبر التجريد، وهي عمليات تُؤثّر بشدة على الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول افريقية.

العنف هو وجه الموت، وانتهاك حقوق الإنسان، والاختفاء القسري لمئات الآلاف من الأشخاص، والنزوح القسري الداخلي والدولي لملايين المهاجرين. يُضاف إلى هذا المشهد ضعف الدولة الناتج عن السياسات الاقتصادية، وما يقابله من سياسات الموت التي تغذيها الجريمة المنظمة وإمبراطورية الأقوياء. كما تتكرر الأعراف المحافظة التي تُكرّس الإقصاء الاجتماعي، والتعصب، والتمييز، وسلطة الذكورية المركزية، ووصم المُهمشين والشباب، ما يؤدي إلى مجتمع مفكك ومجزأ.

تعيش قارتنا أزمة اجتماعية-بيئية تمسّ التنوع البيولوجي والتعددية الثقافية. إذ تُولّد هذه الأزمة صراعًا شرسًا حول خيرات الطبيعة وخصخصتها وهيمنة استراتيجيات الاستغلال والإقصاء. وفي مواجهة ذلك، نُقرّ بقدرة الحركات الاجتماعية-البيئية على نشر استراتيجيات إيكولوجية-اجتماعية وثقافية متعددة، منطلقة من الجنوب العالمي.

لقد أسهم العمل النسوي الجماعي في العقود الأخيرة، في إحداث تغييرات حاسمة في علاقات النوع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من خلال توسيع وترسيخ الحقوق الجنسية والإنجابية، وطرح مطالب ناشئة نحو مجتمع قائم على الرعاية، وإحداث تغييرات مؤسسية تصب في خدمة هذه التوجهات.

فمنذ سنة ٢٠١٩، فتحت الانتفاضات الاجتماعية (estallidos sociales) آفاقًا جديدة من التخيّل والتطلعات نحو التغيير والتحولات البديلة، وهي آفاق ينبغي على الفكر الاجتماعي النقدي أن يستلهم منها، خاصة في ظل الهجوم المتصاعد لليمين المتطرف. فقد أدّت النتائج الانتخابية الأخيرة في الولايات المتحدة وعدد من دول أمريكا اللاتينية إلى صعود قوى تحظى بدعم شعبي، ما عمّق المخاوف المشروعة من تأثير النزعة القومية البيضاء المتطرفة، الذكورية، والعنصرية، التي تتسبب في ملاحقة المهاجرين، وتشعل حربًا اقتصادية مدمّرة على المنطقة، وتعزّز من سطوة المجمع العسكري-الصناعي، وتُقوّض قدرة الدولة على التنظيم، فضلًا عن تقويض أي فعل متعدد الأطراف يمكن له مواجهة الأزمة المتعددة الخطورة التي تطال مختلف مجالات الحياة.

>>

يعرب المؤتمر الدولي للجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع في منطقة الكاريبي عن قلقه إزاء تقويض مكاسب النضالات الاجتماعية التي ساهمت بشكل جوهري في توسيع دائرة ديمقراطية المجتمع. ويُعلن رفضه لخطاب الكراهية، وتطبيع العنف في النزاعات المسلحة، والتهميش والإهمال الذي يطال الحقوق العامة، بما في ذلك حرية التعبير، وتجريم الاحتجاجات الشعبية، والتوسّع المتزايد في النزعة الفردانية. كما يُعبّر عن دعمه لمختلف المطالب المتعلقة بالتعليم العمومي، وخاصة الدفاع عن العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وكل أشكال المعرفة المجتمعية والتراثية الأصيلة.

نحن نؤمن بعلم اجتماع عالمي نقدي وكوزموبوليتي، قادر على إعادة تفعيل المفاهيم والتأملات التي صاغتها أجيال عديدة من علماء الاجتماع، والتي تُجسّد قوة الخيال السوسيولوجي. ونحن ملتزمون باليوتوبيا، ومتضامنون مع تحرّر المواطنين والشعوب. هذا كما ينبغي إدماج العلوم الجديدة، والثورات العلمية، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الرقمية بطريقة لا تُفضي إلى الاغتراب، ولا تكون رهينة للنزعة الاستهلاكية، بل تكون حساسة تجاه الطبيعة، وتعزّز التعايش الديمقراطي.

تحمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي هويات ومعاني انتماء شاملة تُشير إلى التعايش السلمي من أجل الحياة الكريمة لشعوبها ومكوناتها الوطنية، وتتمثل رسالتها في السلم الجذري، في مواجهة الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الحكومة الإسرائيلية، كما تُعلي من شأن السلام القائم على العدالة والكرامة في جميع النزاعات المسلحة التي تعاني منها البشرية، سواء في أوكرانيا أو في شمال إفريقيا وجنوب آسيا.

تُعد الجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع فاعلًا محوريًا في التعبير الأكاديمي والاجتماعي عن الوحدة في ظلّ التنوّع، وذلك في مواجهة الأزمات الكونية وحالات اللايقين المذكورة آنفًا، وهي تلتزم بجمع تراثها التاريخي ضمن إطار التفكير النقدي، من أجل تغذية الإبداع وتعزيز إنتاج معرفة سوسيولوجية تحوّلية، توسّع ، من خلال ممارستها، الحق الكوني في العدالة الاجتماعية والمعرفية وتعزّزه. ■

إعلان الجمعية العامة للجمعية الأمريكية اللاتينية لعلم الاجتماع في المؤتمر الرابع والثلاثين لعلم الاجتماع في أمريكا اللاتينية، سانتو دومينغو، جمهورية الدومينيكان، ٧ نوفمبر ٢٠٢٤.

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

https://globaldialogue.isa-sociology.org/

www.isa-sociology.org